

سورة الكهف سورة النبا سورة الاحقاف

تفسير
في هذا المجلد
تفسير سورة الكهف
سورة النبا
سورة الاحقاف

في هذا المجلد
تفسير سورة الكهف
و تفسير سورة النبا
و تفسير سورة الاحقاف

تفسير

تفسير
سورة الكهف
سورة النبا
سورة الاحقاف

توجهنا الى ربيع بيك . وتوكلنا على حال جنابك
يا مفضل الخير والبر . وبما صاب كل وجود . اجعل
رضاك الامور غاية . وافضل علينا بنفسك مدد
فاننا من ذلك نرجو . وبقي لنا من امرنا شدا . و
صل على نبيك المنزل عليه الكتاب . ورسوك المطاري
حكم الى يوم الحساب . سيدنا الهادي الى اقوم السبل
ومرضتنا المفضل على عام الرسل . وعلى السادات
الاعلى . واهجار الخ فلك العالى . انك على كل خير
وباقائه المطالب حقيق . وجدير **بعد** فيقول
العبد المتسك بلطف رب القوي . اذ قد التمس اليه محمد
روح موسى السبوني . طاب ما سمعت في كتب العلوم
والمعارف . واستطلعت لطفا من خزائن ذوارف
العوارف . ورغبت في التحلي بالفضائل والكمالات
والتحلي من صنوف الرذائل والبهالات . ثم تجلي جل جلاله
علي . فظلم من انار صفاته لدي . ما يراه من بعد اليوم
جديد . ويسبح ميمته من الحق السبع وهو شهيد . ولما
خرجت من اقصى بلاد الاسلام . ودخلت تسقططينية قسم
ارزاق الانام . وجرت البئر في هذه مشهورا . ولما

والعلم كان لم يكن شيئا عندك . ورايت الهما والموال
على الخدوك . والعلم تهانا مطوحا في الطرق . يبتغون
العلم والهدى . ويستعملون حرم المرام سهله . ان النفس
رغيف مزاجيا نهم . يجعلون لها نعم في اذانهم .
ما لا يفتهم على الحق الا قليلا . من كان في هذه اعمى فهو في
الاخرة اعمى واضل سبيلا . فقدت في مقعد الذل و
الهون . صابر على الكد وكيد الزمان . ومثليا بان
اسد لطيف يعيدو . فغسب ان ياتي بالتيه او امر من غيره
الا انه اضطر بامر في تلك المدة . وبمستدق في
هذه العادة . فزمت على السبيل ماشاء الله من بلاده
والمخرج . هذه الديار ابتغاء للرجاء من عباده . وقد
فعلنا ذلك في تلك الايام بعض الرجال . فارككوا
مشيرين بصنيعهم الى فضيلة الرجال . ولكن استغن عن
وانحرف منهم . لما سمعت ان سلطان سلطنة العالم
وخاتان حرم الروم والعرب اليوم . ما كبر بلع الاذن
قدما بعض فيها . وعكك قائم الدنيا اوجها وخصيفها
بلمطباط ايمن على اسيط الساهرة . وناسر مشهور
الامر على صحت ايام دولته القاهوه . حاصل النية
في اعلاء كلمة الله . صادوق الطوية في اجبا بمسنة رسول الله

الحاصل النية
الاصح

فقد تحضرتا بطون
سكوت من موهبة
وذا شهيد تفصيل
عز وجل الذين يفتنون
سبحه



كنهف الاسلام على الامام **شعر** خليفة الله على الخلق قاطبة
 مز داره الارض والانس والملك خدام الملك على الاذقان ساجدة
 كما لها دى البرايا خاضعة وهو السلطان الذي اوجب
 على نفسه العتسيان لا يحكم بالعدل وجعل البراياني
 ظلمه مستبشرين بغيره من الله وفضل وصارت بساكن
 القلوب حرد ادر عمام انعام جنات تجري وليت شعبة
 مصباح رفته من سكة سر سعادة كانها كوكب دري **و**
 عجز ساح الانسان حردوقن مصاف واصناف **و**
 زيززل اقدام الاكثار في مطاف بيان الطائفة **السلطان**
 لسن السلطان لسن السلطان **سلطان** مراد خان ابر
 السلطان السعيد احمد خان **الازان** طبل حيث سلطنة
 في مشارق الارض ومغاربها سفر ويا **علم** استعلاء
 دولته وسينها وسلوته على سقف السام منسوبها ويا
 سنده السلطنة القاهرة مجاز في الشراخ **مترجم** زواهر
 جواهر الطائفة **و** في رد قلادة عطفه في ارمي وشاخ **يكن**
 بخرية ضاينة مز رفيع در جارة **ولا** ربحي بسو حالته
 مز عرق الخ **و** على كالمه **فا** جستان اخذ مسده
 الستة كنهف الامان **و** او توصل الى ما يخفى من زيززل
 الاصابح **و** الم للسلطان **فا** حشرت شرح تفسير سورة الكهف

ترجمه

الكهف من القرآن **و** استبت فيه تحقيقا لم يظهره من السن
 قبل **و** للجان **ب** خجلة **ن** طخرة **العله** **و** حذنه **لينة**
 البويد **لا** زالت معز الجياه اعانم السلطين **و** مقبلا الشفاء
 صناديد السالطين **المهم** اجعل دعانا سريع الاجابة **و**
 ادعيت المسالك **لديك** سبجاية **و** المامل **ح** احسان
 كماله **و** كمار احارة **و** افضاله **ان** يشرف عبده **الخير**
 بنظرة العيم **و** ينصير يد رباحي المدارس الخارجية
 للشغل **و** التعليم **و** انا السهاد **و** عليه **توكلي** **و** كتمه
و **حوله** يعني القرآن منه على ان الامم العهد **و** الاصل **و** ايضا
 كذلك **اذ** المراد بيننا **العله** **و** سلم **و** كانه لم يتوض
 لها **اما** الظهور **و** لا اقرارهم **و** المحصول **المر** المذكور **لانه**
 الذي **ش** على القرآن **و** الثاني **اوجه** **الاستواء** **الظلال**
كسب الظهور **و** لظلاله **نم** يتوهم **الاستغناء** **ببيان**
المعهود **الاول** **ح** بيان **المعهود** **الثاني** **و** من **ح** هذا
 يكون **الاسبغ** **الاصح** **بالبيان** **كحان** **الاسبغ** **الانسان** **بمتر**
او **يذكر** **حوله** **ر** **رب** **استحقاق** **الله** **على** **انز** **البر** **المن**
على **ان** **يكون** **الامام** **الداخلة** **على** **اللفظة** **الجملية** **لانه**
للاختصاص **و** **بما** **معناه** **باصح** **تبر** **ابن** **مخام** **و** **ما**
ذكر **المصنف** **لابتناف** **قاله** **عاجب** **الكشاف** **لتن** **بعبارة**

فقه مختصا بالعلمين ابن ابي السقاء
 سكوت من مؤلفه **و** **حوله**
و **قد** **شهد** **بفضل** **الطريق** **قوله**
عز **و** **على** **الذين** **يقفون** **عنده**
سبحانه

مولانا كبريا **و** **حوله**
عنه **و** **حوله** **الان** **مخام** **عنه**
في **الكتاب** **الان** **مخام** **عنه**
الغيب

وقد تم كيف يتناول عليه ويجدونه على جمل نعمه اعلم
 وهو نعمة الاسلام وما انزل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم
 من الكتاب الذي هو سبب نجاةهم وفوزهم بل هو حاصل
 قوله اذ لا ريب في ان هذا الترتيب اعلام من غرر جمل
 وان نعمة انزال الوحي متضمن لنعمة الاسلام وذكرها انما
 هو لاصالتها وكونها القاعدة المترتبة عليه وبذلك يحل
 ما قيل في قول المصنف اشارة الى ان ليس تقدير الكلام قولوا
 الحمد لله بل هو جملته اسمية لا محل لها من الاعراب ناطقة بان
 حقيقة الحمد او جميع افراده مختصة به تعالى وان المستحق لها
 لانه الذر وصلت اليها احد نعمته وما قيل من قوله اعظم
 نعمته من معظم نعمته او اريد بالافضل الزيادة ثم وجب في
 ارسال حمد على الله عليه وسلم ايضا كما ذكره وكذا اطلق التبرؤ
 في الجهد ومقالة صاحب الكشف في قول الرشيد وبنوع
 الكلام مستند من قوله تعالى فاعلموا ان الله اعلم
 وقوله تعالى الدين عند الله الاسلام وقوله ولكن كان حيفا
 مسلما اذ لا يتوقف الذكر على مثل هذا الاستنباط وما قيل
 في الرد عليه ان الاستفاد من هذه الايات الكريمة كونه الكلام
 افضل الاديان وهو لا يستلزم كونه اجمل نعمته كما ترى
 والاضحية مستفاد من نفس اللم معلومة بدون ذلك

شرح قوله

سبحانه

كما انشد

ذلك لترتيب والايام ان يكون كل ما رتب الحمد عليه في
 كتابه من شمل ما وقع من الانعام وسبا والفاظ اعظم
 نعمته ايضا فلما تلقت الى ما قيل تخصيص هذه النعمه
 ببيان سائر النعمه دل على انه اشرف والا لزم ترجيح احد
 المتساويين او ترجيح المرفوع ولا يخفى ان جميع نعم الله
 تتعدا قيمتها وجليلها سبحانه ان يكدها وتعيينها منقول
 الى الفاعل مختار وبذلك ظهر ما في قول المصنف تنبيه على
 انه اعظم نعمته **حوله** شيئا العجيب تنبيه على انه عظمة
 للتقليل والكثير لوقوعها في سياق النفي وعلى ان مقتضى
 المقام هو المحل على التقليل **حوله** باشتراط اللفظ وتنبه
 في المضمر التنكير فيها التقليل كما في قوله تعالى ورضوان
 من الله كبير ولذا لم يأت بهما معرفين باللام كما قيل في
 قول من قال بنوع اقتضال الخيم لفظ نوع زيادة على ما
 في عبارة البيضاوي بناء على التقليل المتفاد من التنكير
 في عوجا وفيه ما لفة لا تخفى من قوله القامل واقتضال
 اللفظ عبارة غرسه الترتيب العرف بين الالفاظ وعز
 الاقتضال على شيئا منافية للعضاضة **حوله** او الخراف
 من الدعوة التي جناب الحق قبل وفي بعضها التي جناب الحق
 امر فضلا عن الدعوة التي جناب الباطل ورد بان الاخر

سبحانه

فبما عظم على العباد

كما انشد

ابو السعود

سبحانه

كما انشد

عن الدعوة الى الجانب الحق يستلزم الدعوة الى الباطل اذا
 وسقط بينهما كما قال الله تعالى وماذا بعد طوع الاضطرار
 وانت جبر بان ما الى جبر الدليل لا يثبت ذلك المعنى
 بل استلزام الخوف عن الحق المييل الى الباطل ومشتاق
 ما بينها **قول** وهو من المعاني اما مبتدأ وخبر واما
 حال ودخول **قول** كالعوج في الاعيان الى مكان العوج
 بالغير وليس له ان يفرضه في الاعيان لان العوج
 المذكور في النظم غير العوج المذكور هنا ورد عليه بعونه
 نظرا فخرج الى ال لا ترضى فيها عوجا واما ما وليس
 بوارد لان الرخصة كونه في هذه الآية انما هو
 الدلالة على استثناء ما لا يدرك حكمه البصر بل انما يوضع
 عليه بالبرهنة بواسطة استعمال المقاييس الهندسية ولما
 كان ذلك مما لا يشعور به بالشاء الظاهرة عن عدم قبيل
 ما في المعاني نعم قال ابن السكت كما ينتصب كالحايط
 والعود قيل فيه عوج بالفتح والعوج بالضم كما كان في ارض
 اودين او معاش على ما نقل في الصحاح لان المعنى
 كلامه على الاور لا اتفاق كلمة التبرم عليه **قول** مستقيما
 معتدلا لا افراط فيه فيما ارجع اليه وفيما نزل عنه من
 جهة الكثرة او القسوة ولا تقربا فيه بغوت بعض ما بين

كما عباد

ينبغي ان يؤمر به وينهى عنه مثلا قصد الى بيان وجه
 الجمع بين نفي العوج والاثبات الاستقامة بان بين كل
 منهما معنى غير معنى الاخر فيكونا ماسسا وفيه نظر اذ
 لا يمتنع بين العوج والاستقامة فتنقض كل منهما عيان
 الاخر وما قبله يمكن من كلام على التأكيد على نفي العوج
 بالاثبات عن الدعوة الى الحق ليس مخالفتا اليه
 لظهور ان ذلك الخراف لا يكون عبارة عن الافراط والتعدي
 قالوا في ذلك الوجوه لا يخرج بين الاستقامة والتعدي
 فيتعين للتأكيد والتأسيس ولقد اعترضوا على قول
 صاحب الكتاب وجوابه عن ذلك السؤال ما فائدة الجمع
 بين نفي العوج والاثبات الاستقامة وفي احدهما نفي عن
 الاخر فائدة التأكيد في مستقيم مشهود له بالاستقامة
 ولا يخرج من ان نفي العوج عند البرهنة الكافية بان ذلك انما
 يصح ذكر النفي حقا بالاثبات دون العكس فلا يلحق
 الاقتصار على قوله فائدة التأكيد وهذا السؤال قوي
 لا يندفع بما قبله ان مراد الرخصة نفي العوج وذكر الاستقامة
 بمعنى واحد فيكونا بمنزلة اللفظين المتضادين كما يدل
 عليه قوله وفي احدهما نفي عن الاخر والتأكيد ليس
 باحدهما بعينه بل مخالفتا في الجمع بينهما في الذكر

ج

كما افسد

منهم من زعم ان
 الكتاب سجد
 رحمه الله

كما افسد

فان قوله فافادة الحج بينهما وقوله فانه يرجع العجم
 الى الحج صرح حال في ذكره وليس مراده ان نفي العجم
 يؤكد الاستقامة فتح بر ما ذكره بل فيه بطلان وجوه
 فان قوله ان مراد الترخي الى الفوز والتاكيد هو السؤال
 الذي اوردته ثم اجاب عنه وقوله والتاكيد ليس بها
 صحيح فيبطل العروج عن فرض الفة الواجحة واما ان قوله
 فافادة الحج وقوله فانه يرجع حال في ذلك فخطا و
 قوله وليس مراده هو مسلم فانه لو كان هذا مراده
 لما ورد الاعتراض **حول** او على الكتب عطف على جميع
 العباد وانما لم يعد لفظها هنا لعمد العطف بدون
 واما في العوارض اعادته ولم يعد منها اظها لتعلق
 الجارية بقية المذكور في النطق وعدم الفاء في تعلق هذا الجار
 بظرفه **حول** او على الجار في القبر له في الكسف بهذا
 ركبه وان جونه البواقي فبغيره يكون المعنى ولم
 يحكم له بوجاهة كونه مستقيا وتند في الحكمة بالحل
 على الموكدة كما في قوله تعالى ثم ولينم مدبرين ورد عليه
 بان هذا لا يرد على العجم حتى يرفع كذلك لعدم كون
 العجم عنه بمعنى نفي العجم بل هو مع جوارها انما ينتمى على
 منه بجا رسه ولعل هذا السؤال واراد غير منقطع

سنان كفته
 صاحب الكسف
 سعد نفيا
 سنان كفه

الفرض على ذلك التفسير تعقبه وذلك لان نفي العجم
 معتبر على اطلاقه لا على وجه التأكيد بمعنى لا يقار اذا كان
 العقب لازما للمقيد يرجع ذلك الى اطلاقه فيصير
 كلاما مقيدا لانا نقول لو لم يكن كذلك لكان المعنى مخلوما
 عليه بانفاد فلم يطلع القائل على مراده جبر الكسف و
 لا الراد **حول** على ان الواو ناظر الى الشيء الاخير في كسف
 الترتيب قبيل وفي معنى لليب وحيثس قول الفارسي
 في الخبر لا يتعدو مختلفا بالافراد الجملة ان يكون الحال
 كذلك فالاولى ان يجعل للاعراض وفيه **حول** بين
 ابعاض المعطوف عليه فيل جمل العقب في جملة المعطوف
 عليها بمنزلة بعضها ولو قال بين العقب والعقب كان
 اولها ويلازم قول جارية بين الحال والجزء والحال وحده
 ليس يستقيم لان عدم الفصل بين العقب والمقيد مثل
 الحال وذي الحال اجنبي ليس الاكسفة بمنزلة البعض
 المتمم له فاقال احسن مما قاله الرخوي كاستعاره بالعلية
 في باكره **حول** ولذلك قيل في تقديمه وتأخره
 كحال المعنى ايتى فساد افضل بذكره وفيه ايضا ارشاد
 الى جواز هذا الاعراب بالحل على التقديم والتأخر هكذا
 قيل ثم ان بعض ارباب الحواسن افاذ ان احسن الوجوه

كلام
 صاحب
 سنان كفته
 سنان كفه
 شيخ زاهد

ان يجعل قوما منصوبا بمفعولان الظاهر ان قوله ولم يجعل
 معطوف على انزل فلو جعل انما حاله الكتاب انهم
 العطف قبل تمام الصلاة وحمل الكلام على التقدم وانما
 من غير نكتة بعيد وكذا جعل قوله ولم يجعل حاله الكتاب
 كانه قيار انزله مستبعا عند العوج مستقيما بعيد خلاف الظاهر
 وفيه نظر **حوله** وقرئ فيما بله القاف ونوع اليا مع
 التحذف **حوله** امر لغيره الذين كونهما عند ما شد بيلحق
 المفعول انكفاء بدلالة التورية قيار بين المقابلة بقوله
 وبه المؤمنين وفيه ان المقابلة به لا يقتضي تخصيص المنزلة
 بالكافين بل يقتضي وصف المؤمنين بالذين يعنون العبادات
 يقتضي ان يكون المنذر الكافين وعصاة المؤمنين ولا
 قرينة في توصيف اليكس بالشيء فكل ضربا بدنه شديد و
 اجيب بان المراد اليكس الشديد للعدا بل بالغ غايته وهو
 مخصوص بالكفار وما يظن ان المراد بالواجب ان المراد بالواجب
 الحسن هو الجنة بدلالة قوله ما يكس فيه وقوله والذين
 امنوا وعملوا الصالحات او كمال محار الجنة بهم فيها فائدة
 فان القرآن يفرق بين بعضنا وان كسبيلنا الى الاعتبار
 العمل مختصا لذلك فهو المصير الى القول بانه صفة واحدة
 او رد ليقيد ان من المؤمنين ان يعول الصالحين وح

سورة

سورة

ورحم يتعين ان الاذكار لغبة المؤمنين من الكس وهم
 الكافرون وايضا الاذكار بيكس تعالي انما يتسبب الكافرون
 وكذا ان يريد بالتورية تلك النكتة فان حمل الاذكار على
 معنى مجرد الاخبار بالجر الصادر من غير اعتبار حصول المنذر
 به على المنذر كما في قوله تعالى ان اذكار الكس وبسبب الذين امنوا
 يقتضي ان حصوله على الدلالة على حصول اليكس لا يندبر
 على من بعد التورية الا في ذكرهم مع احتمال ان يراوا اليكس
 في هذه الاذكار الكافرون بل هو اولي كما لا يخفى **حوله**
 واقضوا على الغرض الموعود اليه قال صاحب الكشاف
 واقضوا على احد مفعول انذرا لا جعل المنذر به هو
 الغرض الموعود اليه فوجب الاقتصار عليه والدليل عليه
 تكرار الاذكار في قوله وينذر الذين قالوا الحمد لله ولما
 متعلقا بالمتنزهين من غير ذكر المنذر كما ذكر المتنزهين في
 قوله ان لهم اجر حسنا مستغناء بتقديم ذكره وبذلك
 يتبين كتمنا احد الوجوه وسقط ما توهم من لزوم اعتبار
 المعطوف مع المعطوف عليه عليه واحدة **حوله** صادرا
 من عنده قيل الحسن صادرا منه وانما لا مر عنده و
 الاور غلطا لان المراد بيان ان قوله متعلق بحروف
 منصوب على ان نعت لباسا وحال من الضمير في شديد

سورة

سورة

سنة اورد

كما اورد

كما اورد

وان لدن يفتح عند والثاني حكم **حوله** مع الاشياء قبل
 اى فيها ورد بان سبع ذكر في سورة المائدة وذكر
 ان الحسن والحسين وابوجهم قروا ما يسكون تحفة
 للبا والمقصود ولم يذكر في الاشياء ويؤيد انه لو كان
 المراد ما ذهب اليه القائل كان الاستبدال يقول وقرئ
 يسكون الذراع الاتهام كما في سبع **حوله** هو الخبز واما
 ما قيل في الاخر من عليه بعد ان نشره الا بالواجب واما
 نفس الخبز فيقرب التشبيه بما يلقى الايمان ولا حاجة الى
 العمارة الصالح عند اهل الحق فقد علمت ما فيه وان ساقه
 مع ان هذا الوجه يجمع الى ارتكاب بقدر الخاف ما كسبه
 فيه كما فعله القائل وهو مع كون خلاف الظاهر غير المحذور
 كونه نفس الخبز ثوابا حسنا وليس المراد بالجزء من اشكال
 هذه المواضع المحال فقط بل هو مع لوازمه وقواصده كما
 يشهد به العرف فلما تلتفت الى ما تعقد لدفعه الى
 يبره بقره فاهم فيها بدهم اجزائهم بيهته اليس والى قبل
 الاورا قبل هو الجزء وما فيها من المتوالت الحثي **حوله**
 استغفاما لغيره كما هو شان التخصيص بعد التعميم والترتيب
 على القول يدل على استغفاره ايضا الاستغارة بانهم استغفروا
 الا تدرج مع قطع النظر عن الاستغفار **حوله** اى بالولد

سنة اورد

كما اورد

سنة اورد

بالولاد وباتحانه قبل وفي بعضها بالواو دون اولها
 معا وجه واحد ثم تنزل الى يلقى مع الولاد ومع اتحانه
 او معنى قولهم هذا وما يترجمه فعولوا المعنى انهم يقولون
 عجمهم فقط ناظر الى الاولين وقولوا وتقليد لاسم
 ناظر الى الثالث وكلها معا غير سديا اما الاول فلتقليد
 ذكره البعض بدل الاء المعنى وما الثاني فلان الكلام سواء
 في الصدور اما في الجملة الفعول والتوهم الكاذب او في التقليد
 كذا في التفسير والتعيين **حوله** يكون في موضع
 الخال اى قالوه جاهلين ماجد الامور الثلاثة او جاهلين
 باتحانه ما قالوا وقبل في بعضها والمعن لانهم يقولون
 حينكون قوله ما لم يجر علم في معنى التعليل **حوله** فانهم
 كانوا يظنون الاب وكان ذلك حازق شرعهم هكذا
 قبلوا وهو لا يعلم من هذا المقام **حوله** اذ لو علموا لما جوزوا
 نسبة الاتحان اذ الابدان الى ما في الكفر من وجوه من ان
 نحن ذكره لعل عنهم كالتحان في نفس الان لم يعلموا وهو
 كما يمكن ان يعلم **حوله** لما فيها من التشبيه بيان لوجه
 عظمتها في حق الولد نسبة الوالد في ذكر الامور ما يمكن
 ويشتركان في الماهية ولوازمها وهو المستعمل في التسمية
 ايضا التوضيح في التسمية في الاغلب الاعانة والاطاعة و

والله اعلم بالصواب

سنة اورد

سنة اورد وسنة اورد

وكونها وهو متعال عن الاحتياج علوا كبيرا **حوله** كل ما يقب
 على الغيبة فغير كبرت يعود الى مقدرين بغير الظاهر على
 منقول قولهم ربنا وجلنا في الكون الضمير يرجع الى قولهم
 اتخذ الله ولدا واعترض عليه بعض الساج بان ذلك لا يتصور
 الا بهام من يكون كلمة متبينة ثم اجاب بان المراد بمرجع
 الضمير ما له وهو مخصوص بالذم وتبيل وهذا معنى علمي ان يكون
 كبر متعكبا ليس ولعل الاولى في الجواب ان يقال لا يتم
 ان يرجع الى الضمير الا بهام فانه كتمان ان يكون كبر حادثة
 كونها ذنبا ورجبهم ما يرتب عليها العذاب ووجهها في
 ذلك بيان ان كبر حادثة كونها كلمة يخرج في افواههم
 ووجه نظره لان بعضه الكلمة للمثل الامور الثلاثة التي ذكرها
 المعنى بالضرورة ولا فرق في ذلك بين ان يكون فاعلا
 وبين ان يكون متبينة الا تكون الثاني ابلغ واد على
 المقصود لما فيه من الابهام والتعجيل وهو يتصور في رتبة
 البصيرة ان يكون واكون كبر حادثة كونها كلمة خارجة
 في افواههم حيث انها كلمة خارجة في افواههم كما قيل
 كبر حادثة كونها كلمة يخرج في افواههم انما هو كبر حادثة
 افتراء وذنبا وما يرتب عليها العذاب وغير ذلك
 مما لا يخفى تلك الكلمة جميعا ولقد ايد القائلون به بقول

فظلم الذين
 سجدوا لله

في قوله
 واذنوا

بقول الراسخين وخرج في افواههم صفة الكلمة لغيره
 استعظاما لاجزائهم على النطق بها واتوا بها في افواههم
 ولهم بدلان هذا بيان لقاعدة الوصف ودفع لغوهم عن
 الحاجة اليه بناء على ان العلم الفروي حاصل بان سأل
 عن تلك الكلمة ذلك وهذا المعنى اعني استعظام اجزائهم
 على كل كلمة من هذه الكلمة الكبيرة البالغة نهايتها ما يليق بها
 من الجهات العلوية كما يخرج في صفة الغيبة يخرج في صفة
 الفاعلية ايضا على ان هذه الحالة اى كونها كلمة خارجة
 في افواههم معلوم في قوله تعالى قالوا اتخذ الله ولدا
 فكيف يتم ما زعموا من استعظامها الى ما اجاب به ذلك
 الساج وبذلك تبين ما في كلامه من ان كبر الابهام
 المعنى بقوله عظمت مقالة من يخرج ان الضمير كبرت لغوهم
 اتخذ الله ولدا بنا وبالغفلة كما في كلامه العظيم في
 ورود الاغراض وفي الجوارح منها وانما الوقت في حيث
 الا عظم الكلمة في جهه لزوم الكثرة كونها على قول
 جهه اجزائهم على افواه تلك الكلمة في افواههم على قول
 جارية ووجهت قوله يخرج في افواههم فائدة زائدة
 على قول المعنى وليست سوى في اى شيء منه ذلك الفرق
 بين كلاميهما ولقد حكم البعض بان هذا الجواب المتصور

على قوله

المعنى في قوله

كما في قوله

فيه هو الصواب ثم قال لكنه ليس من نتائج بل هو مأخوذ من
 كلام الامم الواحد كما نقلوا بين العاد **حوله** والحق
 بالذات هو الصواب والحقاها اجمع التاثير والحقاها على المراد منه
 وضع منك النظام بهذه الية على ما ذهبنا اليه من كون الكلام
 جسماء على وصفه بالخروج والتخرج وكونه وبه في خواص
 الاجسام ووجوبه في الخارج فان الخارج حقيقة هو الصواب
 المتكليف بكيفية مخصوصة من الصوت وانسائه اليها يجاز
 بعلته الملائمة **حوله** الاكذب قبل فيه ابطال الخواص نوع
 ان الكذب هو الخبز الذي لا يطاوع اعتقاد المتكلم **حوله**
 شبه طائفة اخرى في الوجود قبل سماع من الكلام الظهور
 حرام الختام فان استعارة تمثيلية تسببت الهية المتشعبة
 في حاله وحاله في استماعهم عن الاعيان ومدخله الوجد
 له صلية عليه وسلم لذلك بالهية المتشعبة في حال
 رجل فارقة اعوزة وقيل لعل المراد ان كونه استعارة
 تمثيلية كما هو المفهوم من كلام جارسة لان مفردات الاستعارة
 التمثيلية تكون باقية على اصلها في غير ان يراد بها معنى و
 ههنا ليس كذلك يعني انه في قبيل التشبيه بمن فارقة اجزة
 والمزاد لعلها كما باض الى في حصول الوجود في الصدر
 وفيه **حوله** والكشف في الوزن والغضب ورفق سما

سعد الله

سعد الله

سعد الله

بينهما ان الاول هو لا يقدر على الانتقام والى الثاني ممن
 يقدر عليه واخر من بانتقام ذلك ليعود تعالى في وضع
 موسى الى قوم غضبان لكفا واجب بان الاول يعبر
 به وبن الثاني لهمون وهو داخل في قوم ولا يخفى ما
 فيه من التكلف او رد على المنص ان قوله والغضب كما
 ان يكون مجردا معطوفا على الوزن ويكون مراده ان
 الوزن والغضب معاد اطلاق في معنى الكشف الواقع في
 هذه الية كما هو الظاهر وسواء كلام في ذلك ان لفظ الكشف
 مشتمل كسبتهما وانما ان يكون مرفوعا عطفا على قوله وما
 الوزن ويكون مراده ان الكشف يستعمل في الوزن و
 يستعمل في الغضب فلما يكون نفسه لما في هذه الية ويجوز
 اختيار السك الثاني في الرد يد مع القول بقوله ان
 المراد به ظرف الوزن بحيث لا يحتاج الى التبيين بعد ذلك
 والزمه في ما احتج الى بيان الكشف ومعانيه ففهم
 التفسير ولا يخفى ان مسك المنص اوفى بحال اليجاز
 نعم يرد ذلك السؤال على صاحب الارشاد لانه قال في لفظ
 الوزن والغضب **حوله** فلا يجوز اعماله باض الا اذا
 جعل حكمية حاصلة من استحضار الصورة واستمرارها وذلك
 لانه اذا لم يباغض يكون لم يؤمنوا المنص فيكون باض

من قوله

سعد الله

سعد الله

سعد الله

ابو السعود

بعض الكبرية على ما قيل في الازمنة الباقية القائمة دون
 باق الازمنة وكانت هي مستغنى عنها ما تكلموا به من الاوقات
 الى ما اضاف اليه مع زيادة فائدة مطولة هي العجبية
 ذلك كما هو الظاهر من ذكره قبلا ذكره فعل كذا وكذا
 نعم ما فعل فحالة قبل تنقيح قصة الهجاب الكهف ولا
 تنفك في سائر الايات فان ترتيب الارض بانواع المعاداة
 وايجودان والنبات وازالتها بالكلية اعجازا عجبا من هذه
 القصة **قوله** من انزله بين ايات الله كما تنزل المطر
 الضمير راجع الى خلق ما على الارض واما ما قيل في مسان
 قسنته ان لا يتبع من طهارة من يبع مقدوراته كمن
 سأل الانسان ان ينجي مما يهديه قليلا اكثر من ان
 ينجي مما يهديه كثيرا فما لا يليق بالمقام بل ما يوجب
 الكلام **قوله** الواسع هو الفارق بين الكهف والفار
 كما ذكره الفيلسوف قال الكهف النقب المنسحق في الجبل
 واما يتبع منه فهو غار ومنه بعضهم بالفار في الجبل
 وفيه امران والحي من نقل قول صاحب الفلاس
 الكهف كما يست المنفق في الجبل او كالفار في الجبل الا
 انه واضح فاذا وصف فغار ثم قال فظاهر منه الفار
 اعلم منه في الاستعمال فانه مراد في التباين وهو الظاهر منه

لما اقتض

نقل
 ان صاحب الفلاس
 نقل فلاحه الى قوله
 حله فانها ان الكهف
 هو الواسع

منه دون العموم نعم هو المفهوم من قول صاحب الكهف
 وتبعه المصنف وصاحب الارشاد **قوله** وقيل انما ابراهيم
 حوتم حوون والظاهر ان يحقق الصفة قبل غير تبيين
 المراد في الازمنة لان المراد انما هو الكهف فالمراد اسم الجبل
 اذا لوادروا لاشبه في كلام المصنف عنهم من هذا القول
 بل الظاهر المفهوم من خلاصة لانه في صدره لقبه بفتح الواو
 في النظم الجليل وبيان الاحتمالات فيقول بربريد
 يحتمل ان يراد في النظم كلنا الطائفتين والمالم يذكر
 الله تعالى قصتهم كما ذكر قصتهم ذكر صاحب المصنف **قوله**
 حسنة قبل احسنه يعقدها والتوسيع للتوسيع و
 ضيه والضمير في بركة للعلم وما قبل الحسنة والتذكير
 بتاويل العلم على قوله قبلعت باء الا كناية عن الكثرة
 كما زاعها شيخنا تيمية الابد وما قبل كانه نسي عدده وقت
 الحكاية لا وقت الاعطاء ليس كما ينبغي وقوله لا اوفى
 اي التقية بالشيء وختم وقوله وذكره من التذكير بحسب الارتفاع
 في الخاطر امره الى ان سؤفته **قوله** واصحاب الكهف اربعة
 قبل دخلهم هذا الغائل ان المراد اربعة قلة ما يرجح
 ويصح ان اراد عدم العدة على المعكوس وايد الثاني
 بقوله ولم اخف في الرخا واستخبر بان الافعال هو الاول

لما اقتض

لما اقتض

لما اقتض

لما اقتض

لما اقتض

في حوز اعتباره من باب التجريد فيه نظر لا يخفى على صاحب الرأي
 السيد **عنه** اي انما هي اذ لم يزل رادها للفتنة فيقول
 ان يكون بطريق الاستعارة التبعية بان يشهد الالامة التعليلية
 بهرب الخراب على الاذن من غير التكرار به ويزاد الخشب ثم
 يشق منه الصنع ويأبه قوله بنى على امره قال الظاهر ان
 يكون بطريق الكناية في قوله بنى على امره كما ذهب اليه
 بعضهم ورد بان البناء على المرأة امر الدخول عليها كما في
 ضرب الخراب على الاذن فانه ليس من اثار الالامة وقيل على
 الدخول عليها يكون بعد البناء قال في راد الدخول بنى عليها
 قبله وليس يتم الظهور ان الراد يرد بانزلة البناء
 للدخول تره عليه وتأخره عن مجيب الوجود بالعلانية فيقول
 لا استقال بناء على شتهار كون العوس ياتي للبناء والتدبير
 على اهل بيته للدخول عليها فالجواب عن استفاء العلانية
 على ان زعم الاستفال من الالامة الى المراد من المعنى بالوجه هنا
 ليس من لوازم الكناية عند التحقيق اذ التقوى بينهما وكلا
 الجاهز بجواز ارادة المعنى الحقيقي فيها دونه وما قيل في بيان
 طريق الكناية ان المراد بغيرها اذ انهم جعلوا معناه من
 السماع والتبع من روادف الالامة ليس مما يلتفت
 اليه لانه لم يوجد الاستفال من ضرب الخراب على الاذن الى

سعد

قطب

سعد

سعد

الى الالامة لعدم وجوده من معناه من السماع بطريق الالامة
 واما ما ذهب اليه صاحب المراسم فلان المعنى انما هو على
 طريقة التيسر من على تشبيه الالامة التعليلية المتأخرة عن
 وصول الالامة الى الاذن بغير الخراب عليها فكما ترسم
 ان بعضهم اعترضوا على ذلك قائلين ان المعنى ان
 عليها بخراب لا يمتنع سماع الظاهر من ان الخراب لا يناسب
 الالامة ولذلك دخل السمع في قوله معناه من السماع على
 وعلى معناه وعلى بعبارة عشوة تحت الحتم اذ ان التشبيه
 على امره لا يرد في ذكره من الغيرة في الكهف قال في التفسير
 ان معناه ان يسمعوا من غير ان يقولوا فخر هذا القول العرب
 ضرب الامر على بغيره اذ معناه من الغيرة من الضرب السيد
 على عبد الحماد في قوله اذا معناه من الغيرة ويزاد في قوله
 لظهور من تشبيه الخراب لانه السمع عند الظهور وانفتاح
 كونه من تشبيه الخراب والقول بان ذلك سبب عدم ادخال
 السمع تحت التشبيه وانما اعترضوا به في ذلك لان ادخال
 السمع تحت الخراب يمكن لعدم التشبيه بين السمع و
 الخراب بل العوارض ذكرت في حكمها واما ما افتراه من
 التقطيل في عدم مناسبة ما سياتي من البعث لا يدل
 على الغوم من راد فقلنا وان ادعى فقد راد الله تعالى

ابو السعود

كلام

النوم فانه ذكر هذه الطريقة لما يعرف صاحب الغفلة السليمة
حول لا يتبينهم الاصوات يعززان كتابه عن الائمة الشيلة فانه
 الصوت والسياسة اقترطوا ازالة النوم فسد طريقه بل
 يبر على زيادة الاكلام وما قال صاحب الكف في وجهه
 الافادة من ان الفجر على الاذن يفيد المبالغ في المنجباب
 وان يجازل في الجباب كان كل الجواب فله يكون مع سماع التسمية
 وذكر لا يكون الا في النوم الثقيل مضطرب **حول** تحرف
 المضغوا كما حصر في قوله بنى على امره يعرفه في الفصول
 الثاني لفظ الظهور فان كل احد يعرف من ذكر ان الفصول
 هو الجباب كما يعرف المحرف في قوله بنى على امره الا
 ان الغفم ههنا انما كان الاشارة وفيها كمن يميز ملاحظه
 المعنى فينوسا ولو او افور مع الجباب فمقابله وقيل
 يقال بنى عليها اى دخلها فان عادة الموس ان يبنى
 عليها فبنه وسر افون نظره في حذف مضغوا وايدته و
 فيكونه في قبيل الكناية على الوجه المذكور يبريد ما في فانه
 انما يكون من الجباب مع المنع في السمع المراد في
 الائمة والنظر في المنع والمنع عليه هل تراد اعاده
حول ظرفان في قوله والادوار في مكانه والماضي
 ظرف زمان اذ المعنى انما فيه سبب **حول** عد الى

كما انك

اى ذوات عدد يريد ان هذا اصله ثم حذف المقصود والجمع
 المقصود اليه مقامه من كونه حصفه ويجوز ان يكون مصدرا
 اى تعدد او معدودة على انه بمعنى الضمور ولم يتبين
 لهذين الوجهين المستقنا وسيان الواجه **حول** وصف
 سنين به اجمع النطون في هذا المقام على الضمور بان العود
 يتاسب الكثرة والسهلة الذكره الرخصى في الخارج
 من ان التسمية اذا قلتم مقده فلم يجز ان بعدوا وان
 احتياج الى ان بعدوا والفتحة من الماثل الذكره في سورة
 يوسف في قوله تعالى واهم معدودة من ان ذكر العدد للفتحة
 فانهم بعدوا القليل ويزيدون الكثير فينظر في المقام
 بحسب الحكيم وان العلم بالوجهين جورا وحيثما كان
 الكثرة بالنظر الى الخطين والفتحة نظر الى الجباب فلهذا
 ذكر الاحتياط والامانة اذا قلتم والمنة من الادهان
 الاضافية وما يعرفه ذلك الكلام على ان المراد المطلق
 التكمية هو الالباب باظهارها كما القدره من انما تعدد
 كثيرة مع بقاء اجسامهم على حالها والملاحظ التقليل هو
 الالباب بمقام التلازم كونه القصة عجبا بين سائر الالباب
 العجبة يعرف كيف يعجز من انما فتنا ايامه مدة قليلة و
 ذكره بالنسبة الى قدرتنا وسائر اياتنا في عجبة وزاد

في قوله
 في قوله

كما انك

بعضهم المحذور القابلة ان للمص قصد الجواز ولم يذكرها
 وذكر جازاته وجاهاها دون وجه الاخر فلم يعيب وليس
 الاو كما زعمه الاثنان مما لا يؤذن فلا يمكن اعتبار
 الفظة منها في هذه الجهة ولا نفع القول بان الفقيه والفقير
 في الاوصاف الاضافية وما ذكره البعض الاور لا يكون مقسرا
 لقولهم وهاهنا لانه يرجع بحكمة الى النظر الى حال كل
 عو وجر على انه مقس في نفسه لان التبعية لا يتصور ان يكون
 انتمهم مدة قليلة ولم ينقطع لفساد ذلك من قولهم
 بالنسبة الى قدرتنا وسائر اياتنا في عينية فانه يقتضي الكثرة
 جزما ومنه زيادة البعض الثاني واعراضه ذكره في
 في اعتبار دينك للعبارة بين الباطل احدهما بالنسبة الى
 هذا المقام والافاضل في قدر ذلك الوجه والمقتصر
 على احدهما هو المص وكيفية المقام حيث يعجز الشبه و
 الاوهام ان الهباء لها عقابا ومحجبا اعتبارات
 احدها ان معلوميتها بتكليف المحذور كما مثله في حيزان بسلك
 مسلك العبد وانها ان يتوقف تلك المحذور على عودها وانها
 ان لا يحصل به ايضا ولما كان كل واحد من الظن والكثرة
 العرفان بمنع العود صلا للوجه المتعدي باعتبار الفظة
 والكثرة في مفسر تارة لتقبل الموصوف والوجه لتكثره

الاصح

تكتفه وفيما نحن فيه من كلام الاصحاحين لما اول فقا فارة
 ان ما يخرج فيه العبد وجعل المبدأ والغاية لا يكون
 كشيء اعزده تعالى والا كذلك الا ترى في قوله عز وجل
 يلبسوا الاسراع من نهارا وما العاقبة فقا في ذلك من العقب
 الى العذر ان وصف الشيء بالعدد لا فائدة تكتفه في نفسه
 والموصوف هنا كثير في نفس الامر الا ترى في قوله تعالى و
 لبسوا في كسبهم ثلثا من نهارا وازدادوا تساعا **اصح**
 لتعلق علمنا تلقا قالوا اجوبة ابعار المستدلال بعض
 مما يقتضيه بتلك الاية على انه تعالى لا يعلم الطوارق الا عند
 حدوثها ودرج لما ورد من لزوم التغير في علم الله تعالى
 وحاصل ما ذكره ان التغير في التعلق لان العلم نفسه قالا
 محذور وقيل اراد في ان يقال كيف يكون علمه تعالى غاية
 لبعثهم وهو لم يزل عالما به وايضا يلزم حدوثه وذكر
 بوجوده ليجعل الرب تعالى غير ذلك ثم قيل لكان برده عليه
 انه يعلم منه ان التعلق للحالي عوض من بعثهم وان ذلك
 امر عظيم ولا يظهر له وجه فالاول ما ذهب اليه جازاته و
 كان القائل لم يلاحظ المعنى وبيان المقام على وجه يظهر
 حسن لقب المص بان يقال لما كان الله تعالى لم يزل عالما به
 القضية وبالله الذي هو بين الجانبين الملائم ان يخفى ذلك

ص ١٤٤

الاصح

الاصح

في الخارج ويظهر مطابقا لما كان من علمه الا اني فيكون علم
عنه ليتعلق علمنا بخلقها حاله ان تعلم علم شايه و
اما اراد جارية القول وانما اراد ما يتعلق به العلم من
تأويله للعلم من ان العلم مجاز عن التخيير والظهار كما
مرفق قوله تعالى الا لتعلم من يتبع الرسول من ينقلب
على عقبيه على ان يكون حاصله المعنى ثم بعثناهم لنظفروا
ونميز لهم العارفين بما عملوا ليؤمنوا به لان ما علمهم عليه
من مثل قوله عز وجل الا لتعلم من يتبع الاية يستقيم فذكر
الوجه فيه لظهور حصول الظهور وامتياز المتبع عن
غيره بما يتعلق به ما قبل الكبرية من قول القبله بخلاف
المفسر اذ بايعت الاية لانه اى التوحيه بين من ينبط
امد زمان ملكهم قال صاحب الاشارة غايه البعث
لكن لا يجعل العلم مجازا في الظاهر والتخيير وحمله على
ما بهد وقوم غايه البعث الحادث في العلم الحالي التذكير
يتعلق به للآية كما في قوله تعالى الا لتعلم من يتبع الرسول
وقوله تعالى ولتعلم الذين آمنوا ونظروا عما بين
يخفون فيها العلم بخلق مخلقه قطعاً فان قوله بالظن
قد ترتب عليه تحجب الناس الى متبعه ومنقلب وكذا
مدلوله الايام بين الناس ترتب عليه تحجبهم الى الثابت

ابو العواد

الثابت على الايمان والتميز لانه وتعلق بكل من
الفرقيان العلم الحالي والظاهر وما يبعث به لانه
ترتب عليه تفرقه الى التخيير وقوله حتى يتعلق بها العلم
او الظاهر وليس كعلم شي من ذلك كما في مسك الغاية
وانما الذي ترتب عليه تفرقه الى مقدر تفرقه به مسبب
ومضيق الى العلم الرباني وليس شئ منها في الاصحاء
في شئ بل بكل التفرق الكبرية على التتميل المنس على جعل العلم
عبارة عن الاختيار مجازا ليطرح المطلق اسم السبب على
السبب وليس من حرة الاختيار صدق الفعل التخيير
عن الخيرة فتعلق بل وقد يكون لظاهره على سبب الكائن
التخييرية كقوله تعالى فان بها العروب وهو المراد به هنا
فقلع بعثناهم لتعلمهم معا لانه يرتبهم عند الكلام و
لزام بعض العلماء كتحقيه ما رتب اليه وفان ذلك وهذا
المخالف تديقا ومسك سكتا ليعلم انقا ولتدرة اذا
حسن واحاد فيما حقيقه وفاد ولا تمحى بناء التتميل
على كون العلم مجازا واعتباره من هذا المقام للزوم
كون كل من اجزائه واد اعلى معناه الحقيقي مستحكما فما
سهل وايضا المكان ومدور الفعل التخيير به لازم قطعاً و
ان لم يصد عنه فعلاً ولا ثبت جواز ذلك بما ثبت

كالمسند

مع قصد اظهار البرهان ذلك مما يتضح في صورة الامر
 وكان جعل الاختار بمنع التغيير فلا يكون في مجموعها
 الحقيق المستخرج للجمال الحجج الى اعتبار التمثيل بالكون
 مجازة في اظهار البرهان المستخرج عنه ويكون المعنى يشتمل
 لتجويز اي الوجودين الاية ووجهها لا يكون في عليه المنطق
 فنقول لعل المراد منه على ما لا بد منه في هذا المقام بناء
 على دعوى ظهوره وهو ان يكون في الكلام يجوز كما في
 قوله سبحانه واذ اقم الى الصلوة والعنى لتعلم ان الوجودين
 بقدر ضبط امد زمان لبيته واداه وهذا هو المطلوب
 للواقع الموافق كما سباني في مصدر احد الوجودين لكنه
 فقط وبما سبق في تحقير كلام المراد فقط ما قبله لفظ
 عبارة في خروج ذلك الشيء الى الوجود ومساواة فلا
 حاجة الى اثبات السطحيين لعلنا نتعالى والى استقبالي
قوله مختلفين منهم افرع غيرهم في مدة لبيته إشارة الى
 ان سهل التاويل انظفوا في الوجودين قال في ظاهر الزمان
 عن الغنية لان الحساب الكيف كما انبهوا اختلاف في
 انهم كم ناموا وبيد عليه قوله تعالى قالوا لهم الاية
 وقال الهراء ان الطائفتين من المسلمين اختلفوا في
 مدة لبيته في الكيف مجرد ووجهه في بين قوتهم فنعلم

سكان عارفين

انه تعالى ليس ذلك ويظهر وليس لنا حاجة الى العلم
 ما اهمه الله تعالى بيان يمكن في بعض الحواس وفيه كبت
 لان ذلك كان للزمان من غيرهم وكان الاختلاف في البعث
 استحالة الكلام للوجودين ضبط امد زمان لبيته فكيف
 يكون ذلك العلم غاية للبعث ولا يجوز فيه ما ذكرناه
 التاويل وما قبله في تزج كون الوجودين من الحساب ان
 اللام للعدد ولا بعد غيرهم ليس كما ينبغي اذ لا عهد بها
 كونهم ذنبك الوجودين وانما يحكم ذلك لما بعد فكيف
قوله اي ضبط امد زمان لبيته اشار بالتقديم الى
 ان المحققا يكون امد عقول الوجودين حينية والجار
 مع الجرح حال من المفعول **قوله** اسم تفضيل في الاجهاد
 كحذف الروايد كقولهم العلم تترك هذا الوجه المفعول عن
 الرجاء بناء على ما زينة مما جاز الكفر حيث قال في
 جعله من افضل التفضيل لميات بالوجه السديد وذلك
 لان بناءه في غير التلا في الوجود ليس بقدره وتكون
 من الحوسب اقل من اذن المدرك ساد والقياس
 على ذلك في غير القرآن ممتنع فكيف في ولان امد لا
 يتخلو اما ان ينسب لبعض فاقدر لا يعلم واما ان ينسب
 بلبنوا فلا يسه عليه المعنى قال فان زومت الى النصب

شرح زاده

ابو السعود

بأضمار فعل يدل عليه اصحى كما عرفنا وادركنا من باب يوفى
القوان على نظر العوائس ففقدت احدى المتناول و
هو قريب حيث ايت لا تكون اصحى فعلا ثم رجعت
مضطرا الى تقديره وانما هو بل سلك تلك التباين
بتعدا الاضمار والنظائر بل ان يناس منها سيور وفيها
واستماع عكسا ما هو في غير التميز لانه ان يقال لهم اصحوا
لهذا الشعر وزنا وتقطيعا ولقد رد صاحب الاشارة
المذكور في الجواب بانه ما فيه من الاعساف والخلل يحول
مع السرد لان موادها ان يكون المقصود بالاشتراك
اعلموا افضل للزبطين وتمييزه من الادنى مع تحقيق اصل
الاصحوا فيها ومن اليقين ان لا تحقق الاصل والالمعنى
بالاشتراك اظهار عجز اللمعة ربما انه فعل ما من قطعا
واليجز في قول ان كلام ذلك موقوف على الكشف عما هو
من تراجع اليه فان صاحب الكشف قد منع الزمير
واقف فيكون العلم مجاز في التمييز والظاهر وكون
المعنى بعينها من نظيره ويمر لهم العارف بالمدلول
بمعنى رد صاحب الاشارة وجود المونة والاصحوا على
ان صاحب الكشف لم يقل بطلان صورة التفضيل ولا
ضعفه وقد فهم صاحب الاشارة وكلامه ذلك لم يذكر

الاصحوا

الاصحوا

بذكر احتناع مقبلة على التميز سناد على ظهور ان الضبط
فعل الضابط لا الامد واذ قلت هو احسنهم وجه المكان
الاحسنية بالحققة للوجه قال بكذا نقله سلمه نحو الى على
وقية نظر لان ما هم النسبة قد يكون ما يجنار استعلق
بالمفعول ايضا فلما جاز كل زيد حينا جاز كل اسم حينا
فاذا قلت انك احببها لهذا عددا وانك احفظها لهذا
لغظا كان جارا على السداد جارا بوجوبنا الاضمر
فالرفع بهذا لاج ان قول الرجاء ليس بذلك المدود
وان ما از جازاه اوجه بالاشتراك لغظا ومعنى المبالغة
فظاهر ولما كان فلان تغالى حل في اسمها فيما بينهم
ان من العارف لاج الاعرف وخبرهم اولي به بربره
ان تغالى قال وكذلك بعينهم ليتدوا بينهم والسؤال
يكون من العارف لاج الاعرف لان العارف لا يحتاج
الى السؤال وكذلك اذا عجز الاختلاف بين خبرهم
اولي بذلك واورق الله تعالى اعلم **مولد** وانظروا
من ابن المذوق بالدار والذال رجل من بني عبد شمس
قريب مدفع ما كان يحصل على بيته ليلة واباؤه وولده
كذلك هكذا في المستقصى قال ان وفانك ان زوجتني
ونفها كراج الذود الروح عند اللذوق **مولد**

تسبب الخلق
تسبب الوجود

قيل في مقابله ربط قلبه اذا تمكن وتثبت وهو كثير و
العدد والرجوع التقدمة الى على المباشرة **قوله** اذا قاموا بين يديه
وقدموا بهم بالسجود والاشمام فاذا ظرف ربطنا والضم المبارز
لدنياكوس ولم يثبت المعنى بل ما قبل انهم كانوا مستقلا على الدنيا
فخرجوا منها ذات يوم واجتمعوا وراى الله من غير معياد فقال
البرهاني لا يجد في النفس شيئا وهو ان ربى رب السموات
والارض فقالوا نحن كذالك كذالك من انفسنا فافترقوا جميعا
وقالوا ربنا الاله المان ما علمه به انساب اسواق النظم
الجليل واد اعلى حسن جاره ولفظ منبه على المثل والقداني
تخصيب القصة صاحب الارث في غراره فليارجع اليه
قوله والسلف قلنا يعني ان جواب قسم من هؤلاء المالكات
جوابا وجزءا لزم ان يقدر في الكلام شرط ويقال ان كان
دعونا الهام لا دور والسلف قلنا شرطنا على جهة الصفة
للمضارع مع موصوفها القولا يكون ان يكون من باب الموصوف
بالمصدر للمباشرة اي قولنا نحن ان شرطنا على انقسم على الوصف
سببا على سبب البانغة والسلف الخروج عن الوب بالخلق فيه
يقال شرطنا فلان اذا جاء وزال قدر في البعد **قوله**
هؤلاء مبتدأ والتعبير باسم الكسابة لاجل الخلق **قوله** ههنا بلابان
يعني ان قولك سبحانك لولا ان يكون تخفيف في بعض الاماكن **قوله** على

على جهادتهم عن جزءه والخصف العلم ببقية المقام و
ما قبله وعلى الخادم ليس بحسن لعدم كفاية هذا القدر من
التقدير **قوله** من الاديان فبلى اي من اصول الدين مما يجب
الاعتقاد به في حق الايمان والافتقار فيه لايمان المقادير لوجود
دليلها على انه امر من الوجود وان التقليد في الدين فيما ليس
لرد دليله او امر لا ينفق الجواز في الاعتقاد فيه نظر لان الظاهر ان
اراد ما بالديانات والاعمال والاعتقاد في الدين فيما لا يرد
الاية دليله من حيث ان عدم حجج التقليد في الدين ايضا كيف
ولا معنى له يقال وعلى ان التقليد في العلم ودون معتبر قال
الاصدق اما المصبول في الاعتقاد فاما ان يكون ذلك مستندا
الى الدليل والحقن التقليد فان كان الادلة من سلكها من بابها
بالانفاق وان كان الشان فقد اختلف الممثل في فهمهم
من قال لا يكفي في الدين اعتقاد الخبي من غير دليل اذا المطلوب
انما هو الاعتقاد والقائم والافتقار مع التقليد ومنه من خالف
في ذلك والحق مجرد الاعتقاد وان كان من غير دليل قال و
هو الاثر لاننا نعلم بالضرورة ان امره من داخل الكلام على
عهد رسول الله لم يكونوا عارفين بالملك لولا الصلوة غير نظر
ودليله ولم يكونوا من اهل النظر والاعتقاد ومع ذلك كان
النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بكلامهم وعلى هذا جور الصحابة

سجده
سجده

سجده

والتابعون وبهم طحال غيرنا هذا في الحكم بعلوم العلم وح
 يكون كغيره لا الرضا عنه بذلك **حوله** بنسبة التبريد اليه
 قيل وفي بعضها بنسبة التبريد اليه اي بان غيرنا في مخال
 له وانت غيرنا من هذا معنى التبريد في ذنبه التبريد
 ولعل وجوده في النسخة مني على السواء **حوله** وما
 يعبر به في الالة ذكره ثلثة باوجه احد ان يكون ما لبعض
 الذر والعاية حروف في واخره في الذر جديوه اشار
 اليه بقوله ومعبودهم وقوله الالة مستثنى متصل والثالث
 ان يكون ما مصدرية وان يكون الالة مستثنى متصلا
 ايضا بنقد المضاف اي واذا اختلفت في الاله كقولهم و
 عبادة الله والعبادة الله والثالث ان يكون تافيه وان يكون
 لطلبه في الكلام استثناء وقعت معرفة بين اذ وجوب تحقيق
 غير الاله والاله مستثنى عن احواله مخال عن الغيبة
 انهم لا يعبون ويؤمنون والفقير على الاضمار تفصيلا ان
 لا يكونوا يعبدون الله اسما كما ذكره الشيخ ان الخطاب
 وغيره ثم ان بعضهم ذهب الى انه لو جاز في صورة ما مصدرية
 على صرف المستثنى منه دون المضاف الى عبادة تهم لم يوجب
 الا اسما لوجوب وفادة ظاهره عدم زوال الافتقار
 عن تقدير المضاف واعلم ان هذا المحقق والتقدير انما يصار

سنة اورد

فيه تعرف على العس
سنة اورد

يصار اليه للفقير على الاتصال ولان صورة الافتقار فالكلام
 تام مدونه في تقديره **حوله** معترض بين اذ وجوبه قال
 صاحب الكشف ووجه ان قوله واذا اختلفت في فادوا اعتناء
 واذا اجتمعت عنهم وعما يعبدون فاختصوا بالعبادة
 في موضع يتكلمون منه وقوله الاخر اقر على انهم كانوا اصنافا
 وانهم قاموا بما وصي به بعضهم بعضا فهو كذا في قوله
 وفيه بكت الظهور ان هذا الاخر اقر لا يدل على قيامهم بما
 وصي به بعضهم بعضا فوجه في بيان الوجه هو الافتقار
 على تحقيق الاخر **حوله** يستصوع يقينهم بالهاد والحق
 الممليح اي مخلص تعينهم عن سوا ذلك وقوله الصلح
 حيث قال ووجهه بذلك معللا به ومكتفيا بهذا القدر
 مع الاوجه المذكورة واما الكلام الكشف امان يقولوا ذلك
 لغة بفعل الله وقوله في رجائهم نوكهم عليه وتوسع
 يقينهم واما ان يجزم به في محرم واما ان يكون بعضهم
 نبيا فاقص من جهة انه لا يضل الخلق الا بالحق والمقام و
 نحو استلام تقويم اليقين له ممنوعة ولو سلم فقوله
 وقوله في رجائهم بالي هذا القصد وازاد في حيث ان القادة
 السبية حاكمه بعدم وبان ذنبيك الاضمار بين من هذا
 الموضع بشهادة اذ وجوب **حوله** وهو مصدر جازات نواي

رأى صاحب الكشف

في كتاب

اعراض اصل صاحب الكشف

سبحانك

جلال الدين
محمد

فيه وعلى الله

سبحانك
وكلما ردت

اوالسودانية

كلما ذكر معنى على انها ليس العيقين بمعنى واحد وهو بالانواع
 قال بعض المشيخين في الميم في الفاعل وقرئنا في
 وابن عامر بنح الميم وكس الفاء وتضم الهمزة المعنى واحد
 وهو ما يرتفع به الميم في الهمزة وليس من معنيها
 بمصدر وقيل هو كالميم في الهمزة وبغض الامور للفتح به
 وقد ثبت في كل واحد منها في موضع الاخر وقيلها الغتان
 فيما يرتفع به وانما الجارية فهو كالميم حقا وهذا هو في الهمزة
 بعض الاجزاء المرفوعة وقال كبر الميم في الفاء بالفتحة
 ما يرتفعون به في الهمزة وقد صرح بذلك صاحب الكفاية
 ايضا الا انهم في قولهم في الميم وكسوهما يرتفع به
 فكأن المكناب المصنوع ان يترك هذه الطريقة ويحكم في الهمزة
 معنى ثم ان بعض المتكلمين على هذه الهمزة وهو ان المصنوع
 جعله مصدر على الهمزة والواو واسم على الهمزة كالميم
 وجعل جارية على التواتر الملائكة وفيه ظاهر **قول**
 لورينهم ثم على حصة الميمية لان الهمزة حذفتا وقد
 وهذا بيان حالهم بعد ما وواو الى الكهف ولم يصرح به لما
 سبق في قولنا ان كون الفيتية الى الكهف الابه ولا فيهم كجارية
 التي تعالى الامور وقيل لظهور جارية على موجب الهمزة لكونه
 صارا في جارية صاحب الهمزة **قوله** او الكواحد من يصح ان

ان يجاطب المعاني من الظاهر صفة الطراد وقوله في الهمزة
 بالنصب جواب للفتحة وقوله جنوبيا المكنة بانه في الغلظ في
 جانب الجنوب فلا يكون في الفاعل اول الهمزة في الهمزة
 عنهم فيكون جنبا على ذلك كما في الهمزة من الهمزة الى الهمزة
 جريان كل من القولين المذكورين والتفصيل ان بعضه ذهب
 الى ان باب ذلك الكهف كان مستقبل بنات النفس وارتب
 التاروق والتعرب الى الحاذرة مشرفا من السطح ومنه
 والشمس ان كان مدارها مداره نطلع ما يمدونه مقابلها
 لجانب اليمين وهي الذريع المغرب وتغرب حاذرة لجانب اليمين
 فلا يقع فيه شعاع الشمس عند الطلوع ولا عند الغروب
 ولا فيما بين ذلك وكان الهواء الطيب والشمس الموقوفة على
 الهمزة كما هو في قولهم في الهمزة في الهمزة من الهمزة
 بقيت اجسامهم مصنوعة من العفونة والفساد والقور
 الثاني ان الهمزة منع ضوء الشمس من الوقوع عليهم
 عند الطلوع والغروب وكان ذلك فعلا خارجا عن العادة
 وكرامة عظم خصم الله تعالى بها ولقد اجتمعت الهمزة الثانية
 بعقولهم في ذلك من ابائنا فقال الميم لو كان الامور كما
 كان ذلك لم اعتد اما لوقا ولم يكن من ابائنا وايضا
 رد بان معنى حاذرة الهمزة الاول هو الغفول على قولهم من

كالمعاني

في الدلالة على دخول الشمس في الكهف عند غروبها وباران ما
 ذكره حكم مقابلة النفس مختلف باختلاف الانوار والاشراق
 ووجوبها للمع الاول فبان ان احوالهم الى كهف سائر كذا انما هي
 ان لا يكون من ايامه تعالى ان لو لم يكن جميع الاور سيرة
 تتغير في ذلك علوا كبيرا واما في الثاني فبان ان الذين سئلوا الى
 كون هذا على مقتضى العادة لا يقولون بعدم دخول الشمس
 في الكهف بل يدعون واما في الثالث فبان ان مقتضى اللفظ
 في تلك الجملة لا يمنع ثبوت المدعى ويظهر **حوله** في قوله
 فيني لغير الاولان واليعسوب على الشدة وكذا الكلام في
 تزوار خيل وعودة القرات حارة هينا ولا امان في عند خوار
 الباب كما اشار اليه بقوله وكلها من الروايات في قوله يتماق
 الى منع المناقاة غير ظاهر بالظاهر ان الغرض بيان المعنى
حوله وحقيقته بالجملة ذات اسم اليمين اي وضاهة المعنى
 ان الشمس حين طلوعها يمتدح كنهها في جهة اليمين فذات
 اليمين صفة اجتمعت مقام الموصوف واذ كان كذا فالتقدير
 ان وضع كذا في اوله لان يوصف بها السكرة ولام الجملة
 للبعد الزمني المعدود وعدا منكرة وانما لم يجر على الظاهر
 من تلك الجملة بحسب العادة للثابتية لانها تنضم اليها بعد
 اصابتها ببيانيتها ولابد من اعتبار الاسم في التصوير المعنى اما

سنة اصد

لما بهذا الطريق او بان يقال الجملة المسماة باليمين كما
 في الكسفة لعدم التيقن بكونه مقفلا صاحب الارشاد
 اي جملة ذات يمين الكهف ليس بواحد وما قيل في تصويب
 عدل عن عبارة البيضاوي لان وضع ذلك للتوصل الى
 جمل اسم الجنت صفة للكرة وايضا لاحاجة الى التمام لفظ
 الاسم مجرد الاستعارة بان المراد باليمين لفظه من قوله التامل
 ولعله سبق بعضهم في القول بان المراد باليمين لفظه **حوله**
 يعني في وسط كجبت يناله في هذا التفسير مني على اول
 الاحتمالين افتتاره كما تنقح عليه ولعله عكس صاحب
 الكسفة ونبهه صاحب الارشاد فقال جملة حاله يمينية
 لكون ذلك امر ابداعيا اي تراها يتصل عنهم يمينيا ونحوها
 ولا كوم حوله مع انهم في موضع من الكهف موضوعا لاصابتها
 لولا ان من فيها عنهم يد التقدير ولا يخفى ان الكبريخ من
 انما تقيد عدم اصابتة الشمس لهم واما على ما ذكره
 فتقدير مع ذلك انهم مسركون لسوا المتباينين مما هو
 غالب حال الكهف فيوازيد واثبات كون ذلك بطريق
 حوزن العادة بتلك الامة تكلف لان اسم الكهف لا
 يستلزم اصابتة الشمس **حوله** مداره اي مدارك من السطوان
 قيل او اذ راد الشمس تم تباين هذا على احتمال كونها نور

انوار اصد

كلا اصد

سنة اصد

سنة اصد

الشمس مع كنههم بزور الريح عنهم وهم في معرض اصناف الشمس
 كبريا لهم و هجوة دعوى بعضها سيق الكلام ثم ان بعض
 المحققين قال وهذا قبل ان يمد قديا لكونه باب الكهف وكان
 ذلك القول شيا على ما اشتهر عليه من رواية ان قديا لكونه الجبار
 طبع بعد ان فرغ من استقباله فوجد في الكهف فغضب عليه عليه السلام
 ليؤثر جوعا و عطشا و يكون كنههم فيهم و ذكر في بعض النسخ
 ذكر السبع في الزمان معادية رضى الله و لا يرتاب في ان
 القرآن يستدل بسور سورة الحاقة بل يطلع عدة البشيرة
 و ذوالجبريل بعض العلماء اذ علم ان هذا انما وافق العفة
 في سورة كونه باطلاق حقوق العادة و هو جرمها لانه ذكر في
 تقاضية ان السباع يتبع جنسية و كمال عفتها و سجدت لربها
 فكيف يمكن الجمع بين السور و انما اشتد الخلق لها من
 جهة كون التزاور بينه و راسه سبحانه و ابناها على حوالها
 لغزوة ان المقصود من تزوير الشمس عظمت في حال الضرب
 على انهم و لو لم كون الخاطب بذلك الخطاب هو الخطاب
 بحسبهم انما ظاهرا و قد ترقى ذلك بعض كون
 ميل الساب ان اجابته القرب الكرم و كنههم في وجود قوع الزور
 على كنههم و القرض على انفسهم و لا يستلج الى بعد الترقى في
 ذلك التحقيق فان الظاهر و لكن السورين و قول الشمس

اول سورة احمد

كامل احمد

اول سورة احمد

مع عدم الاصابة الماخ صورة الكون على حقوق العادة فخلات
 اذ على تكريمهم و حيث انها تدل في كنههم و لا تفسهم و
 الماخ صورة جبرها على عرفت و لما كان ثم كنههم بعد القطع
 و تعد عنهم اتم مقابلة القرض ايام دون الكهف لا انتفاء
 عدم الدخول انكشاف الزور فانه لما كان بمخاض الميل لم
 يلزم ذلك و على تقدير تسليم عدم الانتفاء المناسب
 ذلك لما في ذكر الكهف بعد ذكره في مثل حجة التكرار **قول**
 او اياهم الى الكهف كذلك هو لوجه عند الحلال على اول
 الوجوهين و المتخدم بجار على هذا المعنى و اما الثاني فكلما
 ترس و قول اوله و زور الشمس و هو ما ناطق الى قوله
 الاحقر و قوله في آياته من اجل الكمال **قول** بالتفوق لما
 رتب الله تعالى الابداء على الهداية للفرقة بالذلة الى
 ما يوصل الى البقية و هو العلوم اذ لا ترتيب بينهما عليها
 على الذلة المعروفة بالتفوق المفسر يجعل الله فعل العبد
 مواقفا لما جبره و برضاها بكذا قبل **قول** انما شاء عليهم
 بانهم جاهدوا في الله و اسلموا له و هو بهم خلفهم و
 اعانهم و قد لانه الظاهر بناء على ان الكلام مسوق لبيان
 حاله و قبله و تناء على الله بما سببه قوله و زونا هم و
 و ركبنا و ملانة فورا في يفضل اذ لو اراد به جميع الاقرب

و انما يظن في الكلام انما راق ما صاب
 الكتاب انما قال في
 العرب و لم يرد في
 الكتاب

الرد على الجاهل

كما في الكلام

سنة في الخبر

كما في الخبر

باعتقاده فهو الممتد ورتابة لا يطاوع المقام واعتقاده لا يتناول
 الخلق بل يتوكله فزيد يعرض ما بينهما أهل الولاية والرسالة لان
 لهم الولي والمرتبة **حوله** ومن جملته قال الفاضل ابن الكمال
 بعد قوله في بديهة الله بالتوفيق الاضطرار مفسر خلقه وواع
 الضمائر عندنا وعند الممتد لما واول بالخلق لان وقال بعض
 ارباب الحكمة ما كان نسبة الاضطرار الى الله تعالى صعبا
 لنسبة اليه سبحانه في خلقه لان وكان خذ من صفة
 العقول بل من قول التامه صاحب المراسد الاضطرار خلق
 الضمائر ونسبة الاضطرار الى الله سبحانه توهم نسبة الشيء
 الى الله تعالى ولم يفهم بالجدلان لان ظاهره عميل الى
 منزهة لا اعتراض وهذه كحمت بجزية فان الاضطرار والجدلان
 كالمهذبة والتوفيق من الاقوال النابتة المختلف فيها و
 كما ان منزهة أهل الخلق في الاضطرار خلق الضمائر كذلك
 منزهة في الخذلان انه منزهة التوفيق فكما ان التوفيق خلق
 القدرة على الطاعة كذلك الخذلان خلق القدرة على
 المعصية وهو على وضع العرف للعبور والاضطرار
 كما هو الاضطرار في ظاهره كذلك هو في الخذلان عنه
 فزيد بعضهم الى انه قد استغنى للعصاة ويوجب لهم و
 بعضهم الى انه بخلافه من نطق اللطف الموجه بها بالتوفيق

بالتوفيق عندهم وانما فطر الاضطرار بالجدلان لاعتباره
 التوفيق وليس الاضطرار مع منه او اخص بالبينهما فان
 خلق النفس به **حوله** من يلبه ويرشه لا يستحق وجوده
 في نفسه بل يشير الى ان الولي يعين جبره من صفة وجوده
 وان الله في امره يتعلق بوليا ومنه ان الظاهر كونه تعالى
 بالجملة **حوله** او كونه تعلقهم ورتابة بالبابية قوله تعالى الخلق
 وتعلقهم وبقوله ان لا تنفخ فيهم حتى يوفى بهم وتنفخ
 واما تعلقهم فانما يقع احيانا فلا يصح بسبب طيبان كل
 من يرام والغول انقلب للخارج زهب ليرى قوله تعالى
 وتعليقهم واخذوا كبره من كونهم صفة الاستقبال لا المسمار
 والنجس ممن ادخل لذلك وفسره بقوله في تعليقه بعد
 قلبه شيئا كنهه السؤال بما قبل ان لهم من السنة تغلبتان
 والواجب بان الامام قد رد على القدرين لعدم دلالة الخذلان
 عليه وعدم جواز التعليل فيه ثم الاعتراض بان تكليف
 حصل لهم بكنهه ثم تفوق السؤال بعدم الملاحة ظاهره وورد
 وذلك لانه يلزم ان يكون جملة تخبرهم او تعلقهم قليلة
 الجور وايضا يكون حججهم شتى الخليلين عنده
 لا اولى والواو بان ذلك وما قبله الظاهر ان المراد بعدم
 الملاحة انه لو كان تعلقهم مدار العصبان الذي هو كان الارب

سنة في الخبر

الرد على الجاهل

كما في الخبر

سنة في الخبر

كما في الخبر

في ان يقال وكتبه ايقاظا لتعلمهم الا ان الظاهر ان قوله
 تعالى وتعلمهم يكتب كونه مدارا للجهان اذ يمكن
 ان يقال ان العنق وتعلمه ايقاظا لكثرة تعلم تعلمهم
 وليس كذلك بل كثر تعلمهم وهم راقدون ليس مما
 يتفوه به والعقول الثابتة ليس بشي لما عرفت ان قوله
 بالتعلم فاليكبره واما نفس التعلم فلا يكون علمه لان
 التام ايضا يتعلم فربعض الايمان على انه قد اضاء
 في افق النفس النسبية فالان النفس انما يكون دليلا
 على الحيوة دون اليقظة كيف والنفس ممد في حالة النوم
 مد في حالة اليقظة **حوله** كيما ياكل الارض طابعا يراه بالانعم
 قال ابن عباس رضي الله عنهما لو لم يقبلوا الاكل لم يقبل
 يتج من الامام وقال انه تعالى قادر على حفظهم من
 غير قلب واجيب عنه ما به لا ريب في قدرة الله لكن اراه
 كذا جمل اكره الاكثياء من طلب الكسب العادي وهذا ايضا
 من ذلك البصر وانت حجت بان هذا انما يقع ان لو كان الخلق
 يكونوا يتقلب لذكور وليس قلبس **حوله** يدل عليه
 وتعلمه لما قال بعضهم ان الحسان على تقدير الروية
 مسبوقة بها وما قيل في هذه العادة من انشأه والاول لان
 الحسان انما يحصل بالروية فنزل عليها منفس **حوله** او

حوله

سورة

كما اورد

الارض

او كل راع قبله وعز ابن عباس رضي الله عنهما ان قوله
 اكره للمفسرين وكانه زعم رضي الله عنه من المتأخرين **حوله**
 ويؤيده قراءة هذرا وكالهم بمكلا قال صاحب الارصاد
 ايضا وذكره سهلان معتق في هذه الرواية ان لا يكون
 اليكسلا كليا فكيف يكون مؤيدا لكونه كلب راع وما قاله
 الفاضل ابراهيم الكمال من ان كان تعبير اصرم وزرعوا
 عن ذكره القوي فلما تاييد في قراءة وكالهم ابي صاحب
 كلبهم لانه كلب راع بل التاييد لانه كلب صراغية لم يأت
 بما فيه بل اظهر عدم اطلاعه مع دلالة جلية للحال واعمال
 المفسرين وقد اختلفوا فيه فذهب اكثرهم الى انه كلب صنفه
 وقال الاقويون بل هو اصرم وكان قد تقدم عندنا ما يكف
 طبيعة لهم سمي به كما سمي ابي التاج للجزا وكما اخذوا
 ان براد كالمالك كلب **حوله** ولذلك قال ابن الفاعل
 فانهم قد عرفت ان الفاعل شرط عمله ان يكون بمعنى
 الحار او الاستقبال ولقد جوز ذلك في عمله مطلقا مستدلا
 بهذه الآية قبله فلا دليل فيها للكنى وقيل وجه الدليل
 ان عمله موزون في بعض الماضى مفر ايضا اذا تناول
 خلاف الظاهر وفيه **حوله** قينا والكهف اختار حوله على
 الوجوهين الا جرح ما قبل ان الكهف لا يكون له باب

سما انفس

حوله على النص

الاول سواد

كما اورد

حوله لم يأت بما فيه ذلك لان كلب

لا يجر ان يكون اصرم في قوله

انما يضاف عن المضاف اليه فلا يكون

حوله الا يروا دقا حاضيه

سورة

سورة

كما اورد

عند موت نزل الشمس وقرنها وكفى الحبان هذا ان
اراد بالعمد عدمه وان اراد ان يحول كات صفة الكيف
عند قولهم ايضا قلنا ان ذلك لان اطلاعهم على امر لا يطبق
به مثل سيرة الكون في حصوله وبعدهم من متكسرون ان قد
وتح في بعض الشيخ العظماء انهم قيل كان اجسادنا
كانت عظاما مذوقا فينا كس ورتوب العمد **جول**
وعز معاوية ان عز الروم في الكيف قيل وبهذا ينظر ضعف
ما يجر اوجاب من كون الكيف بالاندس فان معاوية
لم يجهل الى بلاد الاندس **جول** فقال لو كشف لنا قيل
جواب لو عرف اي مكان حسنا وقيل هي التفتي لانه
لا يبعد الا يتناه او لا يحسبعت كالمسالك **جول**
قد منع الله تعالى من معرفة منك فيل ظاهرا لا يدرك على
منه حصل الله عليه وحلم من ليس بفهم المنع فقيل دلالتها على
انهم لما بهم الله تعالى في الهية لا يستطيع ان ينظر
اليهم نظرا الاستقصاء وهو الذي طلبه معاوية وقيل لا وجه
للاطلاع على حال موضع بوجوه الاطلاع سيما الذي حصله
فلا تطلع على مثل هؤلاء الجماعة ولا تطلب الكشف عن
اولهم والفضل للمقدم **جول** بل هو كما لا يعلم بالحوال
جول فلم يسمع وبعدها كما قيل لانه ان هذا المعنى

سنا اقد

كلا اقد

سعد اقد

سعد اقد

سعد اقد

المعنى وهو منشاء الاطلاع عليهم تحقن بذلك الزمان
الذي قيل بعينهم والاعتبار عليهم وبنوا المعجز فوهم
ونابن حبان رضي الله عنها فقد علم ان ذلك عام في
جميع الزمان وقيل طلب الاطلاع عليهم مما لم يكن فان
ذكره في مجموعهم وما في ظاهر **جول** بالاشتغال يعني بضم
العين كما انتمهم قيل يعني الكاف للتشبيه والاشارة
الى الانامة المفهومة في قوله وهم رفود فهو معتبه به و
المشبهه اي قاطمهم ووجه التشبه كون كل من هذا ليلا على العز
الكاملة وفيه تكلف للاحتياج اليه **جول** فتبينوا حالهم
وما صنع الله بهم احضر عليه بان تعرف حالهم وما صنع
الله بهم لم يرتب علي انهم على ما يدل عليه الجاد بل
يرتب على بعث الوكيل يبرئ الطعام الى المدينة واجيب
بان التا وارضار سبعا بعث الوكيل ثم صار ذلك
سبعا لمعزة حاله فان تعرف يرتب عليه بالو كسطر و
للكاشرة الى ذكر اختصار المص صيغة التكلف والاشارة
ان يقابل كلف الوكيل حاله وما صنع الله بهم معزة ان ليس
مما عرف بالادارة ويقال انظر في خبره لولا ما علم الله
تعالى لكونه من حجاب صيغة الذي يخص به في بيان
من عباد ولا ان ترتيب في تحقيق هذا العذر ونوع

سنا اقد

سنا اقد

سعد اقد

سنا اقد

علم السواد وان كنت في ريب فانظري ومراقبهم
 فاجعلوا ابداً احدث المدة يتكلف لك جليلة الحال **قوله**
 ما انعم الله عليهم؟ اي انهم احيى الكهف كذلك وحفظ انهم
 في تلك المدة من الهلاك وغير ذلك **قوله** بناء على غائب
 ظهري فلا يكون كلامهم كذا اذا لم يكن لبتنا يوماً او بعض
 يوم في نطفنا **قوله** لان النائم لا يحس اي لم يذكر بان
 النائم وان كان لا يحس عدة يومه او غيره لم يكن يعلم
 بعد الاستيقاظ علماً يقينياً بمرور الاجال الشمس مثلاً
 واجيب بان لا يحصيها احد الاستيقاظ في غير ان يلتفت
 الى حائل الشمس وغيره وبما هو قولك ولذلك حالوا
 العلم الى الله فانه لو كان المراد ذلك طامح التعليل كذلك
 لظهور بعد العجز بل الجوارح عدم الاحصاء غالب
 حال النائم لانه يتوقف على دلالة شيء في الخارج وهذا
 لا يتحقق في الاكبر او تدارك لانه ظنية فلا يقضي اليه حقيقة
 الاحصاء **قوله** لما انهم دخلوا الكهف مخدرة وانتهوا
 ظهيرة قبل عذرة ينصب النداء بلا تنوين في مسرف
 للثبات والعلنية فانها علم الجسد كما ستخرج به الالهي
 والظاهر ان ظهيرة كذلك وفيه نظر لغو الجهرى انها
 اذا كانت مخدرة سمع من العرف وان كانت نكرة منظر

سعد احمد

سعد احمد

سعد احمد

نضرب وقال صاحب الكهف في كبره واهم نفسك مع الذين
 يدعون ربهم بالغزاة والعصى وقرى بالغزوة والغزاة
 ابو دلال مخدرة علم في كبر الاستعمال قال صاحب الكهف
 هذا لا يدرت مخدرة تها رك فان الظاهر في ذلك انه لا يكون
 معرفته وعلمه عند عدم التيقن واردة مطلق المخدرة
 واهم ههنا مطلقها فتصرف في ضحاها وايضا كلام الشيخ
 ياتي في بيان الظهيرة لانه صرح باقتضائه في الحكم بخدرة
 وكثرة ومنه يعلم عدم ثبوت العلم فيما عداها من الظاهرات
قوله فظنوا انهم في يومهم فيكون لبتنا بعض يوم
قوله او اليوم الذي بعده يرد عليه ما قيل ان لبتنا
 علم ذلك يكون يوماً وبعض يوم واما ما ذكره في التفسير
 انهم لما ظنوا الفجر في اليوم الذي بعده ارادوا ان
 يقولوا لبتنا يوماً وبعض يوم فلما قالوا يوماً اعترض
 احتمال انهم في يومهم فقالوا فيكون لبتنا يوماً وبعض يوم
 فلما قيل انهم في يومهم فقالوا فيكون لبتنا يوماً وبعض يوم
 الجواب لان قولهم لبتنا يوماً كان في اول الامر بناء على
 الظن والغالب ان غير نظر الى الشمس انها منبهة في النوم
 ام لا علم لما نظروا اليها وانها بعيدة في الغروب قالوا
 او بعض يوم لان معنى السؤال والجواب ليس ذلك

سعد احمد

سعد احمد

سعد احمد

سعد احمد

القول بل ما قبله فيه **حوله** والورق العفنة معروفة كانت
 او غير ما يكتفي في الكفاية ومنه الحرب ان يخرج
 اصيب الغر يوم الطلاب فاختد الغاف وورق فاه ربول
 انه صلى الله عليه وسلم ان يتخذ الغاف ذهب قال بعض
 الحواشي ان المذكور من كسب اللغز ان الورق المدغم للفقير
 فيكون الطلاق الورق على العفنة في الحرب مما زادها
 باعتبار ما كان او ما يكون وورد بان الرخمي في اجلة
 ارباب اللغة الذين بينك يا قائلهم فاذا صح بانها
 في خبر الفوعة ايضا فذلك يعني لتاسد هذه اوتت خبر
 بان الحرب كافي للنبات هذه المعور وما ذكره افعال
 التجزيع لاجل البصار اليه من غير ما وليس هو عدم احتمال
 المتعارف من كسب اللغة عليه **حوله** بالتحقق بعض الكلام
 الزاد ونحوه بالتفصيل اي بكرة **حوله** وعلية في الورق
 والتردد بمعنى ان الزاد قبل لعل الطلاق الزاد على
 الورق فجاز لانه بسبب تحصيله وروبان معنى قول المتن
 دليل على ان التردد يدل هذا عليه لان حمله ترود حتى
 يكون فيه تجوز قال الاذن الهامش يعني الفرق بين كل
 الزاد وبين حمله سببه هو انه ردم ولا يلزم منه الطلاق العفنة
 الزاد على سببه ولا العول بانهم حملوا الزاد وهو معيب في

سعد الفصحى

كمال الفصحى

سعد الفصحى

سعاد الفصحى

في ذلك **حوله** والمدينة طرس وقرى الك في قبل
 المدينة طرس وقال يونس واسم مدينة فخرس
 قال صاحب الكشف ذلك ما لان المدينة التي كانوا منها
 غير المدينة التي بعثوا اليها السرى الطعام وما لان فخرس
 من احوال طرس وادها ما لان وعلل المعنى ان بطرس
 ما ريد بطرس **حوله** اي اهلها يسمونها كذا في الابل
 كما في قوله وسئل القوية على ما صح به صاحب الكشاف و
 قال بعضهم الضم للمدينة والمراد اهلها بطرس الكشوف
 والمضمة لشار هذا الى الحذف في ميني العطن وفيه و
 يجوز ان يعود الضم الى الاطعمة والمأكول فيينا كقولك نبد
 طيبا ما على ان الالب هو زيد ويجوز ان يرادى الطمة
 المدينة اذ في طعاما **حوله** احلوا اطيبا واكثره ورحل
 الظاهر ان حطفا طيب وارص من تبييل عطف التقييد
 وكما ان مراد بكلمتها معنى افرغ ابن عباس رضي الله
 عنها احلوا ليدج لان اهل بلداهم كانوا يذبحون على اسم
 الصنعة وكان فيهم قوم يحفون بالمانع وعنه ايضا انه
 الازرق انه يزداد ما يطبخ وهو يذبح قليل البضاعة
 ونقل عن تفسر القوي انهم امروه ان يشتري ما يظن
 انه طعام اثنين او ثلاثة انظما سطل عليه ثم اذا طبخ

سعد الفصحى

وهو من تفسر الضم لادب الابل
 وايضا ليس الاكل نضال
 لفظ المدينة

سعد الفصحى

كالاعتدال

كفر جماعة ولهذا قيل ذلك الطعام الارز واورد عليه ان
الارز لا يقضي عدم الطلوع عليهم لان ابلح معروف
عادة ان ما باع من الارز يلقى جماعة ثم قال المورد نعم
لولا ه احد منهن في داخل الوعاء يمكن ان يفلح ان يغير
الارز لكن جواز الطلوع يوجد وهذا القدر يكفي لا يخفى
انه لا عذر بالاباح وان الارز لا يمكن حمله بدون الوعاء
ولا يسيل الى معرفة بلاروية فهذا الايل وغيره وارد
نقله الاجتهاد في الركوة بمعنى العواصم بترك الية
تعالى ويعبر في ذلك بالعبور الدنيوية والاخوية ليقارن في
الزعم بتركها اذا حصل منه نحو بركه ثم قيل فقوله للمص
اي احل اشارة الى الركوة الاخوية ووجه اوكرة الى الدنيوية
وما فيه ظاهر قوله ولا يغلص ما يؤدي الى السور
يعني ليس المراد بظاهره وهو الترخف فقد اشعار
لان ذلك معلوم الانشاء لقرع الطبيب ان الية في باب
قولهم لا اريك ههنا ورد بانها لا مانع ههنا ثم جعل الفصح
على ظاهره بخلاف لا اريك ههنا قال بعض العلماء لان
كان مراد الراد انه لا مانع عقلا كما مانع العقلي في لا اريك
فلم يكن في الية مانع من الحمل على ظاهره عادة اذ لا يمكن
عادة ان يجر ذلك البيوع بهم ويغير عنهم بالمال وهذا

سعدت
كالاعتدال

وهذا القدر يكفي في عده باب لا اريك ههنا وفي المعلوم
ان الراد لا يترجم بمثل هذا الكلام كيف وما دعاه من امر
الكفاية ظاهر المنع بل القول بالامتناع بحسب العادة قوله
والصير لا يهل القدر في ما قبله ويجعل ان يرجع الى الصرا
فان في معناه عدم ما بناء على كونه في سماء النفي و
يرد على ظاهره ان عدم حد ليس بطريق العموم بل هو
بل بطريق تناوله كالمخرف في ذواته الى الامل القدر في احد
لان اذا اجتمع الى ان كتابا تقدر في كل الوجوه في كتابها
في حد المقام او في الية اجزبر بعد وليس يستقيم اما ولا
ظان الرجوع الى كل فرد لا يكون صيغة جمع واما اننا
قلنا مقدر الامل لمن لا راجع هذا الصيغة فهو مقدر
ذلك متعين للرجوع اليه انه لا يسيل الى تقدير الامل
في جانب الآخر ولا وجلا ان يقال انه مقدر مع خيار و
المضاف اليه والمغني اصطلاح لامل القدرية كما لا يخفى على
صاحب بصيرة قوله اي صير وكما يهاكره صاحب الفروع
والعود في معنى الصيغة الكثرية في كلامهم يقولون
ما عدت افعل كذا اي يردونه ابتداء الفعل بهذا ومنه
قوله تعالى او نتعودون في ملتنا واطلاقه المعاد على
الاخرة ثم زعم ان ههنا باب لتناوبيل فقد اشرف

كالاعتدال
على سبيل اجماع الفقيهين
الذين اختلفوا في ذلك

كالاعتدال

شرح زان قدس
وسان احدث
وسنة احدث
وعرهم

هو سائر السبل واعلم ان الناظرين يستبعدون ذلك بناء
على ان اظهار الكفو بالاكرام مع ابطال الايمان معقول في الام
في جميع الانواع فكيف رتب عليه عدم اطلاق ابدوا وهذا
بحي منهم فانه لا يتحقق البرورة الى سلبهم بحج والاطار
مع انهما الرد والناحر وكانهم وقوا فيه في قوله كرها
حيث رتحو انه يعنى عدم التحقق بالكفو وليس كذلك
قوله اطلعنا عليهم قبل امله ان الفاخر عن سبغ نظر
اليد اذ اعبر بعبوة فكان العنار سبغ العلية فاطلق
السبغ على كسب وام التحيز في ظاهر في القاموس
العنور الاطلاع واعية اطلع واطل ان ما ذكره صاحب
القاموس في كون العنور بمعنى اطلع معناه الجازم
واصله من العنار بمعنى الرق مؤنث المعقول الرشمي في
الاساس ومن الجازم عن على كذا اذا اطلع وقال صاحب
الكشف في حصة المارة بعد نقل كلام الاساس كانه
مستقل عليه ووجهه في حيث لا يتبع حركت فان
كون لفظ العنار اصل العنور خلاف الظاهر لم يعبر على
مشبه في كلامهم ولا يدل على ذلك كلام الاساس واللفظ
الا ان يراد ان العنور بمعنى العنار حقيقة **قوله**
اطلعنا على حالهم وقد ههنا المعقول الاول ولم

سعد احدث

كما احدث

ولم يتوضر لهما مثل العنور وان الضم يرجع الى المطلقان
والاشارة الى الخلف لافادة العموم وعدم اقتضائ
الاطلاع باهل المدينة **قوله** بالبعث للموجود
جميعا **قوله** في امكانها الفاخر المتضاف للعنور في العلم
باجرامهم لا يستعمل في العلم بوضع الامة على احد الطريق
وكتفها بل بانها والجماع على الوعد بفتح ان تكون
قوة وان الامة قليلة الحدود وايضا سبغ
النظم ما يراه لان في الرب في الامة ظاهر في نبوة
عندهم وجز اليمين انهم لم يرتابوا في دفع الامة
لان الشك لم يكن لان كان البعث كما هو المشهور
المذكور في النظم الجليل فان الارتداد لا شك في قيام
الامة العلية عبادة في وقت بعث الخلق اجمعين
الحجاب والجلو فان نزول هاتين نغالي توفي نفوسهم
وامسك الله ثمانية سنة واكثر حافظا ابدا من الخلق
وانتفتح امرها اليها لا يبعث لسانه شجرة شكني
ان وعده تعالى حي وان بعثت في القبور ليس
كما ينبغي وكذا صور في قال انما قال في امكانها الى ان يفتي
لانهم لم يقع بعد فانه اراد به الامكان العقلي لما عرفت
ان سبغ ادم كما كان له وبعد ما ثبت امكانه عقلا

ابو السعود احدث

سعد احدث

ثبت وجوده اجزاء البحر الصادق **قول** موقن فهو سر قال
 المصنف في قوله تعالى يستوفى النفس حين موتها ان المراد
 من موقن النفس قبضها الى البدن بان يقطع علوقها عنها
 ويقترق فيها ظاهرا وباطنا وذلك عند الموت او حيا بالباطن
 وهو في النوم فلما دلالة في حودة العبارة على انهم ملوئا ولا
 ايضا كما ترون **قول** عن التحلل بلا اكل وشرب يدعى التحلل
 من طول المدة او ما في القول بعين التحلل وينتقد ان يدعى
 قلم جياجو الى الاكل والشرب ليكون بدلين عما يتحلل
 اظهر ان التحلل وقع فيه قلة التام في قول
 بعض المحققين قلم جياجو الى الاكل والشرب في تلك المدة
 الطويلة بدلا عما يتحلل قال ذلك متفرغ على الحفظ و
التحليل قول قد لا يتوفى قال القائل بان المصنف اراد بالكل
 الوتوق اي بحيث يعلم منه مذبذبة عليه على عاديا جريا
 لان ذلك موجب لهذا وهو مع عدم اطلاعه ذلك
 على ما في السابق اضافة في هذا القول ايضا **قول** طرف
 لا عتقاد فيه ليعلم ووجه صاحب الارشاد ما به يدعى على
 ان التناسخ يحدث بعد الاعتار وليس كذلك وقال
 بعض المحققين لم يقل لعلو التبيد لان زعمه كان قبل العلم
 وان ارتفع حال العلم وليس حذوا لذلك لان العلم

كما كان

كما كان

سواء

الوسو واحد

سواء

العلم مقارن للاطلاع بحسب الزمان وعلى سبب تارة
 لا يلزم حدوث التناسخ بعد الاعتار وهو ظاهر ولا ينبغي
 للقول ببقاء التناسخ بعد الاطلاع وارتفاع العلم
 كما هو منه في المحققين على انه لو كان ظرفا ليعلم الا فاد
 كون التناسخ قبل العلم وارتفاعه بسواء بسواء بل
 الوجوه في ذلك انه كما كان سبب الاعتار تناسخهم في
 امر الدين والبعث تكسب ان يجعل هو ظرفا له
 العلم عليه للجملة وانما قدم لاجل التمام واطرها كما
 العناية به والفاء فيضيه على ارباب اختصارات الزمان
 كانه قيل وكذلك للعناية على محراب الكهف حال
 تناسخهم في امر البعث فتحقق ذلك وعلوه على
 ما هو عليه في نفس الامر فتوفاهم بعد ان حصل العوض
 من الاعتار فقالوا لانبوا انما قالوا ذلك بعد ان
 استتبه عليهم امرهم وان عارضتهم هل هي مثل عارضتهم
 قبل ذلك ام لا وظهر لهم انه لا يتكف ذلك ولا
 يحصل الخوف كما دل عليه قوله ربهم علمهم هذا هو
 التناسخ فلهذا في هذا المقام لم يتكفل لعلو العلم لم يد
 كونه ظرفا للاعتار على الوجوه من الاخير من المفسر على ان
 على كون التناسخ في حال الغيبة لان المعنى حينئذ

اطلقناهم عليهم حين نزاعهم في انهم موتوا احياء او
 في البناء عليهم ليعلموا الحق وعلامة صحة وان الالهية
 لا يرب فيها خلق الالهوا عليهم وهذا كما ذكرنا في الامان
 عليهم ما ان يعبر بمعنى اذ وقت كذا عنهم ويقطع عما
 قبله ولقد وقع في ذلك الغافل ابن الكفاك ومنه قوله
 حيث جعل القراف لاعتنا وقرأهم على الفتنية **وله**
 ليرفع الخلاف الا على ترك ذلك لان الالهة المذكورة
 في النظم الجليل فرم قال لتبليد الاستار عليهم وقت تنزاعهم
 فكان خلقها عنها **وله** وبتبين انهما الى تبين لمن ارض
 صاحب المكان بعتهما معا **وله** حين انتم انه تانيا بالتم
 اعرض عليهم بان الاولى حين توفيق الله فان الاولى
 لم يكن امانة بل امانة ويكون دفعان يقال اراد امانة
 ازالة الشعور وقطع تصرف النفوس يد على ذلك
 قوله بالموت فان لو اذ حقيقة امانة او كان محظوظا
 التي به ومنه قوله في قول اختار انهم طاقوا غافلا عن
 كون هذا الاختيار متفصلا لهم عليه سابقا وغافلا
 لما هم عليه ويجوز ان يكون العبارة العجيبة انهم **وله**
 كما قال غوطر فيلن يرضه وانا نيل هذا اليوم ولا سعيان
 يكون ناظرا الى الوجوه جميعا فان الغافل للتعقيب

كما اراد
الوسعود

وهو من حال الص
سنة

سعد

سنة

سنة

من كلنا الصورتين اما على الثانية فظاهر واما على الاولى
 فظاهر لما اختلف في حاله واما نظرية من الالهية فبهم قالوا
 دعوا ذلك وابتدوا عليهم شيئا اى حذوا فيما هو لهم
 وقوله تعالى حكاية عنهم ربهم اعلم بهم تبدلوا لانه
 على هذا المعنى هكذا في الكشف وقال صاحب الارشاد ما بها
 فصيح على اولين الوجوه ايضا اى اغنا عليهم فاول
 ما رواه في انما خلقوا الالهة اخذ في ذلك رواية اقول
 مصحح لكونها ضيقة وسهوان يكون ذلك قبل البعث
 والمعنى اعترافا عليهم حين تبدلوا ولما بينه ما هو بينهم
 وبينه وديانوس من الاقوال والاسرار وبتلوه في ذلك
 من الاساطير واقوال الرجال ومن الظاهر ان هذا ذكر
 وليس يتنازع ومن لم يتبينه لمعاينة ذلك لما في الكشف
 وكلام المصنف من التنازع في حال الفتنية بعد البعث و
 امکان هذا التقدير على ذلك الاخذون في الحمل عند هذا
 اعرض على صاحب الكشف بان الغافل يكون فصيح
 على اول الوجوه بان الارشاد وايضا من ان التنازع
 دعوا ذلك لكي في كون الغافل مصحح من الحروف
 ولم يرد من بتبيل صورة المعنى دون التقدير في اللفظ
 كما نبه عليه في كراي حذوا فيما هو لهم **وله** او المتنازع

الوسعود

كما اراد

فبينهم على عهد رسوله ويرد على هذا الوجه ما ورد في
 الكف ٢٠ انه يعيد جدا للعلماء من حديث النبوة وقوله
 اوزر المتنازعين للرد عطف على قوله عامر بن شاذان
قوله وايضا في الدرهم وكان على اسم قباوس فقبل هذا
 لا ينافي الحار معاملة الدور **قوله** والمحيطان بطول الزمان
 وهو في قبل الامتياز بيان البديهيات **قوله** وبني
 عليهم فعلى هذا علم اهل المدينة بحقيقة البعث يكون
 باخبار الفقيه لما ثبت عندهم صدقة هكذا قبل **قوله** الى
 الحاضرون في وقتهم فمن في اهل الكوفة والمسلمين
 للبعثين وقيلوا للشيئين من قبيل سوا فلان قتلوا
 فلانا اذا قتل واحد منهم كان رثاويه ولا تارة في الامم
 ليس كما زعم **قوله** اي اتم ثلثة رجال العرفض عليه بانه ينبغي
 ان يقول اتم ثلثة اتم اتم لان رابعهم على ما اشار اليه اسم
 فاعل اتمينف والمعنى اذ رابعهم اربعهم اربعة وقيل
 الى هذا العدد ولا يمكن ان يكون ثلثة رجال اربعة كلهم
 واجب بان معنى قولهم اتم ثلثة اتم ليس منهم امة
 ولا ينافيه ان يجعلهم كلهم اربعة يجب العدد ورد
 بان كلام الحسن يرجع الى ثلثة لظنية واي اعدا كون كلهم
 ملحقا بالرجال كما روى في النسخة وقال لهم ما طرأوه

سماع احمد
 سماع احمد
 سماع احمد
 سماع احمد
 سماع احمد
 كما لا يخفى

في الحديث

طرأوه ما تردون مني انما اجابه ولذا ذكر قبله ان يدخل
 معهم الجنة واستدل على ذلك ايضا باطلاق بعض العلماء
 عليه وميا ولا يربط ان كلا الطرفين ينبغي الخروج
 عن شرطه بالانصاف ويصير بالترجم التثبت بذيكر
 البق والاعتقاد **قوله** قبله هو قول اليهود وقيل
 في شرح التاويلات ان اختلف في وقتهم قال بعضهم
 كان بين محب ومخو صلوات الله عليها وسلامه وقال
 بعضهم كان ذلك قبل بعث موسى عليه السلام ثم ائتم
 القائل الثاني بان هذا القول يستدعي ان يكون اطلاق
 اهل المدينة حال الصحابة الكهف قبل بعثه موسى عليه السلام
 لان علم اليهود باحوالهم يستلزم ان يكون احوالهم
 مذكورة في السورة وما يتظاهر كيف ومنها علم اليهود
 باحوالهم وتكونها مذكورة في كتابهم وقد شهد لقولهم
 قولهم والله يقولون بها باعيب **قوله** وكان نظريا
 في الملا والرجال كان نظروهم من السورة في رزق الملوك
 وهكذا قال صاحب الكف وما ورد على ظاهره ان يقال
 فكيف يصح نسبة العاقبة لذكر كان في زمانه صلى الله عليه
 وسلم اليه حال انما اراد ان كان على الرأى الذي نزهه نظرو
قوله يرجون ريبا بالجر الخ في بعض النسخ انهم اخذوا

كلامه انما ذكره في قوله السلام
 انما ذكره في قوله السلام
 انما ذكره في قوله السلام
 انما ذكره في قوله السلام

ان القدر انما هو اليهود

الظاهر في الخبر

نابسا رجاوه به بر محول بمعنى برنوا ونظنون فرجا
بمعنى رجا او فلنا و قوله استبان عطف على رجا بالخبر
تفسيره وقوله اذنا بالغيب عطف على ايضا معا لانه
وفيه وجه اخر ذكرت في التفسير و اظنه ان ذكر قال
صاحب الكشف مختصا لكلام الطيبي است والوجه الثاني
وان جعل الكلام الغائب عنه علم بمنزلة ارجام المرى به
لا يقصد به مخاطب معين ولو قصد لاطلاق لعدم تباين
على التيقن كما ان ارجام علم يصيب المرحوم على السد كما
السمم وكونه ولهذا قالوا قنفا بالغيب ورجاه ولم
يقولوا رجا به واما الرى في السد كونه في النظر الى تاييد
في عرض الرى تاييد السهم في الرية **قوله** في قوله رجا
بالظن اذا ظن قال صاحب الكشف انه وضع ارجم لوضع
النظر فكانه قنفا بالغيب لانهم اكثروا ان يقولوا رجا
بالظن مكان قوله ظن حتى لم يبق عندهم فرق بين الظن
الابرار في قوله رجا وما هو عنها بالبرية المرحوم في الظن
هنا بمعنى ما كثر استعمال قوله رجا بالظن بمعنى ظن انفسها
من الفصل معناه ورون النظر الى المتعلق فقالوا رجا بالغيب
اي ظن به **قوله** وانما لم يذكر بالبرية اكتفاء بعطف على ما
هو في ذلك ان الواو مطلق ليع كمال سيقولون وهو

ويقولون في حكم سنده الاقوال منهم اذا يمكن جمعها لفظ
واحد فالكلام اذا اشتركت الزيدية في الخبر فيقولون
الزيدان بلفظ واحد ولكن اذا ردت مشاركة زيد وهو
خبر لا يمكن ذلك بل يقولون في زيد وعرفوا و
تفيد هذه المشاركة وكذا كثر هذه الابهام في
الاخرين كان تكرارها يدل على الاستقبال فذكر في اولها
واكتفى بذكره فيه ع ايراد في الاخرين هكذا نقله الطيبي
عن صاحب الرواد وهو معنى قول الكشاف وانما جازين
الاستقبال في الورد ونز الاقوال لدخولها في حكم الورد
كما نقول في ذلك ونهه فريد معنى السويع في الظن جمع
وقد احتوى على وجه اخر وهو ان زيد يفعل مع الفعل
الذي هو صوابه لهذا ايضا وجبه لوجود الترتيب واليوسف
على سيقولون وما قبله بريد لعص ان فيه ايضا معنى
الاستقبال واما قول المراد سيقولون منهم كظمه فلان دخل
له فيه كناية ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون الواو لابتداء
خلاف الظاهر ولا يتبع بقصد في ذلك البعد عنه بل يباين
في سياق القول الثاني لان هذا مبني على كون سبق الناسل
احد باسنان وكان القائل وقية فتقول انما قال السلوة
اه بجملته ان ذلك الاجزاء وكذا القول به سابق على

سنة اوسد

نزول الائمة وليس يذكرك في الكتاب وغيره من كظفر النخلة
 سوا سورته صلى الله عليه وسلم عنهم والواجب ان
 يكون اليه جنهم فمن استاضرا كما يجوز بينهم من اختلافهم
 في حدودهم وان المصيب عنهم من الغزو بسبعة وثمانتهم عليهم
 ولقد رد للمص على ان هذا القول انما كان بعد نزول
 بالامام الا انه من غير ما في رواية في بعض النسخ
 عنها ان قارنا من اولئك القليل وان سئل بقوله تعالى قال
 قال لهم كما يستم الا به على ان الفصح من الاقوال في عدد هم
 انهم بسبعة بناء على ان اقل ما يكتفى به من سبع والى
حوله بان السبعة يعني خالف في اتباع الاقوال الثلاثة فابتدأ
 الثالث بما لا بد على تكذيب قوله كما في القويين الا لا
 قال معنى قوله تعالى قل من العلم بعدتهم فهو على ما
 مر ان السبعين متفاوتة في القوة على ما ذكره في كثرة زيادة
 الايمان ونقصانها وبذلك عرفت سقوط ما قيل من الاخذ في
 الابدان المذكور **حوله** فان عدم تحليل القول بعد ما حرم وتوعد
 مع ان الاصل ارجح اصالة العدم في كل من ينسب اليه فلما
 احدثت في الثلاثة ورد الاوان وابنت العلم لطيفة فزهد
 الثلاثة شخص المطلوب فثبت الدليل الاول المتخالف في التبع
 ومبنى الثاني الاختصاص مع ايراد الاثبات في قبيل العون

كلمة سارة

سورة

الغزاة وليس في العون الثاني الاتباع الثاني كما نراه ولقد
 رد ذلك الدليل بان لا دلالة في قوله تعالى وما يعلم الا
 قليل على ان ذلك القليل من جنس الناس ويجاب بان الكلام
 مبنى على الظاهر ومنه الظاهر في جنس الكلمة **حوله** وبان
 ادخا فيه الى ولقد في هذا الاشارة الى اننا من احدث
 نسب السكاكي حول الحديث بذلك في قوله تعالى وما
 اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الى السهو وذلك
 للاعتبار به الواو عاطفة وليس كذلك بل على وجه
 اذا ثبت القوم الواو كما عليه الموقوفون مع ان العنفس
 لا يجمع بشوثة في الحال فيما اصره وجه الجار مثل ايك
 والاسد وغيره ذلك في افعالهم هذه تدل على ان الاعتقاد
 سابعة في الواو نوعية بل جنسية فلا يعيد بنقل الموضوع
 ولا يكون من قبيل اثبات اللغة بالقياس بشوثة النقل عن
 تخاريف كونه مع اعتضاده بالقياس **حوله** تشبها بها بالاعتقاد
 حاله في الموقر فان معنى الحال ومعنى الصفة لا يفترقان الا
 في التوحيق والاشكال الا ان صفة الشارة اذا تقدمت
 جعلت حالاً **حوله** لتأكيد لصورة الصفة فان الزيادة لا
 تخلو عن زيادة كسما والمعنى المستفاد من الواو تدل على
 زيادة ملازمه ومصاحبة بين الصفة والموصوف وكذلك

كلمة سارة

ان جبري هذه المعانيه تحقق الصفه فتفيد ان هذا العدة
 هي الصواب ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما حين وقت
 الواو انقطعت العدة الى لم يسوع بعد ما عدا وليتفت بها
 وبتنا منهم سبعة وثمانهم عليهم على القطع والعباس
 وما ورد من الواو من الحق لا من الحكاية فدلالتها على
 النبوت عند القائل للعداة تعالى بخبر وادان الله تعالى
 حكى قول المسلمين بالذبح قالوا عدتهم كذا قبل ان يقولوا
 بهذه العبارة فقها ليقين منهم ان يقولوا اذا اجتمعوا
 عدتهم هكذا على ان يكتبنا الدلالة على النبوت عند القائل
 بهذا القول فكيف القولين الاولين فان الصحاح لا يجوز
 ما قالوا من ثمانية وبقين بل ثلثين وثمانين واما ما ذهب
 اليه الشيخ ابن الحاجب بعد اجاله الحاشية بان ليس معناه
 ما صحح ال يكون عاملا فيها وليس في القولين الاولين
 واوا ايضا والكل على نبح واحد من ان الخطاب للبعثاء
 المحذوف بعد فرم يتكون اجزى بخر من مفرد وجملة والافعال
 اذا تعددت جاز ان يكون الثاني بولو وبغيره او مفرد
 بان الظاهر للغير بالاعتبار في الاحوال الثلاثة انما هو للمؤنث
 والحاصل على الذهاب الى خبره ان الواو في الثالث صاف
 كما صح به وليس فليس من ان نوكك مراعهم عليهم ليس

كسائر

صبر على

الذليل

ليس كما سبق ثم ان بعضهم ذهبوا الى انها او الثانية هما
 منهم ان العرب اذا عدوا قالوا كسنة سبعة وثمانية لانه
 بان السبعة عندهم عدد تام وان ما بعده مستأنف
 على مثال عشرة عدتنا وما عدنا على ذلك ليعود تعالى
 الا و ان بالمعروف والثانيون غير المتكبر بالواو في التامة
 وعذركم من الايات الحمد لوجه اخر مبطله لكسنة لال
 بها وبعضهم ان و ثمانهم عليهم وردت با لا حكاية
 عنهم وذلك التقدير القائلين بانهم سبعة لانها حكاية
 على كلام مصدق تقديره نعم و ثمانهم عليهم كما اذا قال
 زيد ناء و قيا و فية ايضا ولا يخفى على صاحب الفكرة
 السليمة انه في هذا المقام مما لا يستحق الالذمان ولا
 يسعد به بلاغة القرآن وانما الالذمان من الخاص من انه
 لو كان كذلك لوجب ان يكون العالم كذلك كثيرة فان اخبار
 الله تعالى صفة هذا على ان لم يعدد ستة لانه ليس
 بقول على ان يكون المحراب السيد والعاية من الملائك
 وتتمه وهذا السؤال يد على ما صح عليه اكثر المفسرين و
 جزمه صاحب الكافي في المصنف والجرس المطوب و ما نقل
 عن الامام ابي منصور الطائري في انه سبحانه لم يبين ذلك
 لاهل الكتاب ولا النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان اعلم لم يقل

مثال الجبر وان خالويه
 والتبلي وجرهم

منهم انهم ولقد رضاه
 انما كسائر الكفار منه

كسائر

ولا استفت عنهم احد الا ان علمهم بغيره فيهم عن السؤال علم
 مدفوع بما ذكره في نفسه حقه الكبرية **وله** واسم علم
 والسابع الراسي واسم فيث يطبق من نقل عن النبي
 عن ابن عباس ان اسما واحبا الكيف تصعب للطلب
 والهرب واظهار الوجود يكتب في حروفه ويرى في هاتين
 وسط النار وليكاد الطفل يكتب ويؤمن تحت راسه
 في المهد والوث يكتب على القفاس ويرفع على جنب
 منصوب في وسط الزرع والعمى والغنى والجاه
 والذوق على السالمين شد على الفخ الجمني والعمى والجاه
 شد على فخها اليسرى وطغظ الماء والركوب في البحر
 النجاة في القتل **وله** افسوس صبغوه بغم السقوف
 تكون الغاء وقيل كان اسم في الجاهلية ذكره النعماني
 فاسما طوس **وله** ولم يستحق ان لم يعلم ان شاء
 اسم تعالى خيرا وتسمية كمشية ولاه سيرة يقولون الان
 بعبادته وكان اراد به نبوت وجوب بالاشتهاء وقيل
 لانه شبه الاستثناء في التخصيص فاطلق عليه اسم وقيل لان
 قول الان من ان اسم بطون الاستثناء ليقوم مقام قول ان
 شاء الله ثم قيل يعني اذا قال الفعل ذكره عند الان ان
 اسم ليقوم مقام قوله ان شاء الله لا محاذ بها في المال

سعد

سعد

سعد

سعد

سعد

فاطلق على احد بها اسم الا في ذلك سهو ظاهر **وله**
 انما ملبتا بحسنة قائما ان شاء الله ان بان تقول
 ان شاء الله فان الالباس بحسنة تعالى يتصور في
 المعنى ومن جهة الذكر والبناس العوز بحقيقة المشية
 محار فيقول ان يكون يذكرها وهو ان شاء الله تعالى
 او لا فقلن بحسنة تعالى او نحو ذلك مما يدل على حقيقة
 الامور بحسنة ان شاء الله كما ذكره صاحب الكشف وما قاله بعض
 المحققين من ان المراد ملبتا ان شاء الله تعالى على
 حذف المضاف وان يكون في حق البناس العوز بحقيقة
 المشية وجوده بتعلقه على ما هو منه به بل الحول الا ان
 الحول ان كتاب كما لا يحتاج اليه واظهار لفظة التام
 قال منها التعلق وحج لا يكون ملبتا بحقيقة المشية
 بل بتعلقها وهو ظاهر وليس الكلام فيه وان اراد ان
 هذا معنى البناس بحقيقة المشية فيبطل ما انظر من ان
 كحج وبذلك حدث قول محمد الزاعم والاصوب ان
 يقال لانه لو اراد الالباس بحقيقة المشية لم يسم للمشي
 معنى اذ كل ما يوجد على الارب حقيقة المشية وكذا ما قيل
 في الحول والركيف يحيل للعبد علم بتعلق المشية بوجود
 المشي قبل وجوده حتى يجر ان يقال لا نقل الى فاعل ذلك

سعد

سعد

الاضطرار اليك فكل من يتعلق بمسئبة تعالى **قوله** الوقت
 الاضطرار اليك فكل من يتعلق بمسئبة تعالى **قوله** الوقت
 من ايام العوالم **قوله** معنى ان ياذن لك فيه فليس هذا التغيير
 يتكسب منه اهل النظر اذ ان الامور الالهية لا تتغير
 بخلاف مدنيها بل السمة ولذلك اوجه المعنى وقدمه
 الزمخشري وفيه عن ان بعض النحويين خرج بتقدير الذي في
 الوجود العوالم وحمل هذا الوجود على معنى لا يتوحد ذلك
 من تلقاء نفسك في وقت ما الوقت ان يذات الله
 ان قوله من تلقاء نفسك وان يذات الله ان قوله من
 تلقاء نفسك كما قولته من تلقاء نفسك ابدًا وانت غير
 بان الاولي ليس كما خرجت من مطلق النظر عما فيه من الكثرة
 وعدم مساعدة اللفظ باياه انها الوجود بان اللذان ذكرا
 صاحب الكشف قالما تعلق بالتمهي على جميع اصحابها
 ولا نقول ذلك القول الا ان يذات الله ان قوله بان
 ياذن لك فيه والثاني ولا نقول الا بان يذات الله
 هو قال وفيه وجوه ثلث وهو ان يكون من ساداته في
 معنى كلمة يتكسب كانه قيل ولا نقول ابدًا وقوله وما
 يكون لئان نقول فيها الا ان يذات الله لان خودهم في
 علمهم مما هو بان الله وانما لم يلفظ المعنى الى هذا الوجود

سعد

سعد

الوجود كونه في غاية العدم وليس هو مثل قوله وما يكون
 لئان الوجود الا ان يكون المشاء للمنازعة كما ان الله سبحانه
 الكشف حيث قال وما الوجود الصار الى انها كلمة لا يبد
 فهو لا يخي عن القول الوقت مسئبة تعالى وهي قوله
 فيجى الانتهاء ابدًا ولم يرد ان تغلظ ذلك عند لفظه لان
 انه تعالى فهو مثل قوله وما كان لئان نقول فيها الا ان
 يذات الله الى العود وذلك ما لا يكون خال العجم فيما
 فيه على اطلاقه غير مسلم والحقصيق بما يتعلق بالوجود على
 معنى لا يتوحد فيما يتوحد بالوجود الى ان يذات الله
 يذات الله والله تعالى علم بان ان قوله من عندك
 فاذا لا نقول ابدًا باياه التوبة في سلبك التمس المنفرد
 للتمهي والتصدق بالمستقبل وان قوله فاعلم عند الذي غير
 علمه يتعلق بالوجود عند غير مؤذن بان قوله في الغد
 يكون من عنده لا غير قال نعم انما شبه به في ان
 الاستشياء بالمشية لتعملن موضع التماسيد وان كان
 وجه الدلالة مختلفا اخذ من متعلق المشية تارة
 وفي الجمل بها **قوله** غير سديد اذ يصيب المعنى
 فاعلم ذلك في كل حال الا ان حال مشيئة تعالى هو
 تعلق ارادته بذلك العقل فاني لا افعله **ح** وهذا ما

الى

وايضا خلقوا قال ان سئل ان في لغة خفية بل من تحت لم
 يسجد احد فهو موعود وانع الخت بالجمع مع ان الخ ذور
 الذي ذكره حاصل فمخرج **حوله** ما لم يكن بلان قالوا انه
 افعلى الى شربين مثله فانه لم يقطع في تلك المرة وذكر
 الاستثناء بعد عدم الانفع بل يرمح الخت **حوله** ولذا لم يجر
 تاجير الاستثناء في الاول ترك هذا الترتيب ونغيره الى سبب
حوله وعامة الفها وحيل الى الترخ اذ فيه خلاف والناهي
 ولا يتبعه وفيه نظر لانهم هو ما يجمع الفها اذ في حتى قبل
 في بعض كتب التصور ان بعضهم منعوا صد وذلك عن
 ابن عباس ايضا وسندوا بان منسبه على في ذكر قالوا
 ولو صح فهو لا بد اذا سئل الاستثناء او لا مع الظهريته
 بعده بنا على ان يجوز التأخير بدو جحد التا ويلزمه
 اتفاق اهل اللغة على خلافه لان في ذلك الكلام يحصل به
 الاتمام واذا انفصل لم يكن تاما كما نزل في وجه المبتدأ
 ونوع ما قاله القائل هذا في قوله ذكره في المحسن في تدارك
 التبرك بالاستثناء والخلص في الائم واما الاستثناء للغير
 حكما فلما به الاستصا وقال ابن الرمام في شرح الهول
 واسترط الاضال جواز تأخير العلى ومنه الاربعة **حوله**
 ولم يعلم صدق ولا كذب قبل عدم العلم بالكتابة فانه

سنة الصدق

لانه اذا قال قائل افعلا كذا فعلا كذا فعلا لم يفعله لم يظن كذبه اذ
 يمكن ان يقول عن الفعل ان سئل انه واما عدم العلم
 بالصدق فحين نظر لانه اذا قال افعلا كذا فعلا لم يفعله
 الصدق واجب بان قد لا يعلم عدم الصدق ايضا فها
 اذا قال قائل افعلا كذا الى حدته لم يفعله لكن ادعى استثناءه
 قبله فخره والحكام في انه لا يعلم صدق ولا كذبا صلا على
 ما هو ظاهر العبارة ولا يخفى ان هذا جواب المطابق للسؤال
 ولا يجدي نفعاً بل الكلام ان ذلك في الاخبار مع الامور
 المستقبلة اذ لا يعلم انه لا يفعل صلا ولا يستثنى فيكون
 كاذبا او يستثنى بعد صفة فيكون صادقا فلا بد السؤال
 بصورة احتجاز الوعد لانها ليست من قبيل الاخبار بالامر
 المستقبل **حوله** وليس في الآية جواب لعامة الفقهاء
 عن الآية والرواية على جزو تأخير الاستثناء مستدلا بها
 وهو كذبة فانك اذا قلت اصوم مثلا واستثنى الاستثناء
 ثم تذكره بعد زمان قلت ان سئل ان كان ذلك
 ظاهرا في الكلام مستقل بمعنى اصوم ان سئل انه وفائدة
 التدارك وليس يجوز من المذكور سابقا وما قبله يريد
 المحصل بل لا يجب ان يكون الاستثناء المتدارك به اعني قوله
 صلي الله عليه وسلم ان سئل انه بعد نزول الآية خرج قوله

سنة الصدق

سنة الصدق

سورة ص

سورة ص

الابن بلم هو شئنا من معجزات ر عليه والمعنى قول ال
 شاة الله اذا قلت اني فاعلم الامر فيما بعد لم يصدر عن
 فيه المقام **سورة** ويجوز ان يكون المعنى اني في انما استك
 على احد الابن عيسى رضي الله عنها في الاية اصلا ولقد نبه
 بعض العلماء في ذلك الى سوء الادب وقول ان الادب
 انما يقال كحمان يكون في تفسيره الابن روايات ويكون هذا
 القول من ابن عباس رضي الله عنهما على ما سمعته من النبي صلى الله
 عليه وسلم او يكون تفسيره بالمعنى من معنى الكلام والمعقب
 فخرقة السبع فاسم بيوت اللفظ ما قد كثرة واما انها
 اربعة الال والتفريع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المراد
 المعلم والثاني الاخذ بقول الصحابي فان تفسيره بعند
 بمنزلة الموضوع الى النبي صلى الله عليه وسلم والثالث الاخذ بمطابق
 اللغة والاربع التفسير بالمعنى من معنى الكلام حتى قالوا
 فيه وهو الذي رجحاه النبي لابن عباس رضي الله عنهما و
 قال اللهم فقه في الدين وعلم التأويل والحام عليه
 عدم الاطلاع على اساليب الكلام وقلة التأمل في المقام
 فان التأمل لا يريد ال عليه رده ولا يازر حجة من كلامه
 حتى يقال ما قال مع ان قصر الاحتمال على امر محدثين المظن
 مما استخرج سوء النطق بالمعنى في المنهاج الاربعة وما

سورة ص

وبالحجابها من غطاء اللثة **سورة** وعقابه قبل الواس
 يشتر بغير عقاب وهو جعله لعل ان الرابح فيا ذكره
 من الامور والثنائي بعينه كان اكل ثم قبله من كل اللوا
 تفسيره فيكون ذكره في غير ذكر عقابه **سورة**
 اذا اعتبر كل السببان ان نبيان من في التسمية على ما يدل
 عليه قوله ليدرك المنسى **سورة** الى قيام الساعة والقر
 قية بذلك مع ان عمل الله عليه وسلم اخر ما بعد في قيام
 الساعة ايضا لان الاخبار تتكلم الامور لا يكون والاعلى
 نبوة في الدنيا **سورة** وهو بيان لما امله قبل معنى قوله
 خضر نيا على انهم في الكهف سنين عددا **سورة** وقبل
 ان حكاه في كلام اهل الكتاب فيكون خضر اذ ادوا العجز
 القائلين بلبنتهم ثلثمائة سنين من اهل الكتاب وينفهم
 منه القولان واما على الال او فغير انما سنة لازما واليه
 لانهم لما اتت بهم من نومهم بعد ثلثمائة سنة اذ ادوا ان ينالوا
 ساعة اخرى مثله للاحاسن من ابدانهم ثقلا فناموا سبع
 سنين وقيل انهم لبثوا ثلثمائة سنة تسعة كما في السلام
 ولما كان الاجتبار لهما للعب ذكرت الستة اذ المفهوم
 عندهم من السنين الحرة فهذا الزيادة من ما بين الحجابين
 ولقد شب هذا القول الى على رضي الله عنه ولعله قرئ

سورة ص

فانه لا يوجب الحجاب كما هو الظاهر وقد تعال وانما علم بالمتوا
 مع تحقق العلم بجنانه وسجانه كما هو متفق وتفاوت مراتب
 اليقين وفي ذلك من ان العلم بالدين افضل من فهمه بغيره لثبوتهم
 والحق ما اعرك به **قوله** على وضع الحج موضع الواحد في الخبر
 كقوله بالاضميمة مما الا وفيه إشارة الى ان الاصل في الاستعمال
 الافراد ولكن وضع الحج بمكانه في الاصل بالاضميمة
 علما لاستعماله بخصوص الغاية مع كون المفرد نصف والجمع
 او راجع الى مبالغة وتبصيص على الاتية وان كل فرغ مكانه
 جنس مستقل كقبي لزيادة خبرهم ولا تثنان في هذا القول
 الشيخ برون الحاجب بوجه الاصل والجمع واعلم ان اللفظ
 لغرض فانه اذا الاصل المفروض قياسا نظر الى ان المانة
 جمع ككلمة واربعه وتوحيها ولقد عدت في ذلك حثنا فكانه
 اعتبره ذلك عدم تحقن العلامة بالجمية وكونهما بالاضميمة
 في الواحد وهو الواو والهاء على اصناف الاربعة وقد ياب
 كل هذا مقولهم ثبت عندنا وتثبت وكما هو من سادة
 وسانته وسنية وشبهة ولقد احسن ومن قال بغير
 قوله وكذا بان اللفظ المذكور صحيح في نفسه والمذكور في
 الامر من حثنا لم وليس كذلك كما لا ولي الا يجوز ثابتهما
 صحيحا والاول حثنا بعدد المتوابع اذا لم يجر ما هو في المقصد

سما اورد

نه قصد المبالغة والاضميمة على التمكن المتفق في ذلك التغيير
 وبه ظهر ان ما نقله عن الزجاج من ان قال لو انصب ينبت
 على التثنية لوجب ان يكونوا قد نسوا التثنية سنة وذلك
 لان الاصل في تسمية ثلثه ان يكون مفردا فانما هو يكون
 كانه قيل ثلثه سنة تثلثت حرات ليس يسمع وايضا يتبع
 بما سبق سقوطه ما عثرنا به في الغناء من الكمال من ان طرف
 كلامه عند افان الا ان معنى قوله على وضع الحج موضع الواحد
 هو ان يكون الاصل الاضافة الى الواحد وقد قال ان
 الاصل في العدد اضافة الى الجمع **قوله** من لم يصف ابدل
 السنين من عظمتا كذا ذكره الزمخشري في المغضار وقال
 في الكشاف عطف بيان للثلاثة وقيل عطية على البدلية
 منصف لانه يلزم ان لا يكون العدد مقصورا وليس به
قوله للذات على ان امره يعني ليس المراد حقيقة النجب
 لا سحابة على الله تعالى **قوله** وحل الرفع على الفعلية
 وانما صرف في وسع مع ان الفاعل لا يخرق لكون الفاعل
 قبله في صورة ما فاعله من الجار والمجرور وهو مقصور في
 الفعلية جاز ضرورة التقاد بما تقدم به في الاصل **قوله**
 ثم نقل الى هيفه الا وبقيل في إشارة الى ان الصيغة لم
 يتفق في الفعل بالطريق المهور في بله يتكلم في الماضي

كما ساءد

كما ساءد
وقد انقلب

سما اورد

وادعى بانها منع ما ذكره الرضى من ان يكون الامر بمعنى الماضى
 مما لم يمتد بمراد الماضى بمعنى الامر نحو انى امر ودر بر و
 هذا دعوى ليس بالبرهان مع جاب عن ذلك لكن بانه يقال
 ليس مرادهم ان الامر بمعنى الماضى بل ان املا الماضى يتم
 نقل الى صيغة الامر وهذا النقل خصوص الامتناع والمناسبات
 للتعجب وقد اخرج عن معنى الامر **قوله** لعدم لبياة الصيغة
 له و ذلك ليعينوية واحتصاصها بالمضامى واكثره ووزنه
 الى ان اصلها فعل ماضى وانما نقل الى صيغة الامر لما ذكر
 من الوجوه **قوله** عند الاحسن كذا في اللبس وقد شبه الرضى
 الى النزول والامتناع للمعجم كمالا القولين **قوله** على نهي كل
 احد منكم انكرا قبل طاهره الخطاب لكل احد لا الرسول صلى
 الله عليه وسلم وفيه ان يجوز ان يكون الخطاب له صلى الله عليه
 وتكون معطوفا على القولين والمنع لا ان لا احد اعا
 اجره لانه بمنزلة من قد رتب احباب الكهف وانفسه على
 بيانه وكان القائل عطف حركته وجوز ايضا ان يكون
 المعنى مع على التوحيد كما في وكذا وواو اليك والان يكون
 الخطاب في اظنا للرسول وحسب المعنى لكل من بابا ياك
 اعنى فاسم باجاءه **قوله** امره بل يداوم درسه ويلازم
 اصحابه هو عرض عليه بان الرط المذكور يستلزم المعطوف

سعد اصب

سعد اصب

المعنى ابو الغفل
الخطيب عم

سعد اصب

المعطوف عليه دون المعطوف واجيب بلا عطف
 بجزءه التفسير لان ملازمة درسه العزم بالانتهاء انما هي
 على الاحجاب والمقصود انه المأمور بالانتهاء على الاحباب
 وزيف بان ليس المقصود الاصل من الملازمة على الدرسة
 ملازمة الاحجاب بل الملازمة له كرسه مقصود بها انه فان
 ساق الكربة على انه جواب لحوالهم انت يقول ان غير هذا
 اوبد له وصاحبها الجواب ان الدرسة انما بان تنوطا وحي
 اليك وتداوم درسته واما تنبذ به فهو غير مقصود اليك
 وبانه لو كان كذلك لمطابقا ويلازم احبابه بل كان ينبغي
 ان يقول ويبلغه الى الام مع ان المراد بالاحجاب القفراء
 منهم على نحو ما ذكره يكون المراد جميع الاحباب ثم اجيب
 من المنص بان قوله ويلازم احبابه ناظر الى قوله تعالى واحبر
 نفسك اليه ويكون بمثابة الوجود منسبة تلك الية بما قبله
 وفيه اعطاء احد ان القائل لا يفرض بين المعطوفين
 بل يقول ان ملازمة درسه ملازمة احبابه لعدم ان
 استلوا على الاحجاب ونايتها ان التبليغ الى الام تغاير
 لمداومة الدرسة فلما يكون محطه مقبلة ونايتها ان لا
 يخصص المتكلم عليهم بقراءة الاحباب ولا قرينة لكون الام
 هنا بعضهم واما الجواب فهو انما يتقوه به اولوا الابواب

سعد اصب

قوله اي الاحد يقدر على تبديلها لما كان هذه الية مفيدة
 لتبديلها مطلقا نحو الخلق ليعود تعالى واذا بدلت الية
 سكان الية الناطق ليقوم بالتبديل بنا وعلى ان الية استعمل
 فيما يتحقق وقد وقع الية التوفيق بهذا الطريق وقد
 عمل بعضهم الظاهر على المسقنة للوجه **قوله** جسمها وشهتها
 معهما ولا يتكلم مع الصناديد ولا لشدة الدعاء وقت
 محادتك معهم **قوله** في جماعه او فاتهم اي جميعا كما يكون
 منة النبي بالروم ولد الية قوله او في طرف النهار عليه
 ولقد جعل على اوقات الصلوة وبرة ايضا انه ليس في الية
 ما يدل على انهم يدعون تعالى مجتمعين حتى يحل جوارته
 على خلاف ما هو به **قوله** وهذا عنده علم في الكبر فيكون
 الامام في علمه على احوال الشكر وقيل بل الاولى حال هذه القادة
 على الاقاربه من الية المعنى اذا كان الغالب على حال العلية
 لم يناسب اجتماعه واعتبار الية الاعلام الية مبتدئا للاولى
 ومثله ثابت قال في الكفر واذ قال الامام على ما يدل
 التشكيك كما قالوا زيدا المعارك نعم قال صاحب الكفر
 هذا اذا اردت عنده تبارك كما نص عليه في سورة الفرقان
 في قوله تعالى ولقد صبرنا بكثرة ومعنا ما لم يرد ذلك
 وكان العرفين جنبها كما كان العناد لم يكن لزابيل قوله

في سورة الاحقاص

سعد اوصد

سعد اوصد

قوله وقد كان منهم حاجب ولين مع ابو جندل الزبير
 زيد المعارك وقال ابو حيان في سورة الانعام وعلى
 سبويه والحليلان بعضهم يكره فيقول انبت عذرة
 بالتحسين وعلى عذرة قوله من عامر وقال الرضي واذا
 لم يقصد تعيان عذرة وبكرة جاز ايضا تنويعها الغافق
قوله رضاه آتته وطاعته قيل انما يدل على تقدير لفظها
 وقيل لو لم يفظ لفظ الرضا لكان تميزه المبالغة مما لا يخفى
 وليس عذرا ولا ذاك ما الاول فلان عذرة الدلالة انما
 تظهر لو لم يوجد الوجه في التقدير الجليل اذ في الية ان لا
 وجه لان يقال يريدون رضاه وجهه او وجه رضاه
 وان كان الوجه يجره عن ذات الشيء وصحة ما ان كان
 فكانه ليدعيه لوجه الا انما يتنازع القدر وما قيل ان
 عطف الطاعة على الرضا غير مناسب فان ارادة طاعته
 انما هي لاجل كونها موحدة في الرضا كما في العقول
 مع كونها مذكورة في العلة ناطقة بما كتبه عطفها عليه
قوله وتعدية بعين المتقدمة معنى بنا وعلى نحو انبت
 عنه عنية وعلت عنه اذا افتحة ولم تعلق به قيل
 في ابو حيان ليعود الية لانه من عينك المرفوع عنهم
 الى ابنا والدنيا بحجى ومعنى حرف كما يشهد به كتب

سعد اوصد
سعد اوصد

كما اوصد

سعد اوصد

قوله

قول اي لا احد يقدر على تبديلها لما كان هذه الآية مفيدة
لنقل التبديل مطلقا مخالفا لقوله تعالى واذا بدلتنا اية
سكان اية الناطق بوقوع التبديل بنا وعلى الالزام استعمال
فيما صحق وقوله اصبح الى التوفيق بهذا الطريق وقد
عمل بعضهم الكلام على المنقحة لل**قول** حسبها وشرتها
معهم ولا يجلس مع الضماد يد ولا لشكوا الدعاين وقت
محادثة معهم **قول** في جامع او فاته اي جرحا كما سوي
منة النفس بالروام ولد له قوله او في اطراف النهار عليه
ولقد جمل على كوفات العلوة وبره ايضا انه ليس الاية
عابدا على انهم يدعون به تعالى في حجاب عابرة
على خلاف ما جرح به **قول** وفيه ان عذرة علم في الاكثر فيكون
اللام فيه على تاويل التكبير فيلزم الالزام على هذه القراءة
على الاقارون من المعنى اذا كان الغالب على الالتمية
لم يناسب لاحتيا واعتبار عجز الالتمية بالمثل صفة التاويل
ومثلا ثابت قال في الكفر واذا دخل الالتمية على تاويل
التكبير كما قالوا ان زيد المعارك نعم قال صاحب المنصف
هذا اذا اردت عذرة مهادر كما مضى عليه في سورة الفرق
في قوله تعالى ولقد صبرنا بكهدها ومنها ما لم يرد ذلك
وكان السويحي في حيا كما في العناد لم يكن في باب قول

سورة الاحقاف
سورة احقاف
سورة احقاف

قوله وقد كان منهم حاجب وابين عمه ابو جندب الزبير
زيد المعارك وقال ابو جيان في سورة الاحقاف وعلى
سيبويه والخليل ان بعضهم ينكر فيقول انبت عذرة
بالتشويق وعلى عذرة تارة في عامه وقال الرضي واذا
لم يقصد تبيان عذرة وكبره جاز ايضا تشويها انما
قول رضاء الله وطاعة فيلزم انه يدل على تقدير القضا
وقيل له سقط لفظ الرضاء كما كان في حذو المبالغة فلا يخفى
وليس هذا ولا ذاك الا ما اوله فقال عذرة الدلالة انما
تظهر لو لم يوجد الوجه في التكميل الجليل او في الالتمية لا
وجه لان يقال يريد رضاء وجهه او وجه رضاءه
وان كان الوجه يوجب عذرات النبي وصحيفة واما ان كان
فكانه يستعمل لوجه الالتمية بشان التقدير ما قبله
عطف الطاعة على الرضاء في كتاب فان ارادة طاعته
انما هي الاخر كونها مودعة الى الرضاء كما في العقول
عز كونها مذكورة من العباد ناطقة بمناسبة عطفها عليهم
قول وتعدية بعن ليعني بمعنى بنا وحقا تعواربت
عنه عنه وعلت عنه اذا التفتة ولم تغلق به قبله
فسره ابو جيان بقوله اي لا تعرف حينئذ انظر انهم
الى ابقاء الدرية كما في العناد لم يكن في باب قول

سورة احقاف
سورة احقاف

كمال احقاف

سورة احقاف

وقوله

اللغة وحرر فلما احتاج اعتبار التصفين ولقد نقل القائل
 من الاحتياج الى التكميل التقدير على ان امر التصفين
 مستحسن كثيرا ما يشار اليه لقصده زيادة المعنى ويخرج
 على غيره من الطوائف قال صاحب الكفاية والفرق بين
 التصفين اعطاء مجموع مفيد وذلك هو منح اعطاء
 معنى فذ قال انما يستعمل في وجه المعنى الى قوله ولا
 تقوم عينك بما هو في الوجود الى غيرهم وكذا قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم اي لا تأكلوا أموالكم اليها
 اكلها لها **جول** ان يترد كما يترد المؤمنان كما ذكر في الكفاية
 واعلم من علمه ان الامر بتردي وان يترد في متخلفه
 فله صاحب الكفاية على التصفين ان يستخف به عزوياً
 وسهواً في من اعتبارها بزيادة كما فعله البعض **جول**
 حاله الخاف في المشهوره ومن المستحسن في العرفان في حاله
 هكذا نقل في حاشية الكفاية وقال صاحب الكفاية والعامل
 على الاول ايضا العفل السابق كما سبق في قوله تعالى بل
 علمه ابراهيم حينما قالوا له قولوا حتما حاشية العرفان
 محبة للمناكب ولا يبعد ان يجعل حاله في الفاعل يوجد
 العرفان اما في الاحسان او التشبيه على ان كان الالهي ام
 لاكتفاء باصنافه من الاقوال وانما عطف واحد من العظم

سادس

المحقق واستباح لسانه الادارة الى العرفان من دفع بل
 ارادتها كتابية عن ارادة صاحب الامر لا ما سماع
 كقولهم تستلذوا العرفان والسمع وانما تستلذوا
 الشخص على ان الادارة يمكن جعلها خارجا عن النظر **جول**
 لا بزينة الحدس بل بظن بناء وهذا هو الدوام سما الاعيان
 فخطوه حادرا لا اعتبار الا او احد منهم وانما في عامله
 ربه بالحدس في الدارين وفي الآية استلذوا باتباعه على ان
 منتهى ذكر الشيع خفلة القلب في جوابه سبحانه
جول وان لو طاعة وحاشاه في ذكر **جول** قالوا ان
 مثل الصينية لا يفتقر الى علم حدس في الوجه بل يعرفه
 بما فيه انه ايضا لكن يعرفه عن ظاهر المراد وهو الجاد
 العقلة في القلب ليعرفون بالحدس لان العرفان هو
 ومن مفرق اهل السنة من سلكها سلك الاغفل
 ولعله في حق محمد وهو ليس بحبيب **جول** يقولون
 استدلوا باتباع الهوى الى النفس العبد وجوابه ما هو
 مرة من انه يجوز نسبة فعل العبد الى نفسه في جهة توبة
 معونة بقدرته والى الله تعالى في حيث يكون موجودا له
 وقالوا ايضا عطف عليه بالواد لبل على انه لا يبيد
 لتعلمنا فانه لو كان سببا لتكسب العباد واجيب

بان المراد الاخبار بحالها فكما اخبرنا في موضع اللغظة في
 العبدان في حال العبدان مع الله ابتداء من ابتداءه و بان
 من حذوا في حذوا واتبع **قوله** وقرئ واغفلنا بفتح الهمزة
 ورفع قلبه على الفاعل **قوله** ونبذنا فينبذ بمعنى تأنزله
 ونبذنا هذا اذا كان مستقما اسخ فاعل واما على ما وقع
 في بعض النسخ بلغظ المصدر فينبذ على اصله لكن لا يلائم
 قوله فمن حذوا اي مستقما ونقل بعضهم عن الجوهري قطع
 عليه اي تحل وعباد ونبذنا له من قوله اي سبق واذ حذوا
 في الامور خارجة من الجهد والاسم من اللفظ بالتركيب و
 اللفظ بالتوكيد الذي سبقه الواردة في قوله لم يزل
 والله لا وعيد الحياض وبتشديد هم وهو فعل بمعنى
 فاعل ملتبس وتابع ومنه قيل للفظ الميت الدم
 اصبهنا ولفظا اي اصبهنا واما قوله اي تحذوا ونبذنا
 الجهد ومنه قوله تعالى وكان امره فرطاً ثم حذوا فاللفظ
 على قوله فعل بمعنى الفصول والمعنى بالنسخ في كل امور
 التي يبالى بها يجوز فيها الجهد والجموح بحيث كانا متينين
 وراة ظهوره والقسم الاول قال كذلك طاراي في الكفر
 مستقما للجموح والصواب فينبذ وراة ظهوره من قوله ومن
 حذوا مستقما للجموح اوله كان في نسخة مستقما ولقد عكس

سعد
 سنا
 سجراه

عكس الثالث من قول الجوهري مجاوزة الجهد الا انه لا يلائم
 من ذكره وكون المعنى كما قاله يكون بمعنى المفعول لا بتفسير
 بما حذوا مجموع على الوصف والموصوف الا ان لو
 انزوا وانقطع عند مطلق معناه ذكره فوجب التحذير
 على قول الجوهري وبه اذ المعنى فان كان كل التقديم
 والسند بمعنى الفاعل حكما في الظاهر والثالث لا يحل
 عليه قول المعنى لان التقديم لا يكون بمعنى المجاوزة
 وان عطف عنه صاحبه حيث زعمه بيان له والظاهر في
 الكفر في بيان ان المتقدم والنازلة اما هو انصف
 بهذا الاورد الجواز لا يناسب المقام ولقد تبع صاحب
 الاشارة ثم هو كقولنا بمعنى الاذراط والستر تطيانا على
 ان اللفظة بمعنى ذكره سبحانه تؤمر الى ابتداء الجهد
 الى التحذير وابتداء عذر الجموح ورد بيان معنى اللفظ في
 الاذراط والستر بما سلم كون معنى انه كجواحياتنا بمعنى
 الاذرافوا وحياتنا بمعنى التفرقة لانها في الاستعمال
 الواحد لكل المعنيين اذ لا وجه له وليس سمي لانها لا
 يقول يكون اللفظ جامعاً بين المعنيين في حاله من
 جهة واحدة بل من جهتين كما هو الظاهر مما نقل في غيرنا
 لكن من جهة اخرى بل الكلام في قول المعنى يقال ومن

دعاه
 الكفر

اوالسعد
 اوقد

كمال
 اوقد

انما ان مقدم الخبر ومنه الفوط فان الظاهر ان اراد بالفوط ما في
 قوله الله يجعلنا فوطا بالجر كقولك تسبحون وقصص الجوري
 بالجر الفوط بفتحها وان كان الفوط بضمها من بعض النسخ
 وانما لا يكون قوله على النفس الامارة بتبديل بغير عدل ولا
 ينبغي ان يتوهم محسب ان الفوط سواء كان بفتحها او بضمها
 يحذف واحده لظهور الفوقا بين هذين التقديمين وذلك بتقديم **اول**
 ويجوز ان يكون المحذوف حرف جر كقولك حالنا وكذا ويجوز
 ايضا ان يكون حرفا يعضف ومصابا للضم كقولك على صورة
 الحذف وقالوا في حرف مبتدأ محذوف وما كان قد ذكر في
 البقرة في قوله الحق من ربك فلا تكونن من النجسين هذا الوجه
 وان يكون مبتدأ جزمه من ربك وكان ذلك الوجه جاريا في
 نحو قوله ايضا من صاحب الكسوف وجاريا في قوله ان
 المعص عليه اتم سبحانه لانه طامره بالمدح على تلاوة هذا
 الكتاب العظيم ان في ذلك لآيات لمن ارجى التلاوة والبركة
 وجهه متارك وعلى بعض من لفت الى زخارف الدنيا في اول
 هذه النقرة العظمى قلبها كقوله تعالى انما نزلنا
 الاغصان والعلل لغوا وقد لولوا بكم فمننا فقليد خلق
 سلك العالمين بهذه الحادة ويزداد فليكن من الهالكين
 اما لو جعل مبتدأ فالتعريف ان كان اللهد رجع الى ذلك مع

مع فوات المبالغة وان كان الحسن على معنى جميع الحق
 من ربك لا من غيره كما ذكره في البقرة وبسبب الكتاب تتولا
 او لا يعلم بطريق المفضل انه ليس محسب الا الكلام كونه منه
 تعالى لا غير بل كونه حقا لازما للابن لا غير هذا الكلام وهو
 تفصيل ما ذكره الزمخشري في التلخيص بعد ما مهد التقدير لفظي
 قوله والمخبر بالحق وزادت العلة فليست الا اختياركم
 لانفسكم ما شئتم من الاخذ في طريق النجاة او في طريق
 الهلاك وكذا لفظ من ان الاسباب تقدم هذا الوجه
 وان لم يقتصر عليه **قول** وهو لا يقتضي لفظ العبد
 بغيره كما قال صاحب الكسوف وجوز بلفظ الامر والتخيير لانه
 لما كان لا اختيارا بينهما كما كان في خبر ما هو ان يتخير ما شاء
 من النجسين وبقية الفاضل من الكفار ثم اعترض على من
 يابرونهم ان الامر بالايام والكنف يكون امره يجعلها و
 ايجادها حتى قال ما قاله والحق ان العبد طموح بالكتب
 فقط وما زاد بعد الحق الا الضلال وقيل سلك تلك
 الطريق وان كان المذهب في الحقيقة المؤثرة مبالغة
 في الزم العقول بغير ان تنزلنا ومننا ان العبدية
 مؤثرة وموصولة للفعال فمنه الفعل ليست مستتبه
 والاخر التسلسل بل هي بمنزلة آية تعالى فالتعريف

كما يراه

سعد العبد

للعد في الافعال فانه عند حصول القصد الفوري والاخرى
 الفورية بل الفعل ثم قبل واسم هذا الكلام وتفسيره
 التمام في التفسير الكبير للامام ونبهت على ان
 يقولوا تعلق القدرة والارادة بتعلق العبد عند
 حصول الدواعي وحصول الدواعي ليس بواجب للتعلق
 مع ان اقوم التعلق في التعلق لا يخفى بامارة العبد
 بل مع الارادة استقال على ما بين في مقامه وما صدر من
 ابن الكواخبي من شرطه الاضافه قال القائلين
 بان العبد خالق الافعال اذا استغوا القوا بامارة
 بايجاد الاماكن والكفر كيف يقول من شرطه في الاضمار
 وابتداء الخبر وليست ستمر ان هذا القائلين ان ستمر
 في كلامهم فهم ذكره ويرد على ان الاقتداء في التبعيه بل التبعيه
 وان كان اراه غير اذ لم ليس بمرضى وما اوردته القائل
 ليس يعني لان حصوله لان حصول الدواعي في موضوعه
 للتعلق في خبر النفس وعلاوة مد فوعنه بالاقرب بين ارادة
 العبد و ارادة الخالق بناء على ان من وجوه فاعلته تعلق
 قديم لا يحتاج الى تزج اعرف ان الحجج التي التزم عند الكثرة
 لحدوث دواعي الاماكن بخلاف من وجوه فاعلته فانها وجوه
 هذا وذلك تفرعها ان اقراط وخصيصة الخلق الى افعال

قد ذكرنا فيهم يريدون بانها
 كليمه وهو يريدون بانها
 منه

على ما هو منها المنصور ومن الما تيرين اعترض على
 القائل الما تيرين بان عدم التعرض لمنا هذا الكلام
 اولى من ذكره من غير تعرض لدفعه لانه لا يخرج من باب العلم
وهو الفضا لا قبل وسوليجه سببه به على جميع المعاني
 المختلفة للفضاط وورد بان الفضاط على ما ذكر في الكلام
 حتى جعل ثلثة معان يجمع اهل الكوفة وعلم المعنى العتبية
 واسم اوقاف الابنية وقال الجوهري بيتا من شعره وهو
 المراد من قوله الجيمة ولا يخفى ان المناسب هو المعنى
 اعني اوقاف ومعنى الخيمة لا يناسب المقام ايضا وفيه
 واقتصر الخسري على الاخرة وقال القائلين الكلام
 هو ما يمد فوق سطح الدار ذكره الجوهري فاسم من
 احمله سطاوا لا سريره كما توهم قال وما في حديث
 ابى سعيد الخدري روي انه عن علي ما فخره الترمذي
 وقال فيه حسن الحج من قوله صلى الله عليه وسلم لمراد
 النار اربع جدر يحضه ما ذكرنا ويرد ما قيل انه
 الجوة التي يكون حول الفضاط وما قيل انه الخاطا
 وفيه ان القائل ما هنا جوة لا يريد انها المراد في الفظ
 الحليل بل يريد الكلام على التشبيه كما فعله المنصور است
 نعم نجه على القول الثاني وما قيل ان ما رواه الترمذي

كلامه

منه

كلامه

كلامه

كلامه

لا يرد القولين المذكورين بل يؤيدهما لان الالف في الحديث
 ليست بكسرة معدودة بحروف الهجاء كما فهم بل هي حروف
 على نهالام الحقيقي فالسرد في الجذر على وفتح العين
 المذكورين موثداً بان بعض اللسان سرد وانما رابع
 جدر غير لام ليس في فم الالف السرد في الحديث مجموع
 الجذران سواء جعل الالف حرف جازوا لامع ان اعتبار
 الالف كما اعتبره فما لا يجزه الاوالم وكذا هو الموقفة
 كالحرفين في بعض النسخ كالجدر وفي بعضها كالحجاسن و
 على ما في الفاصول من ان المهمل اسويج معدنيات الجواهر
 كالعقده والحديد وتوابعها كون الالف في النسخ تفسير
 للمهمل بيا عاده كاف المظن والافان في مثل **حوله** وقيل
 كدر الزيت هذا هو المقصود ابن عباس في معنى الالف
 وبوافقه في حديثه ان الالف في معنى الالف في العلم
 انه قال لو كلف الزيت بسور الوجه من وطواره اذا
 قدم ليس **حوله** وهو على طريقه قوله يعني في الحكم اذ
 غلبت فيه ان يفتقر عاز يوم اسرار فاعتبه بالعلم
 يوم السار في ايام العرب واعتبه على صبغة المهور
 بمعنى انهما القولا اعتبره الالف العتي وهو الرضى
 والصبغ العائيه وما قيل جعلت الالف لهم مكان العتاب

الالف

سعد
 الف

العتاب كقولك الذر بحرف السين الاجبة غلط ونسخ العتاب
 بان يجعل مكان العتاب الاعتاب بياها الوصف **حوله**
 وفيه تهكم لعل حده زيادة النسخ من فوط حارته اى
 الما كما هو الظاهر الجدر يكون الجدر مسفة فمالمسفت
 الى ما قيل من ان الضم للثاب قالوا لان الالف على
 قوله اذا قدم ولا الى الجواب بان العبارة تحتها كمال الاتقان
 على السوء فواجب الحكم باولوية التقديم **حوله** او العتي
 في الكاف لانه اسم بمعنى المثل **حوله** المهمل الى الخصوص من انهم
 ذلك والاول هو وذلك والعجب من قال في قول
 صاحب الارشاد ذكر لم يعرج بالمخصوص بالذم اذ الظاهر
 انه المهمل والمعنى يشرب المشرب المهمل الذي يرفع قول حار
 فما كان متبهاً لكونه مثله **حوله** وهو لفظا قوله
 وحسن ارتفاع الالف كلفته وهو صاحب الكفة
 ان يكون **حوله** اني اذ نبت في الليل ارتفاعا كان
 عين في العتاب من بوع قال صاحب الكفة فعل حقد
 لا يكون من الالف كلفته ولا التهكم بل الالف على الحقيقة
 كما يكون للتعقيد يكون للتحزن وهو مصيب في ذلك
 كما هو غالب حاله وما قيل واحتمال ان يكون لهم ارتفاع
 لكن للتحزن لا للكثر حقدان التحزن قد يتكلم بعد جدرانغ

سعد

لين

سعد
 الف

لان الكلام مسوق لتفهيم حال الالف في الالف
 والفتا ليس الزب في الالف والالف في الالف
 هو وذلك يكون المعنى اى الالف الالف
 يعاينون به في الالف الالف

سعد

يجوز ان يكون اثبات الزنا في حقهم كمنه عدم كراهتهم و
 يكون نهكاً كان غافراً ليس مما يفتن اليهم من المعهود
 في التاكيد هو انما هو وهما ليس كذلك **جمله** فقدره من
 احسن عملائهم اورده عليه بان يوزن بينه وبين الذين امنوا
 وعملوا الصالحات الى يوم احسن عملاً والى يوم الحيزه ولا
 محذور ولا يوجب بان ايذان التوبة على تقدير ان يكون من تبعه
 وذلك غير مسلم بل الظاهر ان الليالي ان كان في قوله تعالى في اخر
 سورة الفجر وعداوة الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مفرقة
 واجرا عظيماً وجوز بعضها كونهما تبعه بناء على عدم
 المنفيع من وطئ جس الطاهرة وعلى ان المراد بالاحسان
 الاضلاع وانما جبر بان عذبت والاسلم جواز اخذها من
 الكرم لكن لا يفيد ان هذا المقام لان السؤال هو الاية ان
 دون الانقضاء والايجاب فالوجه الاول **جمله** في قوله
 نعم اجره جزاءه هذا على قوله من لا يجحد المحض من جنسها
 محضه والظاهر من بيانها على تقدير سوال كان قبله هو
 فضيل زيد فانه حينئذ يكون الكلام جلتان ليس في معنى
 منها جزاءه حتى يحتاج الى العايد **جمله** او وقع موقعه
 الظاهر والمعنى اجرم **جمله** لا يحسن على الحقيقة الطلاق في
 الكفر من احسن عملاً والذين امنوا وعملوا الصالحات

كارتاراه

سعد السعد

سأوس

الصالحات ينتظها معنى واحد فقام من احسن مقام الضمير
 ولما جازان يتوهم وان يجوز ان يتفق لاصلاح الحسن
 عملاً ولا يعمل الصالحات بنه المنس على انه وان صح ان يطلق
 عليه بحسب اللغة ان احسن عملاً الا انه لا يطلق لاسم الغرض
 عليه بهذا اللفظ ولا يحسن اطلاقه فوضع لهما على الاطلاق
 يجوز لذلك التقييم ومنه بعبارة الكشاف عم قال
 واما التغليل بان احسن عملاً على الحقيقة لا يحسن
 الطاعة الاعلى الذين امنوا وعملوا الصالحات فيما به التغليل
 المستفاد من التنكير في عملاً فقد زيد في كلام نفسه حيث
 اعتبره التوسين للتغليل وهو لا يتجوز مع ذلك الوجه لم يفتن
 من ان في معنى ان لا تنفع اجرامه والتوسين مع التقويم
 وكونه **جمله** او اولئك عطف على التامة وقوله او
 في بيان عطف على استئناف **جمله** او امور تغلظ
 الكمال مع ابى عمرو ان واحدا سوار الاوار بالضم و
 هو بمعنى السوار لا وجه قبل على كل واحد منهم ثلاثة
 سورة سوار من ذهب على ما نقل به هذه الآية وسوار
 من فضة لقوله تعالى وحلوا اساور من فضة وسوار من
 لؤلؤ لقوله تعالى ولؤلؤا ولباسهم فيها كوير ولقد ذكر
 ان اللبس شارة الى ما هو يحميه بل علم بحسب مقتضى المعنى

كارتاراه

كارتاراه

الاسم والخطى اشارة الى ما يعطى لهم تفضلا من جناب عقله من
 غير مقابلته العول من العلى انهم ان هذا بيان وجه بناء
 الاول للمفعول والثاني للمفاعل ثم قد تعرض لذلك بعضهم
 فقالوا اسند فعل البس الهم لان الانسان يتعاطى ذلك من نفسه
 خصوصا اذا كان يادر العورة والاول اشعار بانهم يكرهون
 بذلك ولا يتعاطون به بانفسهم **حوله** لكما في الموضع فكل
 صاحب المرصاد لا مزجت احوالها المتفاداة مما ذكر
 انما من ان المؤمنين في الاخرة تكذوا وكما في غير كذا بل من حيث
 حصول الاولين مع تعظيم فرغ اسما على وطاعة الاخرين
 مع محامدتهم من احوال الفقر وهذا البيان من اجاب عدم التاكيد
 بما قبله بانه محض هذا المتكبر وما بعده فان العاراطون بان
 المراد ذم الكفار على ما فيهم مما عديم من استعاب الدين بظنا
 منهم انهم اعظم العقاب وانما فهم لم يتحل في حصة الزبانية فالتو
 الصواب من حيث احوال صفاء التوئين والمفتوحين المتفكرين
 من الكافرين الذين طلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم طرد
 او نكاح المؤمنين **حوله** حال جليل الحق لفظ الحال لان الاشياء
 من احوال الاحوال **حوله** انما اخوانه فكل من احوال انما قال
 ويظهر من قوله فقال لصاحبك ان ليس اتاه ومنه ذلك الظهور
حوله فظروا من تبسط بعضهم بالافاء المحفوة وسكون العال للعلم

كما اورد

كما اورد

او سعوا واعد

سعد اورد

سان اورد

المعلة وبعضهم بالاقاف وتساوا جعله شرط به **حوله** محمد
 الكسند بالبين الموضع في عانة النسخة قال صاحب الكنف هو
 كذلك من نسخة الكشاف وبالمعلة والاشتباه **حوله**
 يستانين قال الفراء عن وقال بعضهم روى وبلغت
 قيل على حدية ذات النجار وقيل ذات النجار وفي المصاحف
 الميزر البستان فعلم ان هو الجزية **حوله** في الاكرم قيل فيه
 اشارة الى ان اطلاق العيب على الكرم بطريق المجاز او
 بتقدير المضاف وردانه غير ظاهر والاظهر هو المراد
 لان الامير يسيل في جواز الاعتبار والمصعب الى المقصد
 المحض وفي كلام ما يدل على الثاني وهو ما قاله الامام **حوله**
 بيان التشبيه قال محله ما من الاعراب قال بعض المحققين
 في ذم الاوصية في مجال النسب وفي مجال الجوان قد لفظ
 الحال ورد بان تقدير المضاف لا تاثيره في اللووب فهو
 في مجال النسب لا في مجال النسب من فهم بالحق لا خفي في
 بجزية النسب لان الحال مقدر لا محال ولا حرج يكون
 رجلين مجرور مضاف اليه فيكون الصفة في محله الجز
حوله مقدر لان مضطرا اذا تازر في التعلبية قيل وهو
 اما بكرة الزور وكروها منصوب على انه جملة حالية ثم فاعل
 جعلنا او بنحوها ورفع الكرم لكون الكلام في حاله

سعد اورد

سان اورد

سان اورد

كما اورد

سان اورد

كما اورد

سما اورد

كما اورد

من الخلو ومنه من رجع الاول مع ظهور ساد واول الخاليه
 بعيد **قوله** الاقوا به بقا الطاف به اي استداره وما مضى
 السخه ازا فوا به من السلا في من تقصير النسخه واما ما قبل
 من ان معنى الاستداره والا حاطه معنى التلاني وما وقع في
 بعض السخه من الالغا والاقاف من الطوق فيبين الالغا
 بشهادة كتب اللغة **قوله** ليكون كل منهما جامعا لاقت
 والفكر قبله يمكن مناقش بان التمر والعنب لا يند
 من الفكر عند الفقه حتى لو حلف لا ياكل فانه لا يحث
 باكلها فكيف عهدها فانه ويجاب عنه بان هذا قول الى
 ضيقه واما عندنا من الفكر وهذا الفكر كافي وانت
 مستغن عن مثل ذلك بما عندك من العلم بخلقها مما لا شك
 عند القائلين بعدم الحث ايضا **قوله** لا ذر اكلنا نجيب
 اللفظ وان كان من العلف قال الرض بجر حمله على اللفظ
 مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى اكلنا الجنة انت اكلها
 ثم قال تعالى وقربنا الارض ظاهرا **قوله** فان التمارين
 في عام وينقص في عام هذا يقتض اعتبارا وشيا منسوبا
 على المصدر في انقضاء وهو من من تقير بل ينقص المتعدي
 حتى يكون شيئا منسوبا على المفعول به **قوله** ويزيد عطف
 على بيوم قال صاحب الارصاد تاريخه في النهي عن ذكرايات

ابوالسعود

الأكبر مع ان الرتب الخارج على العكس لا يندل يستقل
 كل منهما في تكبير خارجا عن الترتيب ولو عكس الالغ ان الطوق
 حصلة واحدة بعضها رتب على بعض فان ابتداء الاكل
 شترج على السخه عازة قال عزايما الى ان ابتداء الاكل لا
 يتوقف على سبق والكل في غير المنع **قوله** بها وهما اي
 حنهما وظن نهما فقل اي يزيد ما بينهما من الاشجار
 ويعطى فوق الحناء ولو لم يكن في اليباح قول فانه الاصل
 لخلناهما على تغليل واحد بخلاف زيادة النماء على زيادة
 فنبينا وهذا كما ترس **قوله** انواع من المال سوي الثمنين
 لسخر ذكرهما ويؤده ماروي يخرين عكس ارضه عنهما
 هو جمع المال من الذهب والفضة والطين وغير ذلك
 وقال بخلافه هو الدين والفضة خاصة فراه ابو ربيع
 التاء والياء وبعو وبعم الاول وسكن الثاني وقراه
 عامه فيهما اما الضم فقد قال الكسائي هو جمع غار كالحمار
 والحرم تحذف كما في الكت وقال غيره يجوز ان يكون
 بالضم جمع للتم كالمش والظن وبالسكون ايضا كما لا
 والاسهل وبالفتح جمع غرة كالسجج سجرة وقد ذكرني
 كتب اللغة ان التمر الفصح يستعمل في المال الكثير ايضا
 فتعين حصول التفسير المذكور بلج القراءات وتبين

سما اورد

سوط ما يتلوا ان التمر من رواية حفص بن غصن حمل السج
حول لانهم الذين يتفون معه ان يخرجون قليلا القائل
 واية بوز صاحب في مقابلة انا قمتك بالاد ولا والعب
 من المؤيدة اعرض عليه بان حصر الشف معه على اللولا ذفر
 فانه اذا اريد بان يقر الاو لا يدع الطم ومن تصد للجاب
 بانه تغليل تعقيد الاو لا يذكرة لم يته الى الصواب **حول**
 بصاحبها ومعنى مع وما وقع في بعض النسخ بدونها من
 سقاية **حول** تنبها على انه لا حجة له في حجاجي الى
 الاضافة للقارة الاقتصار وهذا الوجه مخلو غير النكتة
 كما قال صاحب الكشف ولقد ذكر صاحب الارشاد **حول**
 وطول الملو وتمام غفلة واغراو بمهلة قبل وحاخر
 سها بطول الملو وفيه قال صاحب الكشاف وتر التمر
 الاغنية من المسلمين وان لم يطقوا نحو هذا الستم
 فان السنة احوالهم ناطقة به وهو علة للقول في الاجراء
 بذكر او الكفر في بلردة حننة والظاهر ان قوله ذلك
 لا اعتقاد صاحبها بقاء تعيم الدنيا وبقاها لموخذة
 اوه بتجسيم الالقائات الصالحات واداره الرذائل الاخرة
 فلما وجد لما قيل انما اذ بالابد هو الكنت الطويل وسهودة
 حياة لا اابد بمصر الدوام المؤبد اذ لا يظن عاقل **حول**

سما احمد

كلا احمد

ابو العلاء احمد

سعد احمد

سعد احمد

وانما اقسام اشارة الى ان لام لمن ردت موطنه للقم
 ولا جدل جوابه **حول** لانه اصل ما ذلك فان ما ارجل
 بتولده من اغنية حاصلة من ترتيب واراد بالاصل الثاني
 ادم عليه السلام ومن قال انك انما حقيق على الاول مجازي
 على الثاني من قبيل اسناد حلال السب على السب لم
 يتدبر فيه **حول** ثم عدك وملكك قال القائل ابر
 الكمال بعد ان فرس بجعلك اسنانا ذكر ايا الغامض
 الرجال سويا وما تترك عدك برده قوله تعالى فتوبك
 فعدك سبعين العطف يقتضيه التقدير والنقز الاتحاد
 واجب بانه لا يرتاب في كون التعدد بل هو التولية و
 العطف في الالة فكل منهما على متعلق من متعلق الاخر
 كما ذكر في محله ولا يخفى حان تقوله **حول** جعلتوه بالبعث
 كقوله تعالى قبل يخلقنا طاعة الكافرين ولكن الظاهر
 انه كان كافرا بانه مشرك كالقول بوجوب اليتيم لما اشرك بولي
 اهلوا للقول اصاحبه معرقتا بل كنا هو سنة ربي الاية وليس
 في وان ردت الى ربي ولا تة على ان كان عارفا
 بربه لما ان قال ذلك نزع صاحب مع ان هذا القول
 لا ينافي الاشراك وما قيل ان مصدر الطلب ان المعنى الكون
 باسنة يعوم بانماك بالبعث حيث قلت وما ظن الرعية

سما احمد

كلا احمد

سعد احمد

سعد احمد

سما احمد

قائمة بسبب شكك في كمال قدرته وصحاحه سبب الكفر
 مع قطع النظر عن غيره لا ينافي كونه غيره فلابد من الظاهر ان كان
 كما فرج مع قطع النظر عما فيه لا يجرى لغيره بل الجواب ان الكافر
 لما كان بمقتضى مقاله كما نبه عليه سبحانه بقره وهو كما هو
 مرة بعد اخرى يعين من حيث حاشية المفرد والمحل مخالفة
 بعض المحضين ويزيدك تحقيقا للمقام وابطال الادلة
 الكلام قول صاحب الكفر في قوله جعله كافر بالبدن جملته
 لشك في البعث كما يكون الكذب بالسور كما في اشارة
 الى ان الكفر لا يتبع وهو شك في منتهى منتهى تعالى
 المعلومة بالاتفاق وفي الجمله جمل العلم بالقررة بدين محمد
 صلى الله عليه وسلم فهو الكافر المطلق وان شك في البعث
 كافر بوجه انك في قدرته تعالى وفي اجتنابه الصدق
 وفي حكمه الازلي في قوله الخسنة انما خلقناكم عبثا
 انك ايضا لا رجوع قال ثم انه جاحد بنعمتي الابدان والاعمال
 برسالة محمد وجماعة اعظم النعم اخذها جعله جاحدا لنعمة وسائر
 به الى ان كونه شرع كونه الكفرى ولا ينكس **حوله** ولذلك
 الى ولكون منت والفرق بالبعث الشك في كمال قدرته است
 تعالى ربه كما كرهه بالبعث المستعاد من قوله ان كونه فان
 الاستقام للظاهر **حوله** او دونه على خلاف القياس والكون

كل

والكون المسند الى الادماع تام **حوله** لتوحيدها من الهرة
 فلما يدان يقال ان اهل العربية لم يتفقوا اثبات العين في
 الوصل **حوله** اوله والوجه الوصل بجر الوقف لغايتها دفع
 الابهتس لكن المشددة **حوله** وهو ان ذلك اللفظ وقوله
 وهو ضمير راجع اليه ويجوز كون المراد لفظه على سبيل العادة
 مما يباه به سبب الكلام وقوله خبرنا اننا بنا وقوله
 وقوله او ضربه عطف على قوله خبرنا ان وكون
 الجملة جزاء على التاويل المذكور **حوله** وقد مر انما هو
 بيانها عما كان العكس فبما عليه اشارة الى انهما
 لما فيها من النقص والزيادة بالنسبة الى المشهورات
 ولعله يه على قصد التسعيف باذخار كلمة قد ايضا
 استنكاف ذمته تعالى لكني تومن بيمينك الى تلخيص العف
 وان الاستنهام فلما كان للتوحيح ادنى هذا التوحي ويزيد
 ولعله يستدرك صاحب الكفر بالتوحيد ايضا بناء
 على ان الكفر بانه يقابله الايمان والتوحيد فلما جاز
 ان يستدرك بكل منهما جاز ان يستدرك بهما معا
 والله اعلم واعلم ان الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 قال انما اعيد لفظ الظاهر في هذه الابان لما فيه من التسعيف
 والمهضم للشك ما لا يخفى **حوله** وهذا قلت عند قولك

البحر والاسنان
 اعد

اسارة الى ان لو لا التخصيص وقد افاد التوضيح له قوله
 على الماضى وقد تم ما حقه التاريخ لما في الطرف من السنة
حوله الاموات والله اعلم او على ان يكون الامم الاثارة
 قيل وهذا التقدير اولى به جعل ما من الله من خذوف الخبر
 ومن جعل ما شرطية لدلالة على المحرم المناسب للمقام وهو
حوله اقرار منسوب على العلة او على الحال او المصدرة
 وكذلك قوله اعترافا واعترافا بان هذا الاقرار انما يكون على
 الوجه الاول في ما تراه وهو الاقرار ان ليس فيها
 ما يدل على اجماع الامور بحسب الله تعالى حتى تشملها وما
 فيها ولعل المعنى ان الله تعالى في كل ما يرد قال الامم
 اجمع اصحابنا بهذا على ان كل ما اراده الله تعالى فهو واجب
 وكل ما لم يقع فهو الذي اراده الله تعالى وهذا يدل على انه
 ما اراد الايمان في الحرف وهو مرجع في ابطال قول المعتزلة
حوله النبي صلى الله عليه وسلم في تفسيره القاطن لم يقره عليه
 وفي الكواشي من اعظم خبره ان الله اراد ان يخلق خلقا
 مات الله لاقوة الابانة لم يرد فيه كل واحد من علمه ووجه
 لارجاج الحق المنسوب الى ان يكون المراد بالقرن
 من راجع اولى النبي صلى الله عليه وسلم بالامامة العينية بحسب
 عين الرائي وتعين ان يكون المعنى لم يرد عين كقوله

سعد بن عبد الله

كقوله في غيرهم اصحابه المكونه **حوله** يحتمل ان يكون انما
 فصلا بين منقولين من انفعال القلب فان من شرط
 الفصل ان يكون ما قبله منبذ او في الاصل ولا
 بعد في ان يكون من غير متصرفي ويكون انما تاكيلا
 باقاة العلم المرفوع مقام المنسوب وفي اللسان ما حاصل
 انه ان جعل الروية بغيره تعيان كونه تاكيلا فيكون نقل
 منسوب على الظاهر المرفوع في قوله ويجوز رفعه
 على انه خبر مبتدأ وهو انما ويكون الجملة كالاخر المرفوع ايضا
حوله وهو جواب انه لا لان المعنى فانما النوع من جنس
 انه او قائم مقامه والوجوب على المالى **حوله** مرادى جمع
 حسنة وهى الصواعق التي في السموات والحيات
 مصدر كالغفران والبطلان بمعنى الحيات من حفر وقدره
 انه وصية وهو الحكم بخبرها وقال ارجاع خبره بحسب
 وذلك الحيات حساب ما كتبت يداك وفيها حسابنا
 مرادى الواحدة حسنة وهى الصواعق ومن لم يتدبر
 في المقام مسلك مسلكه وقال مساعدة النظم الكرم فيما
 سياتى للاوليين الكرام الذين فيما سياتى اشبه
 هذا الوجه ويرجمها عليه كما هو الظاهر والارضا يوجد
 لانه يسب المرادى ثم ان بعض المحققين بعد ان نقل

المرادى

سعد بن عبد الله

القاموس الحبان بالضم جمع حب والحب والبلاد
 والنز والهباج والبراد والسهم الصغار والحبات واحدة
 والوسادة الصغرة كالمسح والتميلة العنقزة والصاعقة
 والسحابة البردة فأركان الصاعقة معنى آخر الحبان غير
 معنى السهم الصغرة وان الحبان اذا كان بمعنى الصاعقة
 لا يكون جمعا قال لم لا يجن ان يمكن ارادة معنى العذب و
 البلاد واسم البراد ايضا منها وليس المراد ان يكون على
 معنى على تلية النظر في القاموس وكلام المنص فان الصاعقة
 فيه مع ما بعدة وما قبلها الى واحد صاعقان الحبانة و
 المنص العذبان الصواعق معنى السهام او معنى الحبان
 بمعنى الارض بل يعزى اليها السهام والاراد منها الصواعق
 جوز او الوتيرة العلم الفعلي بان السهام الصغار لا تترك
 من السداد قال قلت فماني حاد الى الجوز مع نبوت كون
 الصواعق معنى الحبان فلماذا لم تجر مثلها وانما الثابت
 كون الصاعقة معنى الحبانة والليليم من كونها واحد
 الحبان بمعنى المراد كونها حاد وان ذلك المعنى ايضا
 القديمة عليه صاحب القاموس بتغييره الكلوب و صاحب
 لسان العرب حيث قال بعد قوله وبالمران خرقة كقوله
 لو يرسل عليها حبانان السواد والحبان الصاعقة وعظ

وعلى تسليم ان العذبان وقرينيه من معانيه الحقيقية لا يلزم
 اولوية احدهما لما فيهما من الابهام وذلك لبلد متعديان فالقلم
 يراوى نعم الجراد متعديان ايضا الا ان هذا المسمى وان
 اراد ان يمكن ذلك ايضا وان كان رجوعا فلا كلام عليه
قوله او عذبان يعني اريد بالحباب العذبان المسبب من
 جازا **قوله** ارضاها او نزلها ولا يثبت عليها حتى تغل
 مع الفرم على كون من زرع راسه اى حلة خرافا بمعنى لو نفا
 واعراد ان السبع فيها نبات فيكون كالرأس المخلوق **قوله**
 غير الفاعل عاردا عذرا اذا سفل في الارض ويصبح
 عطف على يرسل على تنوع ما ترجى الى ان سواد و
 ان ارضية ولا يكون معطوفا على تصحيح لان عذر اللؤلؤ
 لا يتبع غير الصالح والعدوان عطف عليه بناء على
 ان الصواعق اثارا خزنية بل انتم بعدة اية فكيف
 يتبعه حذرا من قدرته تعالى مما لا يلائم اليه فانه لا
 حاجة بنا الى ذلك كيف ولو ثبت كون الصاعقة مسمى
 عذر الماء لاخرنا عطف على يرسل لما عرفت فيه من الوجود
 الحسن وعلى القولين الاخيرين معطوف على تصحيح **قوله**
 مصدره في قيل رجل عدل **قوله** مردان زده فضلا
 نحو وجوده و زده لعدم تباد الاخر من والاصح حيلة

كما في المصدر

سعد امد

تذكر به اوله واهله مال حيا متوقفة قال بعض الحكماء
ان اموال المعهودة التي هي خيشاه وما حوتهه لجميع انواع الاموال
فان المتوقع بهذا القدر الا ان يقال ان لا يحسنه في قوله في حكم
ما مع به وادبها على ما علمه وبقية ما مع الاستحسان على
طريق التخييم وقال بعضهم لم يعلم ان له الا غيرهما يعتبرها
بها وبطلان ظاهر في قوله بخانه وكان له ثمرة وفرضه به مال
كثير غير المتزوج قال بعض العلماء واني ما يكون المتزوج
من النساء الكثير فالوجه او قول الادوار انما بينهما فتدونه
لان ذلك لا يتكلم لا يعطى كون المتوقع ايهما كجملة ماله
وهو المطلوب بل لا يقال ان المتوقع هو ايهما كيطربون لخصه
من ارسا الطيمان او حوز الماء والواقع في قوله لا راي
شيء علم ان ايهما لم يكن بارس الطيمان ولا لعل على
ذلك قوله وبن حوزة على عودتها كما لا يخفى من ذلك لا راي
في ان المتوقع مطلق ايهما وتعيين الطريق لتعريب
الامكان الا انه في الحياط المتكروبه لا تكفي في حياض
التفصي عن ذلك الامكان يحتمل ان يكون المتكروبه حار طيمان
موجود من بين ايهما او من قريتين فيكون قد علم ايهما
اموال حيا متوقفة موضعين اخرين في ان قال في الحياض على
ذلك ظاهر الكيفية مستحق حياض وكان في قوله

سعد امد

سعد امد

ان السعد امد

موقع بعض ما توقع فيهم ذكره حكمه بوقعه بعضه هو ايهما
من حيزان يكون بالطريق الخصوص وبعضه بعد ما خرج بان
عن عبارة البيضاوي في رد المسالك المذكور قال ان في كبر
حكم بوقعه بعض ما توقع مع ان ما توقع هو الا ان المذكور ان
ولم يقع واحد منها قلنا في ذكره ان الا ان المذكور ان
ان لقا ان يكون كذلك باستيعان بناتها وانما حياض بناتها
والسك ان يكون الجنة حاوية على حوزتها من مملوك
ذلك في هذا الاعتبار يكون الوان بعض ما توقعه
فيما وقع حيث لم ينقطع كون ذلك المطلوب بعيدا عن
مستسبة السوار خارجا عما هو بصدده وغفل عن تفرغ
ذلك لقا ان كان تخصيص فكما بال ذكره في الحياض
الزنج لانها العورة من زعمانها اولان ذكر ايهما من
عن ذكر ايهما الجاني لانها صحت بملكته وهي مستوية في حوزتها
فهما لا يعدها ما بطريق الاولى وفي كون الا حياض كناية
عن ايهما بالكلية **قوله** واعلم ان اياه العدة يعني
ان وارد على سائر الكناية وما قبله يريد ان استعارة
تمثيلية ما حوزة في استعارة تمثيلية اعرض مشهوره كناية
ظهور ايهما قال صاحب الكشف في السلس قلبت
الامر فظهر ايهما في امرين بسيرة وفرض الحياض فظهر ايهما

سعد امد

سعد امد

وابتداءه انما استهينا ونصبه على انه مفعول مطلق **القول**
 كذا نقليا فاصا بالناديين وبذلك المعنى فلهذا كان
 الاولى ترك تلهفا **وحول** او حال عطف على قوله
 متعلق جزيل وكلان يجعله عطف على محذوف من قوله ان
 يقال انه مفعول لفتنه زيادة بيان وجوهه في الالواح
 اثنان منها ببيان على عدم ان يكون كتابه في العلم
 وواحد هو قوله وهو متعلق بجنه على كونه كتابه عند الا
 يجوز هذا الاحتمال من لادنى حظا به سائر الكلام ثم ان
 هذا الوجود من على التضمين المتعارف هو تضمين لفتنه على
 لفظا فوجعل المضمين في ذلك جعله للفتنه الى المتغيبين ليعلموا
 وهو الامور لم غوب فيها كحرفه الا انه لا يحسن منها
 لما تحقق ان نقليا للمغيبين كتابه في الحرف والذم ولذا لم
 يجد ذلك الوجود في التقدير التي قلنا بها سور مقبلة **القول**
 وبنهاه التبعية للنص مع التوسل **وحول** بان سقطت
 عنونها على الارض وسقطت الكروم فوقها لا يخفى ما فيه
 فالاولى على ما هو الكافي يعني ان كرومها المغمرة سقطت
 عنونها على الارض وسقطت فوقها الكروم **وحول** او حال
 في ضميره يعني بتقدير المستبداى وهو مفعول والافعال
 المثبت لا يدخلها الواو اذا وقع حالا **القول** وكثيرا

سنة اخذت

حاله
 من غير حال
 علم

كما اراد

ان يكون توبة من الشرك ونذا على ما سبق من لا يقاود
 كان الوجود الا ولا ايضا لا قبيل الذم على الشرك لانه في
 العلم ترتب ذلك على الشرك لا يلزم ان يكون تادا على
 ناسبا منه بل لا يفرق الشرك بمجوفه فلهذا ايضا ولقد جوز
 صاحب الكفاية كلاما هذين الاضالين ثم قال الا انه لم
 ينعه لعارض وهو سبحانه بل ان كذا فاحسن عليه بعض
 شرح كتابه باذانا بان الشرك يكون مؤثرا فكيف
 لا ينعه لعارض ثم اجاب بان توبته لما كانت تطلب
 الدنيا وعند من اذنا به البس لم تكن مقبولة ورد
 بان من اذنا به مثل هذا البس من سائر الامور وغيره لا
 يمنع من قبول التوبة المسببة منها لبقاء الاختيار والذم
 مناط التكليف وهذا مسدود واما ما قيل في رد الاول
 ان التوبة وان كانت تطلب الدنيا لکن لا يكمل بانها غير
 مقبولة عالم نظير من التقاض في جميع المعصية في الكلام
 العقوبية وهذا ليس بذاكر القبيل لانه مستد على عالم
 السر والخصيات والجلوبان قوله الا انه لم ينعه لعارض
 خرج انتفاء العنفة حين لم يصد من التوبة لا بعد
 صدور حاجته مسلم لانه ظاهر في العموم والاطلاق ومقتضى
 ظاهر النظم للجليل ايضا بقاؤه على ما كان عليه من الشرك

نظر العين

سور احسن

كما اراد

الارواح المغمرة

والفعل فلأول استعاطا الاتقان الثاني عز ورجة الاعتدال
قوله يقدر على سقره فسر بالفتنة عليه اذ لو فعل
 على ظاهره لدر على ان الله تعالى سقره كما يدرك قوله لم ينهني
 احد دون زيد على ان زيدا سقر **قوله** اورد للملك الى
 بعينه على القول كإعادة المعدوم بعينه وقوله والائتانه
 بتملكه على بطرير الخلق على القول بعدم جواز إعادة المعدوم
 بعينه قائل بان الايتان بالمثل ليس هو القول بالانقراض
 هو المعونة بالغبية لا مطلق المعونة وانما المراد عليه ان
 ذكره منى على ان لا يكون ايتان المثل بطرير الخلق هكذا
 قيل وما ياه المقام بل ان ادعى الفتنة المعهودة بين الناس
 والقول بان الايتان بالمثل ليس بطرير انقراض منع على
 انه لو سلم وروده على ذلك فعلى ما ذكره كذلك من غير فرق
قوله الفتنة لله تعالى وحده كما هو المستفاد من لام الجنس
 والتخصيص **قوله** اخاه المؤمن حيث حقه ظف ويزك
 عدوه محذوف لا حضور **قوله** كقول واذا ركبوا الابر فينه
 نظرا لم يسبح منه ما يكون هذا تمثيلا وكذا اراد لا يعيد
 غيره في مثل تلك الحالة السرية **قوله** دهاه الى اصابعه
 بداهته واه الام العظيم وقيل هنا كإشارة الى الفتنة
 ويؤيدوه قوله هو خير نوابا وخير عقبا **قوله** اذكر لهم ما بينهم

سبح الله
 الحمد لله
 لا اله الا الله

ما يشبهه معنى ان ضرب المثل هنا اما مجاز في ذكر الحشر بل هو
 عز ذكر الاستعارة التمثيلية فتقوله واصفها الغيبة بالنصب
 عطف على قوله ما يشبهه وإشارة الى هذا الوجه الثاني و
 قوله ما يشبهه حيوة الدنيا بفرج حيوة على ان فاعله يشبه
 الى يشبهه حيوة الدنيا بهكذا قيل والظاهر على ذلك
 التكلف الاعتقاد على سقم النسخة **قوله** هو كما اورد عليه
 ان النظام هو الماء لان المشبه هو الهوة الدنيا وليس
 يسبح لان التذكير بالنسبة الى ما بعده وامثال استعارة
 وما قبله الصغرى راجع الى ما هو ظاهر **قوله** على ان
 بعض حيرة اي مجازا وكاف التشبيه بنحو عنه الا ان قال
 انها محذوف ولا معنى لما يجب به من ان اذا علمت الكاف على
 التمثيل لا يحتاج الى اعتبار الاقلام التاويل الى منى
 السؤال التشبيه **قوله** او ينجح بالنون والهم الى بناء
 على ما في القاموس وفي الكاس نفع وعلى العنيد
 يكون الاحتياط مجازا وقوله روى كرمي والفاعل
 النبات وقوله ورف كدف القاموس رف لونه رف
 وتلاوه وقا صابا لكشف من رف البنت اذا نظر
 من الرمي ثم النزوع في بعض النسخة هكذا ويصح الى تلالا
 في النبات اه وح بيت فظاهو الحكيم ويكون الر

سبح الله
 الحمد لله

كما لا تقدر
 كما لا تفترس

بالمعنى المذكور في الكسف **وهو** كان حق القول كما يجب
 المتعارف في الاستعمال الخارج ان ينع ادخال الباء على
 الكثير من المختلطين وقوله هو مضمون ما بصفة صاحبها على بعضه
 الخاضعة وهي الاضطراف فان قد تسلط الربان على الدرهم
 بالذات مع بقاء كل منهما على صفاته الاصلية **وهو** عكس
 معنى انه من باب الغلب على اصطلاح البيانين **وهو** للباغية
 في كونه قال بعضهم ان اختيارا كان كل من المختلطين هو مضمون
 بصفة صاحبها كيف يحصل الدلالة على المبالغة المذكورة
 فكلنا انصاف كل منها بصفة صاحبها انما يجب وضع
 اللفظ والدلالة على المبالغة بالنظر الى الاستعمال البناء
 على ان الابع ادخال الباء على ما هو الكثير منها من قول
 والظاهر ترك قوله كل من المختلطين هو من الابع والاكفاء
 بان يقول لكن عكس المبالغة في كونه فان لما الدلالة
 على الخاص عرف يدل على ربط جملة بالآخر ربط السببية
 ولهذا قيل ان هو وجود وهما ليس كذلك هذا وانت
 ضحية ما لم يكن هذا الاضطراف لما ذكره العكس و
 قوله للمبالغة إشارة الى التكتة الموحدة كما رداورد
 وطالم حق الكثرة على العلة المختصة اعني المبالغة عقل
 عنها صاحب الكسف فصفق التوجيه والعلية لا يلزم

سعد

كماله
 كماله

تدبر في المقام وقال القول بسبوع دخول الباء على
 الكثير مع عدم مطابقتها للمقام يختل به المرام وذكر
 من الهامش لان ما في الواقع كونه النبات تكبير من
 العنصر من الماء كما افاد صاحب الكسف **وهو** هو ما
 مكسورا قبل ظاهره يدل على ان الهيم هو مختلف
 ما في الكسف وليس مما يلتفت اليه لان هذا معنى
 النظم الجليل والزيادة على المراد كما فعله صاحب الكسف
 حيث قالوا الهيم ما تهتم وتخطم الواحدة هيمية غير
 متهمة وكان القائلون عم جمعا حقيقيا حيث نفي عن الخطا
 اللغو ولم يولد كثر **وهو** والمستبره ليس الماء كما هو
 المتبادر في كاف التشبيه **وهو** والاصل قيل معنى
 على اعتبار ادخال الحاف على المضارع للحيروف و
 قيل على ان يكون المضارع محذوف ولا يتم حواكون
 الماء باعتبار ذاته متشابه وان اراده حاله يستدل
 التقدير فالاولى عدم التبع بينهما **وهو** بل الكيفية للفرق
 لما تقرر ان التمثل به لا يلزم ان يكون غير ما دخل عليه اياه
 التشبيه بل كونه يكون مستفادا مما في جزه وليس صحيح
 هذا ان التشبه حال الدنيا في فقرتها وبهجتها وما يتبعها
 من الهلاك والفساد فماسبوع النفا وقال القائلون ان الكمال

سعد

سعد

سعد

وهو علم على النص

كامله

والشبيهة بمثل سبعة الهدية المنتزعة من احوال الدنيا بالهدية
 المنتزعة من احوال النبات الا ان ايام اداة التشبيه بالماء
 لا تخلو عن نوع كسائر ايدى الدنيا بالماء في ان قليلا يروي
 وكثير يردى كما ورد في الخبر انه قال صلى الله عليه وسلم في الدنيا
 وخزنها كالما فان القليل منها يكفى والكثير منها يبطى
 ولا يخفى كون ذلك الامثال يراعى المقام **قوله** وارفا
 في الصحاح وفي النبت ارضية فهو وارف اي نافر زلف
 شديد الحفرة وفي الامثال ارضية بوجه **قوله** فيهم شجما
 اور عليه ان المسكب للنظم يكون مستجاب بحصول الابل
 على سرعة الزوال المقصود بالافادة في هذا المقام وقيل لما كان
 لهذا النوع من احوال على كل شيء وان كان الداخل عليه في
 النظم هو الغاد وليس سيج لان مدقوا الغداء ايضا
 متاخر بل الجواب ان لوانى بالغداء كان المتبادر ترتيب
 الهدية على الاخرة وتوقعها عليها وليس كذلك
 بل هو متوقع على اذاعة العقل ولذا قال القاصم في الحكام
 في قوله فاصبه الغاد فيقول اي الى ام انه فاصم على ما انفج
 عنه في سورة يونس ولا ينافى تلك السورة حكيم ثم منها
 وكذلك كون الغاد فيضو اما الاور فظلم واما الثاني فظلم
 نكتتها كسائرها **قوله** وتنفية عن غافقرب يعني عنه

سعد امير

سعاد امير

كبار

في بعض الكتب

عنه بعد قريب علم ما علم حال الطبيعة الدنيا ونظيره قوله
 تعالى عما قليلا يعني ناديين وما في **قوله** سبق
 له خبرتها اي الانسان وفيه إشارة الى ان استناد البقاء
 الى الاعمال المجازي ومن الناس من اوردوا الابل في الصحاح
 قال من جاء بالخشنة فله عسر امتانها فكيف سبق خبرتها و
 قوله تعالى وانه ايضا عاف لم يرب ولا يدفق فان ضعف
 القناب من مشناه ثم اجاب بان معنى الاية واستغنى اعلم
 يجعلها عسر امتانها في القدر والطن ولا ينافي ذلك
 كون ثوابها ابد لا باد ولا يندفع السؤال بحلها الجواب
 لان تلك الامثال والمضاعفة هو ثواب ولو قالوا لانها في ذلك
 بقاءها واكتفى بما قبلها لم يكن **قوله** ويندرج فيها
 ما قرب به من اريد له ان اخلا في الاقوال في تفسير
 الديات من قبيل الاختلاف في الاقوال الا ان الفرق بينها
 من جهة المعنى والمال فان جميعها داخل في ما عرفت
 من التنبيه المنقول عن ابن عباس رحمه الله تعالى وقوله
 والكلام الطيب منظور لان من فرغ من الكلام الطيب
 اراد به سبحانه الله وطهره ولا اله الا الله والاكبر والاعلى
 ولا قوة الا بالله كونه القوم على يد الخلق في الجلاء
 خذوا حجتكم قالوا احضروا وقالوا احضروا حجتكم من انما قولوا

سعد امير

سبحان الله اراه فانهم المقدمات وهن الحيات وهن المعينات
 وهن الباقيات الصالحات هذا وقد فرغ من قوله تعالى الرب
 يصعد الكلم الطيب ثم يحفل ان يفره ويراد الخس و
 لعلمه فطر بالتقوى به **حوله** وهو فتادة كل ما يريد ان يهد
 هو العام الذي اختاره ولذلك يفره وما يريد به وجه الله
 فلور ذكره اولى به قبل بيان الانفعال لغرض التأكيد كما كان
 انب **حوله** عبارة خيرة في الثواب بالعبادة ليقب اسم
 التفضيل على حقيقة فانه لا شركة للعالم والربيبين بالاعمال
 الصالحة من الثواب بالمعنى المتعارف وجه نظر لان اصل
 الثواب المتعارف ذكره ولا سمي به وتريد العالم والربيبين
 متعبر وما ذكره بعد لتلك جهة في عدم فانه يحصل ذلك
 المذكور وجه كون ثوابا واملادونه الغير وانظر من قول
 الكثر لان صاحبها يامل في الدنيا ثوابه ويحسبه
 في الاخرة **حوله** ينال به الظاهر ان العلم للباقيات والتكثير
 باعتبار الخبر ولو قال لان صاحبها ينال في الاخرة بما كان
 يامل به في الدنيا كما كان احسن **حوله** فنجعلها الاولى و
 نجعلها لان الاذهاب بذلك الجعل فهو خير في الجمل كما
 افصح عنه صاحب الكثر فاما ما نرى في الجمل وانتهى بها
 بان يحصل بهاد منشا واما قال الغافل من الكفار سرور

سورة الاحزاب

تقدم عليه

كلامه

سحر في الجملة كما نرى السج كما قال في اية اخرى وهى
 ترم السج وهى بعد كونها كالعصم المنفوس ومن ذهب
 عليه انها سيرة السج ذهب الى ان يكون يذهب بها
 بان يجعل بهاد منشا فذهب عن صوب الصواب غير وارد
 لانه لم يجمع بينهما في حاله واحده بل جوزه جريان كل منهما
 بنه على انها تكون كذلك وكذا فعل الاضمار التام ان يكون
 الاية مفيدة لغرض استفيد في موضحة اخرى وما قبلها لمانفاه
 بين سرحا لى السحاب وكونها بهاد منشا وانما غايتها لار
 ان يكون اولها كالعصم المنفوس ثم يزداد تغنى اخصيه
 كما انها بهاد منست وانها اجزاها واجتماعها كى
 كما انها ترم السج كما نراه وكحقيق الكلام في قوله منشا
 على سورة البناء **حوله** ويوم الفجر ولا يخفى ما في التغيير
 من ذلك اليوم بهاد الطير من النسبة لما تقدم **حوله** وحلى
 بهذا يكون الواو الحالى من فاعل من او مقول والربط على
 فزادة البناء للمفعول يتعين ان يكون من القام مقام العمل
 وانما جعلت الواو الحالى على هذا الوجه لانه جعلت للعطف
 لم يكن معناه النسبة الى التسيير والبروز بل بالنسبة
 الى زمان التكلم فحتاج الى التاويل الاول وذلك لان معنى
 الافعال موصولة للارضة المحصورة التي من زمان التكلم

كلامه

وما قبله وما بعده فاذا استعمل مطلقا زاد بها تلك الازمنة صيغة يمكن
 من بعض الحواسي ويرد حواصر الكسف ان الغرض حاصل
 جعلت للجملة حالا او مطلقا ولا يمكن ما قبله يمكن ان يقال اذا
 كان معنى الخبر ما ينسب اليه فان الحكم يلزم مقدمه على التفسير
 والبروز ايضا اذ هما موصوفان حده والمقدم على المتقدم
 على التفسير مقدمه على ذلك التفسير لان معنى الخبر بالنسبة الي
 زمان الحكم غير متحقق **قوله** غادره السبل لا يترق في مواضع
 مستقوة **قوله** وفر بالباب والفتنة يظهره الانتفاض من
 الحكم الى الغيبة **قوله** سيبه حاله بحال الجز والسفارة
 بتعبير كونه تيمثلية وقد سبق مثله ذلك وكلامه غير قوله
 لا يعودون بل يبارونهم استعارة من بعض الخبز على السلطان
 يكون تارة ليبارونهم وتارة ليعرفهم وانما كان التسمية هنا
 بالاعتبار والاول لانه انما سبب المقام ولا وجه لما قيل سببت
 حاله بحال الخبز المعروفين على السلطان ولا حاجة الى ما قبل
 لا يعودون بل يبارونهم انما الحارة اليه اذ سببت حاله على
 بحال السلطان المعروفين عليه **قوله** مصطفين بلا يجب
 احدا وقال ابن الكمال مؤخر من قبله الى ان صفة حاله
 ورد في الحديث العي جمع اسم الاولين والاخيرين في تعيين
 واحد صفو قائم عشرين على العشر فاعلمه عطفه هذا قال

سعد افندي

كمال افندي

كبرياءه

كبرياءه

السعد افندي

قال مصطفين لا يجب احدا وقال صاحب اللسان وغيره
 ولا تحتلطين فلما تعرض فيه لوصف الصف وتقدم
 فراه الحديث وكان اراد ان عليه مجيها في الصاحب
 الكسف الالان كلامه مضطرب اذ لا خلاف في انه اراد بما
 قاله معنى مصطفين ظاهر من برهانهم كباير كل واحد
 وهو مع ما فيه من نفي الاضطرار المتحقق لما ظهر عن الارب
 وصرح بصاحب الكسف وهو من كون المطلق عبارة عن
 الخبز الحكم المزج وعدم ظهور وجه العود عن الاثبات
 الى النفي البصوح خارج عن قانون المناقاة كما يدري ائمة
 بالفاد وايضا الصف المنكسر والنظم اما بعض الواجود
 المتعدد وبالفرقة والتميز فيبطل الوقوع في مخالفة
 الواضحة اللهم الا ان يريد الا هذا التفسير يتقضى على الاثبات
 فان الاوكد انما لا يوافق بعض المفسرين اي مصطفين
 كل امة صف وحق يحصل الجواب الالان ذكر الحديث عمالا
 برس له وجه والواقع ان المعنى عطفه يكون ترجيح
 لكسفة فقال قال مع انه ورد في الحديث يعرف
 الكسفة يوم القيمة قلت حركات الحديث فلا يجوز
 ان يعرفوا ثمانية صفوا واحدا وتارة صفو كما ذكره ابن
 العاد وغيره **قوله** يكون حاله اي مقولا لهم **قوله** او اعلمنا

حاشي

كماركاه

ابوالعراق

في يوم زوالنا يوم نيز الجبال الفذ جثونا وورده
 الفاضل ابن الكمال بان لا يجوز ان يكون عالم في يوم
 نيز لانه قبل الخسار عليه قوله تعالى فاذا فرغ من القول
 بغيره واحده وحملت الارض والجبال فذكرنا ذكره واحده
 وهذا القول يعود ورة صاحب الارشاد ايضا بان بعيد
 من جواز التبرك الجليل قال سيف لا بد من ان هذا
 القول هو المقصود بالاصالة وهو سائر القواعد مما ذكره
 المتعلق بما قبله من العوض دون تسمية الجبال ولا تدلالة
 الآية على تقدم التسمية غاية الامر انما هي التسمية والاروق
 يوم او وقت واحد وهذا لا يقتضيه ذلك لعموم بان يوم
 التسمية عبارة عن زمان محدد يعبر عنه بقوله من التسمية الاولى
 ويدخل فيه التسمية الثانية وما يقع عليها ان قيل يوم
 التسمية الثانية وان كان يوم التسمية الاولى بعينه الا انهم
 بان البعث عند التسمية الثانية قلنا نعم الا ان الدنيا لا تستحق
 عند التسمية الاولى من اهل البررة رضي الله عنه ان يقول الله
 قال طار في ايامه تعالى من خلق السموات والارض خلق
 الصور فاعطاه من اجل قنوه وانشعه على قبره فاض بعوه
 الى العرش حتى يوم التسمية فيه يوم بر صفة فيه يوم لا يبقى
 عندها من الحيوة غير منشا والحدب وذلك قوله

ونفخ في الصور فصعق من في السموات وخر في الارض الا
 من شاء الله وفيه دليل على عدم انتهائها الدنيا بالبقاء
 من شاء الله من الطمانين فيها وقوله سبحانه يوم نزل الرضفة
 نبتها الرادفة صريح في كون ذلك اليوم جامعاً بين الخلق
 فكما انه لا دلالة في تلك الآية على كون التسمية قبل الطر
 لا دلالة فيها حتى فيه على كونه بعد فهو يتجس على كلام
 الاحتمالين واما بعد من الجملة لا استدعاء ذكر قوم
 لان الكبرية منه كونه في سياق الرد على منكر البعث
 فالقصد بالاصالة اجابته والتعبير في هذا اليوم كونه
 كاف في الدلالة على تحققت القصد في القواعد ايضا والقول
 بان خاص المتعلق بالعوض دون التسمية منسوخ بل الام بالعكس
 لما ان القائل بوجوبه والعارض فيه فانه المودع عليه
 مع ما فيه اى في تقدير القول الواقع حاله من غير حضوره
 يقال عن حضوره مقولاً انه وقلنا لهم كما نرى من الكار ما
 يتيسر الجاهل الغفلة الكريمة **قوله** عزة لاسم معظم
 الحار والولد قدم حقه الوجود لانه المكتسب لما قبل الازلية
 من ميل زوال الدنيا وانشائها او كونه افضل واظهر
 من جهة البنادرية اذ لم يصفه الا بانه يكون المعنى
 لقد حتمونا احياء بعيد بالنسبة الى الاول وقبل الارتباط

سنة الف

ذكر العوج الثمان بقوله بل زعم الابرار كما ينار عليه لقوله
 فان قيل ليس هذا مينا الا ذلك العوج قلنا لا لكفاية
 قوله لقد ضيقنا لاستلامه معني اصيلنا كما اثير اليه و
 مراد من بقوله ذكر بيان المعنى او المقرب دون المزج
حوله وبل الخوج من فقهه في فان بل الافرية كما تكون
 لا بطل العجلة الاولى تكون لجد الانفال منها الا ان
حوله صحايف الاعمال انما يلفظ المعنى الى الالام لا يتوق
 لقيامه لا بل على الكمال ككتاب **حوله** او في الميزان
 كما قيل ان وزن الاعمال يوزن كتبها ووزن الاول قوله
 تعالى فاما من اوتي كتابه بيمينه الاية وقوله تعالى لا تعلم
 صغيرة ولا كبيرة الا احصاها قبل الوضوء في الميزان انما يكون
 بعد ذلك ليظهر ان الجنة اكرم من الجنة او بالعكس
حوله خافين فلان الكفاية الخوف من وقوع المكروه
 مع تجوز ان لا يقع والواد في قوله تعالى وبقولون للحمار
 ووبلنا عبادة من ومع فقهه ومعنى الويل للمالك
حوله ينادون بملكهم الذي يهلكوا اي يهلكوا بملك الملكة
 والمعنى بملكنا اصغر في هذه الاوان حضورك تشبها بها
 يستحق مطلوب قبلا حذبه والارسل على ان لا صلح له الا ان
 وتظهر باخرة على العباد وقيل النداء لمخبرتهم كما فهم

كما رآه

كما فهم قالوا يا رب كحفتنا انظر واهلكتنا و هو مع ما فيه من ان
 الحذف قال عز مثل هذه السمكة **حوله** حال هذا الكتاب
 نقل عن ابن البغاة ان قال فرس لام الجرحه ووجهه بمائة الا
 انهم ساروا في قوة العجب وسرقة الكعب يقولون على
 بعض الحكمة **حوله** هنته يكتفي بها من الحفلة السنة
 مكتوبا في الصحف قال القائل من الكمال وجروا ما عملوا
 من جز وشر حافرا بوجوده في الخارج على ما دل عليه قوله
 فقال يوسف يصد الناس كسنا نالوا الاعمال لم يوجد
 في الكتابة لانه اعادوا للعنف السابغ وانت خيمه بان لا يوجد
 في الاخرة كما عملوا من جز وشر الا في الكتاب وعمل ما وجدوا
 جهرا ما عملوا على حرق المصنوف فلما يكون اعادوا للسابق
 ويكون تناسر لقوله ولا ينظر اليك احد **حوله** فيك على
 ما لم يفعل فيه نظر لان مقتضى قوله لم لا يغادر الا ان يكون
 المكتوب على فوق الاعمال فيلزم ان لا يكون هذه الكريمة
 سورة لاقارة زيادة المعنى فالاولى لا يعاقره غيرهم و
 لا ينقص من زواجهم **حوله** او يزيد في عقاب الامم
 لعله اعترف على بان هذا التقية بل ايم منبذ الاقر ال
 واما على منبذ بل السنة فلما كتب الله الى الظلم
 بتعذيبه بلا ذنب فان قال مالك المالك تصرف في ملكه

عوض

كما رآه

حافرا
حذره من حاله

وعلى الص

سود الص

كيف ينادى وليس بمسئوم لانه سبحانه لفق الظلم عن جمل
 جلاله في موضع من القول الجمل في تفسير يعرض هو
 بهذا الاغراض لانه لا يتصور ان يقال ان المراد يفعل
 انه امور لما هو ظلم ولا يكون هو ظلم بالنسبة اليه تعالى
 ففعال ان العصور فيه ولا مثل هذا النسخ ولقد جاء
 بعضهم عن ذكره قائلاً انه سبحانه اراد بقوله ولا يظلم الله
 ربك احداً هو اعلم بمراده انه لا يفعل احداً ما يكون ظلماً لو
 صدر عن العباد ذكره على طريقتي التخييل وعندك عجزية
قوله لكونه معدومة قبل اراد بالعدو هنا ما يتوقف
 عليه صحة الدليل قبل والافضل ان يقول المتعلقة بالصور
 المقصود بيانها على خط بيان الاطلاق المقفلة على ما
 يتوقف عليه وهو الدليل من اصطلاح اهل المعقول و
 المراد بها في امثال هذا المقام ما لا يتوقف بالامر المقصود
 بيانها ظاهره لظلم القولين **قوله** ما يستحق على المتعجبين فيقول
 ولا يطلع من اعقلنا قبله الاية **قوله** قد ذكرنا في التبيين
 والاستفهام فالامر المقصود بيانها شائعة الافخار و
 جمع من المتعجبين وهي انه لا يخار **قوله** او لما عين حال
 المفوراه يعنى الرجل الذي جعل الله جنيناً وصابه **قوله**
 نهدتم بعولاً وازب لهم مثل الحياة الدنيا الى قوله ويوم

سعد الله

سعد الله

والذين يدعون ومنه صدر الرقيب **قوله** من انفسها اعطانا
 والضمير اخلاف الدنيا والاراد المال والبول **قوله** حال
 باختياره يعني حالاً مؤكدة من المشئني **قوله** فخرجهم اذ
 برك السجود والكتاف ومنه خلق عن امر ربهم فخرج عما
 اروه بربر من السجود وجبال الاربعين للماء وبعدهم
 انفساً في السجود الذي عم المملكة فوجعته وهو الاية
 كاستثناء وليس عن حكم السجود والحصل حال الاربعين حقيقة
 وجعل عدم اشتغال الماء حوزاً يمكنه قبل وفية نظر
قوله لان كان جنيناً في اصله قبل ان يتم المملكة فالجنين
 منفصل وقيل هو منقطع والبيس ابوالجين فخره في ذكره
 مع سجده المملكة لاذية لهم ويؤيد ما روي عن الحسن
 ان قال ما كان البيس من المملكة فقل طرفة عين لمكان
 من الجن الذي يتولد من الجنان وهو ابولجين واصطلاحاً
 ان ادم عليه السلام اول الانس وابوه وبعض العلماء
 بعد ما ذكر هذه الرواية قال واصول ذلك ما قبل ان يغلى
 ما خلق الارض خلق الجنان من خارج من نار فخلق نسله
 وهم الجن فاسكنهم الارض فبعدوا بها طيباً ثم تكلمهم
 البين والحد فاضلوا واخردوا صنعت الله تعالى
 اليهم جنات المملكة فنهطوا الى الارض وحارب يوم يوم

سعد الله
 منع ع

سعد الله

ومرادهم من وجه الارض الى السموات الجبال وجوارح الجوارح
وسواها ليس هو صفة من ينسبهم من عند الملكة و
كان مغورا يغلوها بالالوان من غير اعتبارها فاما كان مغورا
فمنه بالتقليب تلوار امر الملكة بالسرور فيكون الاستثناء
منفصلا ولا يتصلح لانه على ذلك القول لا يكون هو بالوجه
مثلا وكم يتم نقل ذلك لبعض من الفاضل من الكلام ان قال
في رسالة المسماة بالقول ان ابليس ليس من جنس الملك
بل من جنس الطين لان الاستثناء في قوله تعالى الابليس لم
يكون من الساجدين منقطع قطعاً لانه على تقدير الاتصال
بغيرهم عدم كونه من الساجدين في قوله الابليس فيضيق قوله
لم يكن من الساجدين واما على تقدير الانقطاع فتقبل قوله
لم يكن من الساجدين واما دلالة الاستثناء على كونه
من الجوارح اذ لو كان من الملكة لكان الاستثناء منقطعاً قطعاً
مع انهم عليه بان فيه خلاصه ووجهه فقال اما ولا خلاف ان
جوهره بانقطع الاستثناء ثم استدل به على كونه من الجوارح وهذا
تعليل في الاستدلال اذ الامراضات كونه من الملكة او من
الطين والاستدلال بالاولى على الاتصال وبالتالي على الانقطاع
واما ثانياً فانه استدل على الانقطاع بانه على تقدير الاتصال
بضيق قوله لم يكن من الساجدين وهذا الاستدلال غير تام

كلامه

كلامه

تمام اذ على تقدير الانقطاع ايضا يلزم ما ذكره واما الاتصال
وجوهه ضعيف لم يذكر في مواضع الخطبة الا في صورة الطير و
امانا لنا فلان كلامه صحتنا فحق ما ذكره في تفسير سورة
البقرة حيث جزم هناك بان اتصال الاستثناء والكلام صفة
كيفية ونقطة الاول اناس من عدم التبرير في الكلام فانه
اراد الاستدلال بتبعين الانقطاع في هذه الآية على
كونه من الطين وهو لم يرد في قوله او الاستثناء وكان ذلك
خفي على المتقرب من حفظ الظهور فاعترض عليه بما يرد
على نفسه عند سهل السعور واما الثاني فلانه اخبر
بجوابه امر الاتصال في صورة الانقطاع وبغيره في قوله
بخطاب صورة الاتصال فينبغي المقصود وتضعيف ذلك
من غير التعرض لبيان القدر او وجه الضعف في معنى
واما الثالث فلما اوردت من ان المدعى كونه من الجوارح
دون الاستثناء فالتناقض انما يلزم ان لو كان ذاتها
في سورة البقرة ان كونه من الملكة جازيا عليه وليس
كذلك بل قال استثناء متصل لان تقدير الكلام صحيحا
والماورد بهم تبعاً لابي ليس فانه امتنع على الجواز
وتسليم نفسه ورفها في المأمورين تبعاً لادارة الكفر
بذكر المتبرعين كما اتفق في قوله تعالى انبأ الى قولنا

قال وهذا ما قبل ان الجب ايضا كما هو مأمورين مع الملكة الا
 انه استغنى بذكر الملكة عن ذكرهم لانه اذا علم ان الاكابر مأمورين
 بانته للواحد على ان الاصاغر ايضا مأمورون به **جول**
 اعقب ما وجدته قبل فبان ان اخذتم اولى ليس عقيب
 ما وجدته بل بعدو بمدة طويلة فالانظر ان الفاء يجر واعتبار
 فان اخذتم اولى بعد ما وجدته مستعد واجب عن الاول
 بان المراد اعقبها على ما يذكر في قوله فيجاء بقاد
 اخذته على ذلك ولا يخاف من اخذته بعد ما وجدته
 الثاني بان الاستعداد لا يستفاد من الفاء بل هو عين الكلام
 الذي يقبده الهمزة لا يندفع بذلك الجواب لان مناه
 كقول النقيب ناظر الى الاعلام ومبنى كلامه ان كونه ناظرا
 الى وجود تلك البنية والاعراض على هذا ومن ذلك
 هو لا يكون معناه واعتباره من افعال القلوب ليس يتأخر
 وايضا يماه من قالوا ان يقال اعقب علمك بعدد
 تلك البنية عن تخلفه كما وقع في بعض التفاسير **جول**
 او ابتاع ان لم يكن له اولاد قبله وفي كره النسخ ياولو
 فكان الولد بمعنى المرزوق قوله وابتاع عطف على
 طريق التفسير فلا حجة بقوله فتادة هم تولدوا كما تولد
 بتولدكم وليس مما تفتت اليه فان هذا عمل شنيع لا يتصور

سعد اهدى

سعد اهدى

سعد اهدى

تصوره من المصنوع ولو نزلنا وقتنا ان احتمال فرد
 حوز فتادة به زعم الايقان بمراتب الكلام والحجاب
 ومن قال بل وجه نسخ الواد ان الولد على معناه حقيقي
 والمراد للذرية الاولاد والابتاع معا بطريق الجمع بين
 الحقيقة والجاز فان المصنوع ان نوعية القائلين به غفل
 عن قوله وسامه ذرية جاز لان العبارة في نسخة ذلك
 مع انه تحلف باراد **جول** وتبدلوا نهن قبل الفهم
 مع الاستبدال في قوله دون فان معناه مجاوز
 عنى الهم وهو عين الاستبدال والامر كذلك وما قبل ان
 معن الجاوزة لا يستخرج من الجاوزة لانه قد يكون
 بالكثر كما ان يقال ارادوا ابدا اكثر من جعله نظرا
 للمصدر منه فخطا اذا لارتياب في ان الجاوزة عن الشيء
 تستلزم التكرار والافتكاك فلما تصور معها التكرار و
 العوز يجوز كون التكرار معنى البدر دعوى لا فانظر
 بهما في حنهما من بداهة ابطال **جول** نفق احضار الميسر
 و ذريته فان حلفه بعد خطبتهما وقوله واحضار بعضهم
 خلق بعض اسارة الى انه كقول تعالى ولا تغفلوا انفسكم
 ار على ان البعض نفس الاخر لما بينهما من التعلق و
 الاتحاد **جول** ستمه و قبل لما كان الحامل لهم على

سعد اهدى

سعد اهدى

سعد اهدى

سعد اهدى

عباد ما بعد من دونه اسلمين و ذرية فكان كما نهم عبد
 و لذلك قال صلى الله عليه في جواب ابن الزبير لم يلزم عبادة
 الشيطان التي امرتهم بتركه و لكن لا يلزم هذا الكلام لفظا
 تعالى بشر الظالمين به لا و لما ذكره المفسر في تفسيره و انباء
 من دونهم في خبره و لعل الاولى ان يقول رد الاحتياط في اوتيا
 من دون الله باصله و وجه قائم اقامه صلى الله عليه و سلم و الله تعالى
 في العبادة فلان لا يصلح الافراد بالعبادة اولى و اجاب
 بعضهم بطلب ما تقدم و بان جعلهم شركاء لله لا يستباح
 ان يعبدوا الله تعالى ايضا بل يكون عبادة المؤمنين قائم
 عبده و تعالى فاذا عبد المؤمن غيره فقد حصل شركا
 في العبادة و بعضهم بان الاستدلال بالنظر الى حاله و
 مقتدم و اما الاثر فكيف نظر الى الواقع لان الله تعالى
 لما كان الها حقا مستخفا للعبودية لكل احد فاذا عبده احد
 لواقع غيره فقد جعله شركا في الحقيقة قال و هذا غير
 المتداول المذكور و كما بما فاسد اما الاول فله ضرورة ان
 المراد بالعبادة عبادتهم و اما الثاني فلان المصريح
 بجعلهم هذه شركاء في العبادة و ذرية العبودية ثم نقول
 في تحقيق المقام على وجه نظر الاوامر و باسناد التوجيه
 لما كان الله تعالى امرهم بتخصيص العبادة بوجهه الكريم و عدم

سنة احد

سنة احد

و عدم اتباع الهوى و كانوا صلوا على جلا ذلك من
 الاثر كقولهم فقله كان امتثالهم لا امر و اتباع الهوى
 منهم ممكن في غيرهم و فضلا عن استبدالها و جوارفة عظيمة
 و سلطانة و حيث اطاعوا امرهم في العبادة من
 حيث لا يعرفون فلما كان الاثر بالمطابقة في تصف
 بصفات الالهية من غير تلك الصفات ليشبهن في
 صفتهم في طاعتهم بدل طاعة الله و اعلم انهم لم يبادر
 في وجوبه **جواب** فان احتفاء في العبادة بتقليل حصوله
 بالنسبة المذكور **جواب** موضع التميز اذا اصل و ما كنت
 متخذهم عضدا **جواب** و المعنى ما شهدتم خلق ذلك
 اي لم يخلقهم و بزعمهم و ما و فتم على اسرار ملك
 فلما رد ما قيل في قوله و ما خصتم بعلومهم ان الفهم
 هذه المعنى من حق اشهادهم الخلق ليس بظاهر قال
 الفاضل ابن الكمان يجوز ان يقال فيه لا ريبا في
 و احباب الهية و المتجوز في علم العبد و هذا انما يجوز
 على اقره المغيثين **جواب** و ما خص بعلومهم قيل في
 احارة الى ان الشرف و احتفاء المستوحية انما يتحقق
 بالعلم و لعله اراد بيان ما هو كذلك في نفس الامر
 فلما ينقص مجال عرفنا هذا **جواب** الى قوله لو امتناه

سنة احد

سنة احد

سنة احد

بتعاقب النفس كافة وطعا فقول المعنى دون النفي فان زاد
 على النفات المعلن تنكر العلة **حوله** فانه لا يثبت في ان
 اعتقد احد قبله ان اعتبار الاعتقاد قائم بما يتاخر
 وزد الضمير فلا وجه للنفي ابتداء والهيبة في النعم اذ
 المعنى لا يثبت بعقول جنابنا ان اعتقد لديني بجملة سواد المعنى
 او لم يؤمنوا **حوله** لم يثبت متعلق باعتقاد **حوله** على الاصل
 من عمل اسم الفاعل **حوله** بالاشباع اي بضمين ومغناه لا
 يختلف باختلاف جمعية واخراد **حوله** وكقولنا فلان المراد
 به الاعوان كما وقت ووجه افعال المفرد متوجه كونه
 اليت في سياق النفي كما ذكره بعض الفضلاء والقول بالية
 لا يتجسم ذلك في صورة كونه جمعا والاصل في القوات
 التوافق مما لا يسع **حوله** واصفاته الزيادة قبل اي على
 هذا الوجه وهو الظاهر فهو مبتدأ وعلى نحو قوله والنتيجة
 لتعليق الاشياء بالجملة والماذا جعل كلاما معا بالاشياء
 فاجاب كذلك على صفة الوجه واما على الوجه الاول فتقول
 بالنتيجة خبر وعلى نحو قوله لتبتدأ ولا فاعله لعدم الحاجة الى
 اخارة ان الاضافة على زعمهم لان ذلك مخرج من الالية
 وعلمك محيط بان الاضافة لا يتصور ان تكون حقيقيته
 واقعة على ما هي عليه في نفس الامر من على زعمهم لا غير

سبح الله

كما يراه
 التوفيق
 سبح الله

واعتباره قيداً بارتحاب العقبة اي والاضافة الكافية
 على زعمهم ليس امر او اذ ذلك وحل المعنى بها حيث ان
 يقول انهم شركان لانه مستفاد من الاضافة لا من النفي
 بل ان ذلك من معنى اخر اي نادوا شركاني في احتقاق
 العبادة الذين زعمهم انهم تتعاقبكم وما قيل ان ذلك كان
 المراد بان كل واحد من عبدة ربه تعالى لا يكون كالمستغناء
 عن زعمهم بل منهم جزء فعوله شركاني من الالوية تعالى عن
 ذلك عطف الكيل والذاتي بوجهين ليس عن فهم لان الكبر
 يكون ح من الالوية والاضافة بهذا المعنى ايضا على زعمهم
 فيكون المحذور المار ذكره ولو اعتد الكبر من قوله سبحانه
 شركاني في العبادة وحمل متعلق الزعم كونه في الالوية
 كان الواجب ان يقولوا انهم يعبدون شركاني وحمل شركاني
 في كلامه مغاير لشركاني في النظم بان يكون هو في العبادة
 وذكر في الالوية تكلف للاظهار ليس هو ان فيه نظرا
 من جهة اخرى **حوله** من ربه في ربه والاصوب سواء
حوله ههنا كما يكثر الامم ونحوها في القاموس ههنا كمن يربو
 منع وعلم لكن كونه من ربه يربو عنهم طوعا وعية او لامه
 من خوف الخلق كما ذكره قبل وفيه الامح باعتبارها من
 علم ووجه العلماء من نقل هذا ثم قال عربي كبر الامم ونحوها

سبح الله

كما انتم

فانه من على

سبح الله

كما انتم

انما اذا كان بكلام يكون اسم مكان واذا كان بفتحها يكون
 مصدرا ميبيا **جوهرة** وهو النار والكنز بمعنى وصلنا بينهم
 واودياهم اوديت جهنم هو مكان الهلاك والغدا باليد
 من كان سبكون فيه شيئا وان القاصم ناز واد وجن قيل
 عدل ذلك لان الشك لا يلازم ذلك المعنى فيه ولعل وج
 العود بعد افعال التمتع الكون واو واحد ولا يلازم ذلك
 المتخالف لما ثبت في اللغة كونه اسم مكان بمعنى الهلاك معني
جوهرة او عروا هي في شدة هلاكها مفسية اليه فيكون
 من قبيل الطلاق السب واردة السب ويكون للوجب **جوهرة**
كلودر **جوهرة** قبل ايمان الوصل بينهم فقوله اول وجعلنا بين
 ميرزا والوجع مصدر والماعل الوجود الاول فهو فقوله ان
 ان كان الجبل بمعنى التفسير وان كان بمعنى الضيق في ظرف
 جعلنا او صفة للفقول قدم عليه للاهتمام ورعاية للقول
 فقوله **جوهرة** فاقبوا وقيل ظل على ما فاتهم جيران رونا
 من بعيد فقلوا ذلك ولم يمتحنوه فلما طعنوا رفته وذهب
 القاصم اليه الكمال الى ان المعنى راد صاوت كان بعد فظنا
 انها ما خصم في الحال قاله والجزان الكاف في جهنم ويطون
 انها ما خصم من ميرة اربعين سنة والموافقة ملازمة
 الشئ لسنة ومنه وقايح المروبة والاولى بعد عن سباج

كما افسد

كما افسد

سباج السباج باه ولم يجرد عنها موقفا والثاني بغيره
 موافقها فان اسمها فاعل موضع الحال **جوهرة** بتالي امته
 الجدر كالجدر والملك **جوهرة** حضوره بالباطل القبيد به
 لاقتضا وحضوره المتقام والافالجدر لا يلازم ان يكون
 بالباطل الا ترى الى قوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن والما
 قوله تعالى فجادوا بالذين كفروا بالباطل فلما يقنع عدم
 الظلمة على الباطل حترسوا به ذلك التبر لا يقتضي ان يكون
 من باب الجور اذ يكون القبيد للتاكيد كما في امثاله **جوهرة** والايام
 التي بذلك لتوضيح المعنى اذ ادعى الى التقدير لان منبه قد
 يتعدى الى المعنوي الثاني بنفسه فقوله اعطيتهم عالا ومنته
 شره كذا في بعض النسخ وقيل يحتاج الى التقدير ومنه قوله
 بغيرها بغيره الحرف والابصار وفي النظر اما ذلك اذ
 لان حرف حرف الهمزة وان قياس مطرد وكلام واجب
 الكسب حسنا من في التقدير اليها وعدم التقدير حيث قال
 وما منع الناس الايمان والاستقرار **جوهرة** وهو اول الامر
 او التوان ذكر احتمال عدم وقدم الاول لكونه كثر متكسبة
 بالمقام فان سنة الاولين متفرقة على عدم الايمان
 بالذي المبسوت اليهم فخر قمر على الثاني فقد قمر ثم انه
 قد سقط حرف من نسخة بعض الناس فقال جعلها

سج راره
كالقوس

الوسود افسد
ساجد

معايد واحد و في بعض التقارير او القول بكونه **احول**
 غير المتبول في بعضهم سوال وجوبهما قال قلت لا يمان
 بحيث يسوع من الذنوب فلا حاجة لها الى الاستغفار قلت
 وكذا ذنب الكفر وذلك خروج القارة خارج عن قانون الوارث
 والخطاب وقد ورد بان الايمان منتفص الاستغفار والتمنية
 من ذنب الكفر وسائر الذنوب لانه قد علم على ما هو من قبل ذلك
 فيكون بمنزلة عطف التقوى ومان المراد من الذنوب الذنوب
 الصادقة بعد الايمان فتكون المغفرة ومان من ان تؤمنوا
 ويستغفروا من الذنوب بعد الايمان يعني ان التمسك على الطاعة
 ولا يخفى الاطمع بين الايمان والاستغفار على الذنوب السابقة
 خوفا من غضبه وطلب المغفرة لا يمانه ان الايمان يجب
 ما يسوع من قبل فيه فانه جليلة وهو تشبيه على الهم المتعظ
 والتعظيم اليه بعبادة والتمتع بتمتع النعمة والاعتقاد بوجود
 جود الايمان والتصدق **احول** الاطلب قبل سبب طلبهم
 سنة الاولين عدم ايمانهم فان جعلوا الطلب سببا لم يلزم
 الدور واصيب بل المراد بالطلب سببه وهو تقويمه وعنايته
 الذي جعلهم طالبين للغيب بامتنان قولهم اللهم ان كان هذا
 هو طريق فاطمنا علينا حجارة من اسفاه او امثاله بطلب العلم
 وليس من يتقن اما ولا فلاحا فنتفهم لعدم ايمانهم ايضا فلو

سنة احد

سنة احد

سنة احد

فلو حصل سببا لم يلزم ما فرسته واما ثانيا فاطمنا لا يخرج الايمان
 مامن من الايمان الاعتقاد بل ان تامين سنة الاولين و
 اما ثانيا فاطمنا تشبهه بطلبه تشبيه على ان عدم ايمانهم يؤكدهم
 الى احد من الايمان فلو كان هذا من غير تعلم جعلوا طالبين
 له اما على سبيل التكميل لا وبذلك سقط السؤال لان منناه
 كون الطلب حقيقيا لا ايضا تامين ان ليس من يمان اللهم
 ان كان هذا هو طريق فاطمنا على ان سبب من قبل قول الوالد لولده
 الذي عصاه من امر من يدعيه بانه لا يمانه ولا يمانه الى ما
 قيل في الجواب ورد في كتاب الجواب ان المتقدم على الطلب هو
 عدم الايمان في الزمان ان يبول عليه فلا يكون هو المانع له
 والذم تبعه الطلب هو وجوده بعد الطلب وان طلبه تامين
 الا لعدم اعتقادهم بحقيقة الاسلام لا لاعتقادهم باعتقادهم
 بحقيقة لان كثير منهم جافوه ومع الاعتقاد كما في طالب
 وافر ايمان بطلان حوزته من الاعتقاد وقد احتجت بحقيقة المالك
احول او تقديرا ان تامينه من تقديرا من تقديرا على
 هذا يكون الاية نازلة فيمن فطر من المؤمنين هم بدر واحد
 وارتقاه بعضهم قائما اذ لا يمكن ان يكون له علم بطلبه فانه
 يتفحص المالك جميعا مناد على ان المصدق كما من وعلمك
 تحبوا بعض هذا الراي فان من عدم امکان تخصيصه ان

سنة احد

سنة احد

سنة احد

بهذه المقبولين لم يقع في عهد علي بن ابي طالب وسلم سنة الاولين
 والاشكال التي يخرجها الواصف فيها على هذه وليس فليس
قوله حذف المضار إنما اتجه الى حذف الضار اذ لا يمكن
 جعل اتيان سنة الاولين مانعا عما يتم فان المانع تغير
 المنوع واتيان الغزب متاخر عن عدم ايمانهم بحرف كثيرة
 هكذا قيل وبناء كون الايمان كجذارة مانعا والاولى لان
 اتيان احد هذين الايتين لا يكون مانعا لاحققه كما هو
 الظاهر ولا يجاز الانقضاء العوض الا بان يرجع الى احد هذين
 العوض فيكون ترتيبا لا يتقدر **قوله** عن انواع الى الخ وبقية
 لقبلا وقوله على الحال من الضم الى معاليق للغزب وقوله
 او العذابي معانيها وقيل الخلق من كليهما على ان
 يكون معاليق من باب المفعول والابحني ما في **قوله** والحاجز
 خص بالانذار بالكفار لان الدرجة الاولى في حكمه الاسرار
 من لم يؤدب وفاق الصلوات والباطل لاجل التكبير كما سوفت
 وما قيل لوان جازيتهم بالحق في امور الدنيا او ينسب قوله
 ليدحضوا بالحق لم يعبر عن ذم **قوله** وذكر قولهم للرسول
 اعرض عليه بانه كخالق لقوله يا قاتل ايات والسوال عز
 اصحاب الكهف وقيل المراد بالجدارة والامانة باللفظ
 هو اللد في الضم وهو قوله وذكر قولهم معناه الاصطلاحي

العلم بالسور
 وتبنيها في
 قوله

سنة اوله

سنة اوله

سنة اوله

سنة اوله

وهو ترتيب مقدمات فائدة لجد الازام واجب ايضا بان
 ذلك اشارة الى الاحاطة المدلول عليه بقوله بصرفه و
 المعنى وبجادله الذين كفروا بالباطل اقله الايات والنزل
 المدعوي لربيع المرسلون ويكون ذلك سببا لاحاطة الخ
 غ مقفه وهو قولهم للرسول ما نتم له وليس هذا ولا ذاك
 اما الاور فليقدم بعد الجادارة في النظم والامانة في التفسير
 مع ظهور ما في الخبر على الاصطلاح في التكملة بل عدم الخ
 واما الثاني فخال الاحاطة ترتيبت على فعل الجادارة بخ
 منه وليس فضلا ولا فولا حتى يكون متارا اليه بذكر
 الى هذا فادما في به في المعنى بل الجوار ان جلا الكفار
 لم يكن مقفرا على ما ذكره الاقراخ والسوال بل جعلته
 قولهم ذكره ضمن قوله وذكر ذلك من قبيل الجادارة **قوله**
 استهزاء فيكون وصفا بالمصدر وبالفتنة **قوله** وهو ما يشبه
 بباور وعليه ان المشهور في كسب اللغة انه ذموا منه وا
 بالتشكيل والتخفيف فكلاهما مصدرين وقوله تعالى ومن
 ظلم وارد على العرف فان المراد بمثلية نفع المساواة
قوله فلم ينكر في عاقبتها اشارة الى ان المراد بالمتساو
 عدم التنكر في عاقبتها والنكته البالغة **قوله** بتقليل
 للعواضهم ونسبهم فالعوض الفضلاء هو من يتبط بقوله

كما اراد

سنة اوله

كما اراد

كما اورد

ويجاد الذين كانوا على انه تغليب الامراء على ملوكهم على ما كان عليه
 وما بينهما من قوة ودم اظلم حمله سعة فتعرف في القبح حاله ورد
 بان يعيد والظاهر من هذا القول هو ان اظلم لونه وهو دونه ان
 يفهمه الى الايات باعتبار المعنى ولا يخفى ان ما ذكره في ترتيب
 الحكم على ما افتراه للمفسر وتؤيد تخار هذا لبعض الملائكة
 والسيما في ذكر التسوية حال التجادلين فالنظر الى جانب الامم
 استخرجت المعنى فكل وجهه هو قوله **قوله** للمفسر فان
 قريب من ان المراد بالآيات التواتر وقوله لا يفهمون تأمل
 الى قول الحقيقة ولا يسعون الى تقليد **قوله** جزاء وجواب
 فان معناه لو دعوت فكلوا جزاء ظاهر واما ان جواب على
 الوجه المذكور فمعناه ان من انزل من الله اسل مسابقة في عدم
 الاهتداء والمرتبة على كونهم عليه على وجهه بهذا لا يتناقض
 لقبه السؤال فان على هذا الوجه اوجه وانه ظاهر لا يحتمل وكنت
 الخو من محنته بذكر قوله كما كنت ارضي خلافا من تناقضه
 مع طائفة بعد ان قيل جزاء لمراد هو معقول اذا ما تكون
 جوابا طيبا فهو قول فالاولى ان لا يذكر قوله كما كنت كما
 لم يذكره جارا وممن قوله عز وجل حفظ لا يخلو عن زينة **قوله**
 مالي لا اذعم فقيل وان تدعهم الى الهدى فلن يهتدوا
 قيل من انزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عز وعدهم حتى يعقد

سنة اورد

يقدر بهذا السؤال ثم اجيب بان حين فوط بمثل قوله تعالى
 فاحض عن عقل عز ذكرنا وقيل منته صلى الله عليه وسلم
 من قوله سبحانه وان تدعهم الاله فذبحوا عنكم وكانوا يسمعون
 في الصواب اما الاو فقلنا لا يتحمل ان يكون هذا جوابا للسؤال
 مفروض في ذكره ثمانية في سورة الفرقان اما الثاني فقلنا ان
 هو الجواب بعينه والوجه ظاهر وهو ما ثبت عليه وان ثبتت
 قلت لماذا في ذلك اذ ان جعلنا على قلوبهم الاية على انهم
 من الالهة المقصود بالعبادة والهداية المتضمن لمنه صلى
 الله عليه وسلم جوزهم وصم على اهتدائهم ان يكون بعد قطر
 للعبادة وكما قال الى الاذعهم فقل وان تدعهم الى الهدى
 الاية **قوله** تعالى وربك العقور ذو الرجوع من الارض وانما
 من كبر الامام وايراد العقرة على صفة المبالغة دون الرجوع
 لان المعقرة من كبر الحمار وهو قال في قوله تعالى ربك كما
 يتبين من الغضب واما الرجوع فمنه مغاير ايجاد ولا يظن
 تحت الوجود الا ما يتبين من ولقد نقل النبي صلى الله عليه وسلم
 الامام ثم قال هذا فرج دقيق وسأخبرنا عن نقله على ان
 قوله ذو الرجوع ايضا لا يخلو عن مبالغة وكثير ما ورد في قوله
 عقور جمع لبقط المبالغة في الجائنين وفي نعلق العقرة
 ربك عز وجل المتأخر ايضا نظر لان مقدرات الله تعالى تتشابه

سنة اورد

سنة اورد

الرسالة اورد

صفحة افسد

لا فرق في ذلك بين المبعي والمنزوح وقيل علمنا من قوله
فترى الغفار يا كبريد لا زالة العقوبه سمع مصفها والرحيم يبر
الانعام على الخلق والى المبالغة في جهة مقصودة في مقام
الانبات في عرك المبالغة في مقام كونها غير مقصودة هناك
وانهم في قوله تعالى غير متشابهة وما وقع فيها في
الوجود واستناه برحال التطبيق واورد بعض العلماء اعلى
كل من هذه الاقوال شيئا قالوا في الامام معلق العقدة بانسان
لهذه العلة يقتضيه عدم النهاية في كل ما ينسب اليه
تعالى في صفة المبالغة وليس بلانز بل يمكن ان يقتضيه المبالغة
في الامور المتشابهة ايضا فجزا ان يكون اطلاق الرحيم عليه
تعالى لكون رحمة مبالغة في الكثرة بالنسبة الى غيره تعالى
مع تناسخ فعل الرحيم ووجه المعترض على ان ذوال الرحيم ايضا
لا يتبعه مبالغة ليس بصواب فان ذوال الرحيم غير الرحيم
الارحيم والرحيم ليس في اوزان المبالغة وحكم الجيب بان
المبالغة في جهة مقصودة في مقام ما منظور فيه فان
النسب ابوري لم يقبل ان دور رحيم في كبريد الموضع مطلق
ان بكل هذا ايضا على المبالغة حتى يجمع ما ذكره بلانز
ان مقتضى ما ذكره الامام ان لا يستعمل الرحيم بصيغة المبالغة
اصلا اذ الرحيم فعل لفظ وفعل مالا نهاية له بخلاف ذلك

كلمة افسد

وذلك بالظهور وورد رحيم في مواضع من القرآن العظيمة
وليس الامر كما زعموا ولا ظهورة ان قصد الامام
الى بيان النكتة دون استبعاد صيغة المبالغة عدم التناسخ
فيما خلق به كيف واكثر اسما وصفاته الناطقة بالابصار
والانبات واردة على اوزان المبالغة فكل ما حكمه كلامه عليه
على مثل ذلك اذ كان ظاهرا في منزه الصواب والماضي لظهور
مراد النسب ابوري على قوله ذوال الرحيم على معنى الرحيم كما يشاهد
دون الرحيم وذلك يمكن من جهة الامام فلا يلزم ان معنى
الرحيم ذوال الرحيم بل يعقل ان معناه ذوال رحيم وانما قالوا
فقال مراد المعترض من معنى هذه النكتة والى حصول معنى
المبالغة في ذوال الرحيم وبشأن لفظ المبالغة في الجانبين
ويعد الحجب حصولها لما ذكره من العلة لانها فاقوه في
العادة وما ذكره هذا المعترض فثبت على الاستعمال اليقين
بطلان نفع كلام الامام ضعيف لظهور استواء امرى اللغوة
والرحيم فان جاء رحيمه سريته مثلها والذوق متشابهة
لا حاله فكذلك ما يرتب عليها مما لا لها في الحسن والقدرة
وان اراد ان مراد بعض الذوق بالظهور في التار وهو
يستعمل صفة لانها في جانب الرحيم فان نفع
الجنان لا يتقطع عن بعض من رحمة لانها لها ولا ذكر

فانه لم يتعوض الكلام في ذوال الرحيم ومنها
لا يفيد ذلك الا ان يدور
ظهور غير المبالغة في قوله
دعت مائتة من رحيمه
صحة الكلام

من باب اللفظين الذين عليهما في البناء على المباشرة
 في غير ذلك المعنى واحكام اعتباراً في ذلك المقام ايضا
 وهو بانها يكون شيئاً ان لو كان حرفاً بين ذكراً وتيناً
 الصفتين في هذا المقام وبين ذكراً في غيره بازاءة
 والنقصان وهذا ضروري البطلان ولا وجه لاعتدالهم في
 فروع الغفارة فانها لا يوجد كلام المعترض لانه يمنع التماس
 بينهما بالنقص والترتبة وهذا الاعتدال حكيم غير المتواضع
 وان اراد بوضع المباشرة في كل منهما فهو كما لا يخفى به
 ارباب التحصيل لانها في معناها اللغوية مطلقاً في ذلك
 معناها الاصطلاح ومنه كلام الامام والمعترض في اللفظين
 الاصطلاح وقد عرفت بما سبق ما في قول المعترض وحكم
 عليه بالدفء واما قوله لو ساعد النقل فليس في خبر
 لانه ان اردت الفوق بتعلق القدرة وعدمه كما هو ظاهر فلا
 وجه لاعتداله وتعلق القدرة به المتساوي ايضا نظراً وان
 اراد ان هذا الفوق وان كان جائزاً لكن لا يريد ان يكون
 مسبوقة بقلب من مالم يتفعل به **حوله** الموصوف بالرفعة
 قيل ان يقل موصوف بالرفعة ان رتبة ان في حكم المعرف في
 افعال المحرم ومنها هذا القول الغفارة لان المبلغ **حوله**
 تعالى لو يؤاخذهم بما كسبوا الجمل لهم الغضب ان لو

غيره بعد

غيره في السابق

سما حدس

لو اراد ان يؤاخذهم الجمل لا يخفاهم غاية الاحتقان حيث
 انصفوا باسداء العذوة لرسوله صلى الله عليه وسلم وبادوا
 باسائه لواعضه واية سجانه وقال صاحب الاركان ولو
 يريد مؤاخذتهم الجمل لا يخفاهم كما قالوا وابتار
 صيغة الاستقبال وان كان المعترض على المعنى لا فائدة ان
 استغناء وتجمل الغضب لهم بسبب عدم الموافقة فان
 المضارع الواقع موقع الماضي بعيداً عن الفعل لانه
 مشعر كما حقق في موضعها من غير ان يكون **حوله** تعالى في
 دونه نقل من التيسير الى ردول الله تعالى وقيل الى من
 دونه الغضب الى استنطاق الكافي بان فيه دلالة على
 ابلغ وجه على ان لا يجرى لهم ولا يخفى عن كون
 مجازاً والغضب كيف يرى وجه الخلاص والنجاة وقال
 بعضهم بل الاول ان يعود الغفارة الى العبد اذ يحسن انتظام
 الكلام في هذه السكتة جارية في هذا الوجه ايضا سواء جعل
 الحودس زمان او مكان ولا معترض لان يقال لمن يجرى
 من دون يوم بدر ويوم القيمة نجاة نعم لو قال الغفارة
 اليه بانها تكون موصوف به لغيره وتم عزه لانها تكون
 افعال الفاعل بل رجوع الى العذاب بقوله من الغفارة
 فليجرح الاقرب واستعمل **حوله** او مفعول مفعول على

الحوادث

سما حدس

مستلوا وضمير راجع الى اهلكتناج والنفقة اهلكتناج الفوز
 اهلكتناج من فاكه والنفقة اهلكتناج الفوز لم يبرح
 بما يوافق المزوج قال المصنف جعله مفعولا وعلى تقدير وجود
 مضانها اليه والوتر مضته على كلا الوجهين وقد جوز ابو
 جيان ان يكون خبرا واهلكتناج جلية حالية كقول تعالى فقل
 بيوتهم ضاوية **قوله** ولا يدرون نفقة مضان فراهما ما بال
 يقال واهلكتناج الفوز وتلك الحجة بالوتر ويجوز ان يكون مجازا
 عن اهلها قال ابن الكمال وقد ذكر في نقد النضاف وفيه
قوله فترتب ارضه على اهل مكة وفيه اشعار بان الآية نزلت
 في حقه وفيها اشعار بعلية اهلها كتحريمها وبنو اهل مكة
 ابن عصفور على حذيفة لما وانهما التبت بمعنى جبر لان القواف
 لا دلالة فيه على العلة وفي بعض النسخ انما افوز استعمل للتقدير
 وليس المراد بالوقت المعين بل زمان ممتد من ابتداء الظلم الى
 اذوه وانما ذكر مفعولا ظاهرا لانه لا يفرق القامه لئلا يذهب
 العوهم كل من يرب **قوله** لا يعلمون وقد معلوما على ان يكون
 المهلك مصدر او الموحى وقد قيل ولم يعكس الاستحالة على
 كلفه لانه لم يجعل كليهما مصدرا وجعل كليهما وقتا مستغرقا
 ان يكون للزمان زمانا وقيل لم يعكس لغا المفعول ولا
 فلا فيه كيف وقد جوز صاحب الكفا والرافعيين قالوا

سماحة

كما كان

سعد

كما كان

قالوا الاول **قوله** لا يتناخرون منه ساعة ولا ينطقون
 التي بذكرها والا فالحسب للمقام نفق التناخون فقط كما نقل
 صاحب الكفا من حيث قال وقد معلوما لا يتناخرون عنه
 ونطقه بقره ولا يفرون ابتداء الغراب عنهم مكتفيا به و
 بذلك تبين ما في قوله من قال لم يذكر جوارسه ولا ينطقون
 مع انه المهم الا يرس الى قول المصنف ولا يفرون ابتداء الغراب
قوله ولذالك سماه فناه فان معناه ان الرجل السوي بابيه
 فوجه التسمية ظاهر من ابتداءه لانه حذرت وجهه كما فهم
 وقيل كان ياخذ من العلم والعرب بسبب التلميذ فتش
 وان كان شيخا **قوله** وقيل لعبدوه منته المصنف في الحقة
 المشهور او لما لم يعرف له عبد ولقد ارتقاه صاحب
 الكفا في ابيه بقوله صلى الله عليه وسلم ليعلم احدكم فشاكي
 وفتناي ولا يتل بعدد مني وفي الكبير هذا يدل على
 انهم كانوا يسعون العبد فيش والار فتاة ولا يذهب
 عليك ان ذلك الحديث على خلاف ذلك والامامية
 الى النهي والوجود اما التسمية على ان الحقيقة بالعباد و
 اذ في الطلاق ما يورث الزمان والامم ولقد ذهب بعضهم
 الى انه لفظ استعمل مكان العبد بناء على ان الغالب
 في العبيد كونهم قتيانا واستدل على ذلك بالمرتب قائلما

سماحة

سماحة

قوله امر على الامم

كما كان

لو كانا نقتضيان مراد فيمن كانا لثمة ووجه وهذا كما تراه
 في خبر الخبر اعترض اوجبان بالان الحاة نقول على ان حذو
 جركان واخواتها لا يجوز وان والدر بل على حذو الاما جاء
 في التمر واجب بان الدر يدور عليه كلام مخاة الزهراء خلافة
 قالوا ان لا حذو اخبار افعال ان انقصة غالباً **جور** وهو
 السبق قبل الادانة في نفي النوان على هذا ولعله علم من لا تراو
 من اخبار المدح من غير ورويان مولد ووجه فلما بلغنا في بيتها
 يدور عليه وقار جنت العطاء لوسلامه عليه يكون من قبيل التورية
 المتقالية وليس ينبغي اذ لا يرتاب في انهم السبق وان الحال
 من كل من ذكر في هذا الموضوع سيما قوله من سلمه لثمة لغتنا
 من غيرنا نقول انفسا هذه الايات اذ في نظرية على ان حاله
 كانت حال السبق وهذا المتفاد المدور عليه صارت قرينة صالحة
 وذلك في غلبة الظهور بحيث لا يلتبس على مراد ان تصور
جور في قوله عطف على حاله بمريدان الحار والكلام معاً بل ان
 عليه **جور** حيث انها مذكورة في معنى السبق في بعضها انه
 قالوا انما قال الله والناس الى العتور والحردية وقوله
 عليه متعلق بالادانة والتميم يعود على الخبر ووجه الدلالة
 ان الوصول الى المكان لا يكون الا بعد السير **جور** على ان حتى
 ابلغ هو الخبر قبل متعلق حتى حاصله ان التقدير لا يرجع من حاصله

سعد احمد
 سعد احمد
 سعاد احمد
 كمال احمد

سعد احمد

حاصلها من ابلغ وجعل من المبتدأ انباء على التخصيص المتصور
 وببعضها يطبق بين الاسم والخبر من قبله والاول ان يقال ان الابطال
 تحذف والتقدير حتى الخبر ولعله كان يجوز للمصلح ان يقول
 اصله لا يرجع من غير حتى يبلغ على الاستناد بالخبر من ابلغ و
 انقلب بالفعل الاول مستحب لانقلاب الفعل الثاني في وجهت
 اعادوا فلان المقصود المعنى بان لا يرجع عليه من العبارة ان لا
 يكون من باب خبر الخبر ويكون المعنى لا يرجع من غير حتى
 ابلغ بما ذكره من الخبر ولقد فعله صاحب الكتاب في فتح قائل
 وهو وجه لطيف وعلى ما ذكره القائل بان ان يكون حذو
 الخبر بهذا خلف و بذلك ظهر فتصور صاحب الارشاد حيث
 قال ويجوز ان يكون اصلا الكلام لا يرجع من غير حاضر حتى
 ابلغ مع سلمة طريقه العلامتين وكان العكس لفظ
 لبطان ما ذكره حيث حكم بالوقوع في القول تحذف من الابطال
 ونحن لا نرض بذلك ايضا بل نقول حتى ابلغ ليست
 جملة منقطعة مما قبلها حتى يرتب ما يلزم الجملة المستقلة
 الواقعة جزا واما ما نانا فليظن انه لا يجمل بعض وهو في
 بيان ترتيب الخبر حتى التثبت من غير الاستناد بالخبر
 على ان لم يسمع من احد ان يقول من غير حتى ابلغ هذا كان
 في الرمن السابع من قبيل الاستناد بالخبر **جور** فانقلب

القول هو واحد

الفرض في الموضع والفضل من الغيبة الى الصلح **حوله** قالنا عليه
 من الكبر والبرحمي بلغ ما امرنا فقيه حرمه من الغفول
 الغير الصريح ووجه بعضهم ما قاله صاحب الارشاد امر لا تقارفا ما
 انما يصدده من الصلح و**حوله** ما بين الشرح قال ابن الكلب
 الكواكب بمرتبته قال السدي تم نقل خبر الحسن واقرضني عليه
 بانها لا يلبسها ولا يهزها صحتها لا احوالها ولا عفاها من حرمه
 من تناسي وهي بالفضل جامعة الجوز اجمل المدن القديمة واردة
 بما قاله ابن كثير في تاريخه في حرمه حوله واما قال ابن كثير
 انه ينافر فقيهه وبعزضه لموسى عليهما السلام حين سلم عليه
 واتي باضطرار السلام نداء على انه يسلم على اهل طاقته لم يكن يحرم
 فارس واروم لان تلك الارض ارض من ارضه بل هو بايعت
 منها ومن مشاء السلام ومعدن الاسلام واجب من الاطراف
 بان اجتماعها والكان من الحيلط الغزلي الا انه يعطى ما قاله
 الشيخ حكيم بعبه عنه وانه بان كتب الجبار لا يبايعه بخلافه
 واروم من جانب اخر مرة اربعة ايام وهو لا يدع الجوز
 الذي لم ينفذ موسى الخليل عليهما السلام وزيغ ما ذكره في التمهات
 الخريف بان اتفاقه كتب التفسير عليه باي ذكره وان
 بخوفه من غير معروف لم يذكر في من عمن الكتب المشهورة
 لما وانه على ذكر الحار هذا ولا يجعل ما ادعاه من التاثير لا

كما في نسخة
 الموالع والكتب
 كما في نسخة

نسخة
 نسخة
 كما في نسخة

بالامور المذكورة كما هو الظاهر ولو سلم انه ذو اخصر عليه السلام
 فتمت له ذلك بغير علم على ان المذكور في الكتاب في نسخة **حوله**
 وقيل الجوزان قال صاحب الكنى في هذا من يدع التفسير والامر
 كما قاله في ان فلان قال في ابلغ من بعد **حوله** كما في نسخة و
 المطلع التسمية في السند وفيه ما ذكره في فعله في العباد
 وانها لا تال من بعضها **حوله** او ابره فيلزم من قول الا انه يعني
 نفذ وقيل من بعض **حوله** زمانا طويلا قبله يعني ان الحق
 بنا حاز في الرقان الطويل واحد ما بينا المختلف فيها وذكر
 ضبطه **حوله** الا ان اعني زمانا فيكون او لا يعني الا
 ان والاشهاد في العلم الاحوال قبله وانما لم يجعله بمعنى الى
 ان لا يلم منه ان يكون موسى عليه السلام جازا بل هو في
 بعد ربه وقتنا وليس كذلك وانه الهل من ان يحق **حوله**
 و**حوله** من نقل عن ابن عطية ان قال وما نرى قط ان موسى
 انزل نوره بغير الاق هذا الكلام وما اراده به **حوله** فليج
 بها على انها الغفول الكسفي بعضهم بهذا القدر وروا
 بعضهم في النسخ او في العجيب يوم العيون الخا وفتح النكس في
 العجيب كما للمعنى الا وفتح هو والنكس في الخي فقالوا
 هل نقل احد عجا او اخطاها وليس يستقيم فانه لو كان لا
 لوجوب النقل فاجيب او على الشان لا فاعل ايضا والفضل

كما في نسخة
 نسخة
 نسخة

نسخة
 نسخة
 نسخة

بالواو والقدر من الموت ففظا في البر فاخذوه ونقول
 المعنى المعطوف عليه بالفاء العقبية لا بد ان يكون كما يشاء
 من الكلام السامون كما في قوله تعالى قلما بلغنا فان المعطوف
 عليه المقدر هو فترتبا عيسى ان لم يبق من قوله موسى الغيبة
 لا ابرح الية وفي قوله قالوا فاسان اقمي ما يراد بنا مع المعقول
 فقد جرت اساننا اذا لم والمقدر فيه اعني ان كان جازما
 اقمي ما يراد بنا علم قوله قالوا فاسان اقمي ما يراد بنا
 ذكر لا يستعمل في هذا المقام سواء جعل المعطوف عليه المقدر معطوفا
 بالفاء ام لا فاعلم ان الفاء ليست فضيحة بل قوله فاخذوه عطف
 على نسيانهم غير وانما وبيان حيوية حاصل من مفهوم
 الكلام وقدره يؤيد اختيار المعنى ما روي ان يوسع في حيوية
 وهو نوع في البر ونسي ما روي فان قلت برد الوال على هذا
 ايضا لا دلالة له على الا لا يخاد ورفق قبل النسيان
 والنسيان بعد الاكثار قلنا الواقع قبل النسيان هو الحيوة
 والواقع وذلك لا يستلزم الاكثار فهو بعد نسيان الموت
 الغيبية عدم ارقام ما يريد ذكر حيا ولا يندفع بما لا يجيب
 لعدم سواد المعنى **قوله** نسيان فقد اراه وما يكون من اشارة
 على النظم بالمطلوب يعني ان موسى عليه السلام نسي فقد اراه
 والواو عنه ونسي موسى ما يكون من اشارة يعني في قوله نسي

كذا
 كذا
 كذا

بهذه الحالة لخصونة الواو على النظم بالمطلوب كما هو الظاهر
 من قوله اذا اقتضت الموت فاخبرني **قوله** مسلما هو قوله وسلب
 بالنهاية وقيل ان جعل سلبا في الية كما سلب وهو المنقح الكثرة
 يدخل فيه نسيانك من الية من الية والاسراب في الية فهو
 بجواز عن هذا لانه بمعنى الظاهر صرح بالجوهر وادخل عليه حاله
 بقوله مستحق بالليل وكان المعترض عقله قوله المعنى في
 سورة الاحزاب كبر وبها زادوا اقتصاه فغيره على الغيبة
 بالاسرار فان هذا قوله في الية لا يجاب في بيان من ظاهر
 على قوله غير الجوهر ولقد كلف بعضهم حيث اجاب بل ان الية
 في الحقيقة بمعنى النسيان في الارض على وجهه كما قاله الجوهري
 وسائر ارباب اللغة وغيره بالماز تنبيه المعنى الخاد الذي هو
 من لوازم الية في الارض منها فغيره قوله المعنى معناه الحقيقة
 لا الخادكة المعبر في نسيان الية ولم يدركه ليس يحسنه قال
 المعنى صرح ما في قوله الية في الية وهو نسيان الية المعنى ادوات
 كونه من سلب الية وبما عرفت من الاقتصار نسيان ما
 في قوله من قال يعني على بعض التقاير والافالم في قوله سلب
قوله ونسب على المعقول الثاني في قوله ونسب
 على الحالة في الية المستتر في قوله في الية فهو المعقول الثاني
 في الية المعنى والاشارة بهذا الى ما بعد

كذا
 كذا

كذا

سعد

سما احمد

الموعده فانه وان كان جازما فهو سفاضا هكذا قيل ولا حاجة
اليه فان العلم الحاصل بجزءه اجزاء الغيب سبب الى ذلك الغير
قول ارايت ما دلتني ارايت ما سقمتا به فثقت الارب
مخدوف ارايت الارب لو طال الارب على اصحابي او موصولة وطال
الاستقامه مقدره والمعنى ان الخلد في دواني كيف سميت الموت
بمرتبه فاني سميت الموت وليس المقصود حقيقه الاستقام بل
هو على منوال الغر اجدهم لصاحب اذا نابه حط اديت ما تابني
بريد ذلك تمولي ووجب صاحبه من وازد مما لا يهد وذنوب
فلا تلفت الى ما في الارشاد والقران صاحب الكذب ارايت
بعض اهل بني والمراد التبع للاختياره في ذلك كما قيل **قول** دون
نهد ارايت انما سمى بملكه في العجا الزبول في مشاطه **قول** بما
رايت من الراء للامانه وهو حاله العلم المضاعف اليه وهو
او يدرك معنى بديركمال وهو اذ ذكر ميزاب التفعيل مع كلف
الغلاب كذا في الكسح والحل ما في الارشاد وفي اذ ذكره بدونه
الكشاف من حضور الساجه وهو في معنى **قول** فقل
المتجاه بها بمكنا فيما رتبناه في التكلم وياياه وما انسانيه
الارسطهان فانه ظاهر في كون المعنى ان هذا الامر الجيب السان
ليس مما استقر اليه النسيان الناميه من فله الميلاء و
عدم مزيد الهمام فهو بمره السيطان وان لا غير **قول**

الوالعده احمد

الوالعده احمد

في اعراض على علمه
الغيب

اسماء زيد

اسم حليب

سما احمد

سعد احمد

في اعراض على علمه

قول وقد اعترض بعض الناس بانه اى شئ اعجب لا حوت
صار صابعا ما كل من بعضه وقال بعينه وعند نوح افر
وهو ان موصوله العلم لما استغفل علم نفسه اذ لا اتمه تعالى
قلب صاحبه العلم القوي كالتبها على ان العلم لا يحصل
الابتغية تعالى وليس بيني **قول** واخذ اب ناسه
اى لغة جماعه الاغشيه **قول** يفتن نفسه قبل غيره
كذب لانها سبب اسناده الى بوشع الا ان يكون ذلك حجابا
الى منقح من امور وهو ما اخذ فما قيل مصداق بيته
النسيان الى السيطان ح الكلام فانه لا يسيبه له في هذا
ويجوز ان يقال ان كناية او مجاز عدم الاعتراض والافتحار
تعدوا ولا يخفى ان هذا الجواب مما يقتضى تفرغ النطق والبيانات
وبعد التسليم لا يكون الاستناد اليه نائبا للفتي والنزول
بل الامر بالعكس كيف وسان النور اذا ظهر فهو مفرغ
هو السعد بسيدان الكسايير وانبات ان وجوده الريف
اذا اظلم وطبع مفرغ من النسيان فليس علامه الخبز وبين
سبيل الكفاية بل المعنى الجيب بالمقام ما قد سناه **قول**
اولا ان عدم احتمال القوة هو في نظر لا يخفى **قول** سبيلنا
قال ابن الكمال انما لا يجازى قاله انما كان يجازى لوجه
من المكمل وهو في بعبارة محتويا او لا يكون لبعض من وجعل

كما كان

صفة السيل ان الكرا العجايب ليس بحال السيل وايضا لو كان
 المعنى ذلك لفضله واخذ في البرهنة العجايب واجب في الاول
 بان كون حال السيل عجايبا في محنة ومع الثاني بان في ذلك
 السيل من اصفته ان في محنة من جعل في البرهنة حاله للمعنى
 تشبها بها لبا على ان المعنى الثاني من جنس الامور الغريبة
 وفيه تشويق للمعنى على ذكر المعنى الثاني وفيه الفكر المعنى
 للتأكيد المناسب للمعنى فهو اوضح البساطة وكلها هي
 من ان ما ذكره في وجه كون عجايب ليس يستقيم فلا كلام في البرهنة
 والطيرة لا يكون قائما بالاتخاذ قطعا وهو كلام كيقطف على
 ذلك وقيل في رده انها ليس حال اتخاذ السيل في البرهنة
 قبل الاتخاذ المذكور ولقد مر بعض القادرين الى الخواب قائما
 لاصحبه الى كون ذلك حال الاتخاذ فان المعنى اتخاذ في البرهنة
 بسبب هذه الامور لا يتعد في حقان مقصد فلهذا التامل اكثر
 من ان يحصر ويدل في وقتان كون صفة للاتخاذ بمعنى
 كون صفة للسيل او تشبها فعل المعنى وموجبت و
 المتبع في حاله من وجه تلك العجيبه وينتاز كما او غار في
 من المعنى في قوله او موسى عطف على المنه في قوله او قبل
 الفعل موسى عليه السلام والمعنى اتخذ موسى سبيل الموت في البرهنة
 يتبع من اولها الى آخره وهذا الوجه مع ما ذكره بابها قال

سعد احمد

سعد احمد

سعد احمد

قال ذلك ما كنا نفي وقد علم صاحب الكشف قولنا
 في رد المتقدم وليس بذكر واجب بان ذلك قد يكون
 استثناء فاجاب بالمتأخره ولا كما في ذلك فاختار وجهين
 احدهما ان صاحب الكشف لم يقل ذلك في صورة كون الابرار كخا
 لفظ موسى بل كون عجايبا لما قال عليه السلام وهو الذي كور في
 الكسب دون الاول وكلامه ذلك وليس من غير ان كان
 عن موسى عليه السلام بعد قوله قال ذلك ما كنا نفي بغيره في
 تكلم على قوله والفعل موسى عليه السلام ونوع اورد ذلك
 فاجاب بان هذا استثناء لما قال بعد بيان ما فعله في ثلثهما
 اذ لا من اد للموال حتى يجر اعتبارا كاستثناء في سبيلنا في
 الى هذه الكرا اذ قلت لاحد قال فلان عندنا سبع كواكب
 فاجاب باذني في ان يقطع من كلامه بعد ذلك وهو ان
 يكون بيان المتبع جوبا عند السؤال في القول ودم بغيره
 في المقام المتبع على الجواب ان الكرا باقية لان ما صدر من موسى
 عليه السلام يكون مجيء قوله واتخذ سبيله في البرهنة
 ما كنا نفي فالظاهر من قوله قال على قوله واتخذ سبيله على
 الكلام في سبب ارتضاة من باجد له ودرج دون ان كان
 فنقول وجه ذلك انه يستلزم ان يكون المتبع من السيل
 حفظه ولا وجه لذلك ولا لم يتعد في الترتيبا من انفسه

سعد احمد

سعد احمد

سعد احمد

صفة لم يلفظوا الى ابراهه ورده **حوله** لان اشارة المطلوب
 فلا يرد ان يقال ان المطلوب غيره وهذا التقيد لا يكتفي بل لابد
 من الموت قبل التقليل ولو قال ذلك واكتفى بحسب وكفى وما
 استكمل على الضعيف هذا التمام وهو ان النفي من الجموع على كون
 غذاها الموت وانها ما كانا اكلها بعضه وطلب بقية التقدير
 به فكيف يتحقق هو مع كون المطلوب من ذلك ولقد لاح على النظر
 بعض ما ينسب للطلب والامساك ادى الى اسباب العيوب **والمقتضاه**
 خصوصا قبل بعض ان مقتضاها الابد اما مصدره فزق اثره
 تبعه فيكون مقتضاه على المصدرية او مصدره فزق الابد
 وبينة فيكون مقتضاه على الحالية كونه بمعنى الفاعل عم قبل
 هذا على تقدير ان يكون مقتضاه بلنفا التثنية معطوفا على
 يقصدان وانما ان جعل مقتضاه على التثنية فيكون من الواو ايضا
 وانت مطلع على ما فيه الفراء وميتقن بان مقتضاه
 معطوف على يقصدان معبره مقتضى انه لا غير **حوله** حتى انما
 العترة قبل ريبه الى ان فاد فوجد فسيو والتقدير حتى انما
 العترة فوجد لان كلام المصنف على انه غاب مقتضاه وان
 ساعده المعنى وكان القائل من ان امثال هذه المقدرات
 كلام الله تعالى فوقع فمواقع **حوله** على انه الحرف واسمها يكون
 اسم ثابت بالحيث وانما الجهور وفي تفسيره من الكمال

وقد حسن المصنف لم يتبين هذا اليب
 ولم يتبين كون الحرف مقتضاه فان كانت
 ولم يتبين كونها بالاجماع قلنا لا يتفق
 فكيف يمكن الحكم بالاجماع قلنا لا يتفق
 به ولم يتبين كلامه

سورة حمد

الكمال وروى الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انما هي الحرف الا انه جلس على حدة
 بيضاء فاستزنت تحته حرفة والوقوف هنا وجه الاضيق قاله
 الخطابي **حوله** هي الوبى والبسوة لظفر القول على ان الحرف
 بنى عند الجمهور وهو موقوف للمشهور وغير الامام انما قاله الاكثر
 على ان ذكر العبد كان نبيا واجتوا عليه بوجه منها ارتقا
 قال ابنه ربه عزنا والرحمة هي النبوة بدليل قوله تعالى
 ايم يتحسون ربه ربهم ربهم ما كنت تحوان يلقى اليك
 اكتب بالاربعه رب ربك ثم قال ولما ظن ان يقول سلام
 النبوة رحمة اما الامامة ان يكون كل رحمة نبوة ولعل صاحب
 الارشاد مقتدره في ذلك الا ان رحمتها قال في الوص والنبوة
 كما يعرفه بتكبيره واحتماسها بكتابه البكره ولا يتحقق عليك
 انه ليس بمرتبة الاعتراف كيف وطرفه من الله على عباده
 رحمة من عبده وقد كثر ايضا بقوله تعالى وعلمناه من
 لتخطا بناء على ان التعليل غير كونه انما يجعل بالنبى و
 بقوله وما فعلت غير امرى انى فعلت بوجه ان ما روى ان
 موسى عليه السلام لما وصل اليه سلم عليه فقال وعليك السلام
 يا نبى بنى اسمك قيل فقال موسى هو نوح هذا فقار التمر
 بعثك الى وبقوله موسى عليه السلام هل اتبعك على ان

سورة حمد

مقتضى قوله تعالى
 ثم يتبعه قوله
 ثم يتبعه قوله

الاول سورة حمد

تفلسفي اذا بنى لا يتبع غير النبي في العلم ومصطفى بان العلوم
الضرورية تحصل ابتداء من عنده تعالى واما الاخرى فيكون
يكون الهامه سبحانه وبيان معرفته اياه بتوفيقه تعالى فيكون
ان يكون من باب الكرامات واما العلم بغيره في السور التي
لا يتوقف النبوة عليها وليس في شرطها هذا ولعل المراد
انما قال ذلك بناء على اتفاق الجمهور على ان الخضر في القاف
على ان النبي كما عرفه من قول العرطس والاشيقان انما عرف
النبوة ان لم يكن نبيا عند كسر اسم العلم **قول** وهو علم النبوة
وذلك مستفاد بقرينة الحال والقام **معا** على شرط ان
تفلسفي قال بعض المفيزن على هذه الصلوة ولا يكسبه تقدير
الشرط ولا يربط في ان معنى مثله هذا وليس هو في قبيل العقيدة
لما هو في الكلام والافني لقوله على هذه الصلوة وهو **قول**
قول وهو في موضع الحال من الخلف لم يتجاوز غير المتكلم لانه
يكون في غير له صفة كون على غير ما في له **بذلك** فيكون **قول**
ومعقول على العايد كقولك ان النبي سيرة الموصول
قول بانها فعله ان اردت رسدا ويجوز ان يكون الجمله استئنافا
وانما في العلم وكوز صاحب شريعة جواز ان يتعلم النبي ليس له
شريعة ارسدية بنى في الوحي وتبين له في الحاشية ان النبي ليس له
شريعة في ان النبي كان اول **قول** من ارسل اليه قبل ان يرسل اليه

نقله كما في
حاشية
سنة

كما اراد

سنة العبد

اليه فيه إشارة الى جوابه ان العلم ليس منهم ثم قبله ولعل
قوله لا مطلقا يستعمل عند البعض لا يخفى ما فيه فان قبله الاطلاق
راجع الى من بعث لهم للحال من ان ما ذكره المصالح حسن عما
في الكتاب لاختصاصه من النبي في احد العلوم من النبي مثله وانما
يفض منه الى باخذ عنه ووزوما اختاره صاحب الارشاد
في ان لا ينافي نبوته وكوز صاحب شريعة ان يتعلم النبي فما ان
تعلق له بالحكام من غير علم من اسرار العلوم الخفية فان الاول ظاهر
في العموم وجواز اختاره لا يتصلح بالدين من غير النبي بالاختصاص
مقطوع به واخره ما يتعلق بالاحكام الشرعية لا يصح من النبي ايضا
وايضا الظاهر ان جميعه يرجع الى النبي الاخذ من العلوم ان
النبي الذي ليس له شريعة دون النبي الذي هو صاحب الشريعة
ولم ير في ذلك والثاني قاهر في الالفه وايضا لا ينافي
نبوته وكوز صاحب شريعة ان يتعلم من غير النبي ما لا يتعلق له
بالاحكام شرعية فخص النبي بالذكر ليس كما ينبغي ولو كان
منه كلامه لعضا منه دون المناقاة لفسد قوله في اسرار
العلوم الخفية وقد تكلم بعض الناس على هذا الموضوع بما لا
يليق باستوفى **قول** ما لم يكن شرطا قبل ما هو موصول
ان يتعلم لان المعنى بمعنى ما دام وان مفعول ان يتعلم قد
وهو شئ كما يتوهم ولا ريب في ان في بقوم مثله عند التوهم

الموعود عند

في غير من علم
كذلك

كما اراد

سنة العبد

لا يحلر التعلق في الكتاب **جول** كما تجلر نفسه فانه طلب العلم والتعلم
 يكونان معا لا يعلم المتعلم وفيه تعلم لم طلب العلم **جول** غيره
 ففي استنطاق الصبر قبل والادنى الصبر على ما يد عليه
 تود وكيف بعد الالة ويلزم من فيها غيره وفيه دليل على
 ان الاستنطاق مع الفعل وقيل نعمان فان الاستنطاق
 عندنا مع الفعل فيها بمنزلة نفي الصبر ليس المراد هنا انه
 تعالى اراد نفي استنطاق الصبر مع الصبر ولا يد عليه قوله
 وكيف وليس في كلامه ولا في الالة دليل على ان الاستنطاق
 مع الفعل بل في كلامه على ذلك قتل وانما قلنا ليس
 في الالة ذلك مع ان نفي الاستنطاق اذا كانت قبل الفعل
 كما قال المفسر له لا يعلم من هو ليس بحال لان اسم ان
 يقولوا اراد الخلف على السلام بنفسها نفي الصبر فكانها لا يعلم قبل
 وتجمل ان يكون مراد جازاته ذلك والمص شجره وهو
 بجملته اجزاء من الالوه وكيف يتفوه من لاد ان مكة بان
 الخفر انما نفي الاستنطاق لان منها كذا وقد سئل ان لا وجه
 له دعوى ان بمنزلة نفي الصبر استنطاق انما المبالغة لما حصلت
 في هذا المقام وكون الظاهر ان يقال وكيف تستطيع ان
 تصبر من غير نفي الطوب وليل على ان المراد نفي الصبر قطعا وقد
 اضطر في التعبير ايضا حيث قال انه تعالى اراد نفي الجملة عن

سعد احمد
 سعد احمد

عن سلطان لم ينف ذلك ولا يربق ان نفي الاستنطاق مع جعل
 الصبر بمنزلة دليل على الاكابر والمنزلة للمعنى وفيه ان الاستنطاق
 اخبر استغنى عن التنبه عليها **جول** على وجه من التاكيد
 او رد على ان التاكيد هنا بما بين ان اول نفي في قوله ان يربق
 التثنية من لفظ الجمع او يقيد الجملة الالمانية التي خرج ما فعله
 جاز وجوه التاكيد كما ذهب اليه البعض وجوه اخرى في
 الاخير **جول** ظاهر مما ذكره وبواطنها لم يخل بها فذكر
 قال ابن الكمال اي ان جملته على ما لا جرة ذكره مستبعد
 ثم اخبر عن ما ذكره المص صاحب بيان النفي ودل عليه القرآن
 بان ما ناهى ليس بمنكر شرا ولا عقلا وكيف لا يكون انما جاز
 طائفة بجلاء بلا وسنكر بحسب العقول ولم تطل تخفيفه
 الحار من اخبر عن موسى عليه السلام وعدم استنطاقه على
 الصبر بعد ما عزم عليه مرة بعد اخرى **جول** بمعنى لم يجزه
 خبره خبر ذهاب نفي وعلم بمعنى **جول** غير منكر عليه بل
 المعنى ما يصبر معني هذا المقام فانه تكون بمعنى يخرج من اارة
 حبس النفس ومنع عاتقها من الصبر مع هذا النوع وغيره
جول او على سحنى وح لا يكون مفيدا بل في حال اول
 اولى وفر الكسح لا احسن في حال الصبر عطف على صوابه وفي
 لا حذر عطف على سحنى قال صاحب الكسح وانما لم يجعل

سعد احمد
 سعد احمد
 كما كان

لها على ما هو مقول القول على هذا الوجه إشارة الى انه لا تارة للعلم
في المعنى وانما التارة في وجود اللفظ فالجواب بانها ليست واقعة
موقوفة للوجود لتكسب حكمها واخره ولا يبعد قيل ان الواو
في الاصح من كلام موسى عليه السلام فيكون المراد بيان حاله
في القول والحال والظاهر القول يستلزم في الاواب في فكله لا يحفظ
عليه **قوله** وتعليق الوعد بالوعد اما للتمسك بمعنى التيقيد
الوعد بها حقيقة ولما ورد عليه لزوم خلف الوعد في موسى
عليه السلام وهو مناف للوعد اجاب بقوله وخلفه كثيرا لا يقع
في عصيته ويخرج عليه ان الشبان انما كان في المرة الاولى كما
يقوم المراد بان النظم والقول صلى الله عليه وسلم وكان سنة الاولى من
موسى نسبنا فالاولى ان يكون تعليقه الوعد بها كالكتمان
صوتنا للوعد والخلف والجواب بان محمد بن علي عليه السلام
بعد المرة الاولى وحده بالوعد عدم العيصان حتى يلزم بالوعد
الخلف بآياه من كلامه والفتور كذا ان يكون ما صدر
عنه عليه السلام من التزمين الاخرين ايضا سائبا وضع دلالة
النظم والحديث على خلافه مما لا يسع وانها كسند الالهي
يستحق الظاهر على التيقيد بما حقيقة **قوله** فان من امة الفتح
صا عرض عليه بان هذا التعليل انما يقع ان لو كان هذا
الاعتناء بعد ما رأى من التحق عليه السلام ان رأى وليس كذلك

سعد احمد

محمد بن علي بن الحسن

سما احمد

سما احمد

ثم قيل ولعله فهم من كلام الخضر ان ما يصد منه من غابة السالك
ايها الا وكلاهما ليس بمحقق اما لا ولا فكلما خال وعنده هذا
الوجودان بعد صدق الخبر من العيصان واما الثاني
فخلد الاله او الكلام وانتم حيث وصف عليا بالرسول وعده
بعدم في الفتحة للامر مع ما في سيق ذلك من اظهار كمال
الموصى في التواضع على ان المطلوب امر عظيم في حق هذا القول
ليس كما ينبغي كيف وعلم عليه السلام محيط بان النبي المصوم
الذي اراد الله بالهزيمة اليه ابتداء وانفسا العلم منه
ببره ان يباسبه ما فيه من في الدين فضلا عن الفداء والكل
ان يقنع على ما هو المعطوف او بذكر ايضا ويكتفي بقوله
او تعلم بصعوبة المطلب **قوله** وفيه دليل على ان
فانه علم الاوراد الالهية نطقا كيف وقد اجاب بالفتور
ع الزام اهل السنة وما قيل القائل ان يقول من كلام الحسن
على عدم صحة جوابه بناء على ان من في معنى ما ذكره فقد ثبت
المطلوب والا فاقى وجوه في ذكر الكلام ابا طاهر كمال زعم
ملاحظة المعنى **قوله** حتى ابتداء بكم يساير وبعد ذلك فضل
ما ثبتت بعين اليد وان يكون البقية منه وهذا الخبر يعلم
وارشاد ودور الشرح من لم يطلع عليه مع ظهوره بل بصور
المعنى لان الخ مني من اوجب كسنة وابسته فاني

سعد احمد

سواله ما فائدة ضرب هذه الغاية للفتن في السور مع ان
السور لا يتصور وجود بيان الحرف عليه السلام ثم اجاب ما لا يبي
ان يكون فائدة جواز ذلك بل من اعلام ما في سبب بعد
هذا **جواب** تعالى فانطلقا الى موسى والحرف عليها السلام و
ما يوضح فقهه من ذنوب عليه السلام وردته الى ابن اسير قال
ابن الكمال وفي الحديث فانطلقا يمتحيان على ساطع البحر و
في الحديث فمرت سفينة فظلموا بها ان ظلموا فظنوا الحرف فظنوا
بغير خوار وانظروا ان مراده من نقل الثاني بيان احتمار معينة
بوسع الا انه لما كان خادما لموسى عليه السلام واتباعا له لم
يتعرض لذلك **جواب** بان فعله موجب لما لو اجاب قبل كذا في كثير
من كتب التفسير وفي صحيح البخاري فخرج نوحا والظالمين
على رواية اخرى ونقل ابن الكمال في العالي لم يجر الحرف
حين خروجه السفينة غير موسى عليه السلام وكان عبد الاله
الاخر اراد ان يتعالى اليه ولو اراه القوم لم يمشوا من
فوق السفينة وقبل فوج اهل السفينة الى الجزيرة وتختلف
الحرف في قولها وانعكس على الاول ما لم لا يجوز ان يرده ولا
يقدر واعلم من عباراته ان يتعالى وعلى الثاني ان قوله
اخرها لغوا اهلها باه فان الظاهر ان اهلها كانوا
فيها ولو كانوا في الجزيرة يمكن ان يردوا في قلابه فظنوا

سعد احمد

كامله

سعد احمد

في السفينة وهو بكمالها من عجائب الالهام كما هو الظاهر عند
اولي النور في ذنوب الالهام **جواب** الحرف في عزها اهلها قبل
الظاهر في هذا الكلام ان يكون الالهام في يعرف لام العاقبة
ويجوز ان يحل على التعليل لم يرد استنباط الامور وقيل
فيه سوء الادب ورد بان ما صدر في موسى عليه السلام كان نسيانا
كما احترف في بلاغة ذلك من سوء الادب وليس من فهم لان
نسيان الاله بعد السور والظالم لا يستدعي نسيان
رتبة الحرف عليه السلام فان هذا هو التفسير وليس بواجب
للتكبير في التكبير المفعول **جواب** مراد الاله اذا عظم قال الاضطر
وقال الجاهل اراي منك او قال ابو جعفر الاله بالكرامه العظيم
واختار الفاضل ابن الكمال قول الجاهل فقال بعد ان فرغ
بالمسك ما فودم الاله لانه العبد الذي يتجاهل الاله
بتركه ومنه الاله العور اسلم الذي في الاله في الاله
ولهذا لم يكن كل شيء اذ قال وزمها ظاهرا وجمها شرا
على اوضاع غير منصفة الخناس ولو كان الاله هنا بمعنى
العظم كما قيل في حسن التناسب لفتا ورد بان كلام الله
تعالى يبرز في علمه هذا الحرف **جواب** بالذرة نسبة على
ان يكون ما هو مراد او بمعنى نيسته على ان ما ذكره هو مراد
جواب بمعنى وصية قيل سبب الاضطر في العلم بوصية

سعد احمد

سعد احمد

كامله

سعد احمد

سعد احمد

لا الوصية واجب بانها ايضا سبب فانها لو اها لم يكن ينكر
 العمل ولا المؤنفة ونفاها ما فال بعض العرفيين في قوله تعالى
 مفضل غير اربوع للتقليل لا التماثل او ردها السؤال على النظم
 الجليل فهو ان التكر ليس مما يتعلق به النسيان فلما نسي
 في التفسير غير ما فيه فنية ما فيه لا استمال النظم الوجه غير ذلك
حوله او نسيان اياها ظاهره يشوبه بسببية والاولى ان يجعل
 الباء على المبالغة لما عرف من ان السبب المؤنفة هو التكر
 والوصية فلا يكون هو النسيان الا بتكليف وقوله مع قيام
 متعلق بالمؤنفة والمال في النسيان فان التام معذور و
 اذاعة التكر على سبيل التجوز واول مرة متعلق بالتكر فنيل
 فتيده به مثلا انهم الحظ ان ذكر ككرة وانه لم يسه عنه فيؤنفة
 الا ان **حوله** وقيل ان في نفي بعض الكلام والاراد في المؤنفة
 انما هو الحظ نسيان وصية بطريق التعريف الذي يتبع
 به الكذب مع المتوصل الى الغرض كقول ابراهيم عليه السلام هذه
 ارضي ارادنا احسن في العين لا في النسب واقدم الكاذب من النوى
 في النسب فلما قوله بجانب فان عام الوصية وفيه موضع
 بايها هم الحظ نسيان واراد نسيان شئ داف وتعم وقيل
 ان التعويض وان كان حاصلا بان يعقد نسيان اللفظ
 ابرزه في بعض النسخ تعاديا في عمود الكذب وتبديل النسخ

سواء

سواء

لخصتها اقصى ما يمكن حيث اراه بكلام لا يحتمل الصدق و
 الكذب ومن اعترض عليه بان التعويض لا يحتمل مجرد ان يقول
 نسيان بل اذا قال نسيان فلهذا يذكر متعلق النسيان فان
 قال نسيان الوعد لا يوجب الكذب وان قال نسيان شيئا
 اخر لا يحتمل التعويض اظهره سوء فهم هذا الكلام في ذلك
 الوجه واما ما هو مفهومة فيه ما ورد في الحديث انه كانت الاولى
 من موسى نسيانا **حوله** قيل فقل عنقه بالغاو ومن بعض النسخ
 قلع عنقه قال من الكفار من يبيع النجاس ثم وجاز النسيان
 فبينما هما يتبيان على ان حال اذا البصر الحظ غفلة ما يلج
 مع النسيان فاخذ الحظ براسه فانتقل بديه فقله قال فما
 قيل كان قلبه يغفل عنقه وما قيل من راسه بالحائط
 ردود بعض الحديث الصحيح وكذا ما قيل في حقه فذكر واجب
 ما به ورد في كل هذه الاقوال في الترويح بينها باذن
 راسه بالحائط واللام اجمع فذكره ثم قلع عنقه وفجران
 قلع عنقه ليس من الاقوال المراد وانه بلغ فقله عنقه فطرح
 البيع ثم قلع عنقه او اقتله بطريق الغفل بالغاو ولا يخفى
 الا بالجمع **حوله** من غير تردد كذلك حال اعرض عليه
 بعد ان قيل والغاو هنا للدلالة على عدم تراخي الغفل حتى
 لقاء الغلام بخلاف حقوة السفينة فان لم يتعب ركوب

سواء

سواء

كذلك ولم ينكر الفداء بان لا دخل في ذلك له لانه الفداء على
عدم وقوع الاحتجاج لان معنى الاعتراض على عدم ظهور
سبب القتل وبعد ما تحقق هذا المعنى يتعين الاعتراض
سواء في القتل أو اللقاء ولو لم يوجد و دفع بان لو مضى زمان
بين المقاتلة والقتل لا يمكن ان يطلق الحظر في ذلك الزمان
في حال الغلام على ما لم يطلق عليه موسى عليه السلام فقتله لذلك
لاستجابته لم فلم يحل موسى عليه السلام من الاعتراض بانه قتلت
نفسا زكية بغير نفس من بين وجه الدفاع بان موسى عليه السلام
جازم بعدم تحققه القتل الا بارتعاض وصف النفس الزكية وانها
قتلت في غير نفس فلو ما في القتل الفداء لا يمكن ان يظن بسبب
القتل الحظر دون قتال عينه الكفار سوى قوله اذ لو مضى
زمان بينهما فان الطالع الحظر على ذلك ليس الا يعلم الغيب
وذلك محتمل مضى زمان بينهما ام لا وسواء في ان موسى
عليه السلام جازم بعدم تحققه القتل وكيف يتوهم بانه لم يسمع
عليه بان النبي عليه السلام لا يفعل شيئا متكافرا عما في السما
ان يطلق هو على سبب قتله في احد الايمان المتكبرين او غيرها
دون موسى عليه السلام وكان الاكبر في رد حيل الاعتراض
موسى عليه السلام سنا و على الجار في غير خلافة اطلاق
الحظر عليه السلام يعلم الغيب والامكان لا يعتز من وجه اصلا

سواء

سواء

سواء

سواء

اصلا قال لراد فظهر وجه محتمل اذ لو مضى زمان بينهما
فان الامر اذا كان مينا على فاعلم الجار باليكون القتل في اول
الاو كما يقتل بعد مضى زمان بعد اللقاء فيكون النور
متكافرا بسبب اني التمان فيكون خلال الاعتراض وهو ان
موسى عليه السلام جازم بعدم تحققه القتل لان جزمه ذلك
بمضي على الجار وجميع هذه الاقوال محضه عن غير الجار
اما الجواب فانه مع ظهور كونه غير واقع لشيء فكيف لا يمكن
ان يكون قتل الغلام صادرا من الحظر في حاله على سبب
القتل وحاشاه عن ذلك وانه يتبين بطلان القول
الذي في فانه ارتضاء وحكم بظهوره وسواء بين من
ما ذكره فيها سقيم فان اطلاق الحظر على ذلك ليس محتملا بل
هو متعين وكلام موسى عليه السلام هو في اليوم بعدم
اكتشاف القتل كيف ولو لا ذلك لما كان هذا القول ارضا
والانسان يميز بين حكمه بان النبي معصوم لانه في حال
الاعتراض عن ذلك ولو حصى وطبقه لعاد الاعتراض الى الاستشكال
لان القائل فليج على الاستشكال لان العبارة لا تعد ولا
يجوز في ذلك على من يميز الحق لان ما فعله ميتة بريئة
ولما كانت قلما عرفت من الجحيم يقول لوتا في القتل
بجاز ان يطلق الحظر واعتراض عليه يقول ان اطلاق الحظر

من غير الغيب بل بالغاوة التافوه وعدمه فمما وجد الراد على غير
 موسى الى اخوة والقول بان الامم اذا كان بنينا الى اخوة مع
 ما فيه من الارضا وبالاطلاق ونقل الام على عكس ما قال النبي
 وشعرا العون فان مراد المصنوع من غير ذلك في حال
 وبقولك ولذا كسر لوم من زمان بين الملائكة والنفوس طراز
 ان بطله موسى عليه السلام من ذلك الزمان من حال الغلام على
 ما استحق به للعقل فلما يتكلم من الاعراض عليه ما اعترض به
 فلابد من اعراض من الكمال وسيد الحكمة اللطيفة الخالصة
 من ذلك حين ما قال المصنوع من غير ما اشار عليه من فانه لا
 يصدر شيئا سوى عدم دخول الغناء على الخوض وهو من ما
 فيه مخالفة ما ورد في الحديث الصحيح واعلم بهذا فان فيه اوصافا
 من ودهات الامم والنوع من غير ذلك الكلام **وله** والاول
 الين لان فعلية ارضية للمراد **وله** اوله لم ير صاحبها مني
 على احوال كره كما نقله الحسن والحكي انهما قالوا كان بانفا
 يقطع الطريق قالوا فاعلمه بعضه بغيره فقال الظاهر
 من ذلك الكلام لان الصفة التقاد ورتبان الترتيب مختلفة
 فعمل الصفة تقاد في شريعة وايد الكلام بما في كتاب العون
 ان الاطعام انما صدرت متعلقة بالبلوغ بعد البهجة وعلقت
 الشحنة نقل الدين السبب انها انما صدرت متعلقة بعد اوجوب

كما اراد
 حور احمد

وخلق كلام المصنوع ان يجوز ان يصدر ذلك الكبير ذنب قبل
 ما لقبه الحنفية فيعلم بالاهايم وهو موسى عليه السلام وليس
 غيرهم فان من الاذن مسكة لا يدعي ان الحنفية قد ذكر الغلام
 الكبير من غير ذنب فخطا من غير الحق واما اختاره ذكره في
 لانه من كلام موسى عليه السلام وهو لما لم يصد والذنب عن
 كان الراجح ان يظن من غير ذنب في مدة عمره اذا اصابه
 العدم فان هذا لا يقدر يمكن في اختياره تلك الغاوة **وله**
 بنده على ان العقل انما يباح في هذا التنبه نظرا وقرار صاحب
 الارشاد وخصيص في هذا المذهب بالذنب من مذهب الصبي
 من الكفر بعد الامان والزنا بعد الاحصان لانه الاقرب الى
 الوقوع نظرا الى حال الغلام قبل ان يردن الصبي لو حكم
 بكلمة الكفر لا يقتل وكذا لا يتصور من الزنا بعد الاحصان
 لان الصبي من احد شهود الاحصان بخلاف القتل لا يمكن
 ان يصدر ذلك من الصبي وفيه ان مبناه عدم تعلية الكلام
 بالصبي في الترتيب المنصوص وفيه وقت النقل على خلافه
 وايضا المستخرج صحيح في جواز اقرار غير ذك في الامم من
 المذكورين مع تزوج ذلك الزوج وكونه مبنيا على احوال
 كالتعاليم والشرع قاطع بعدم الجواز ما طعن باعتماره
 صغيرا من الترتيب ايضا غير حق لان القول يكون

لعل احد

ويعلق على المصنوع

الراجح انفس

كما انفس

قتل النفس اقرب بالنظر الى حال الاعتقاد الكفر بعد الايمان
 وانما بعد الاعتقاد حكم ظاهر فالوجه لا بد وان يكون خبر
 ذلك من مشرعه اجاب اثنين التبعين القتل في شريعة
 او كونه متبع في نظره **قول** منتفح بحال الروية وهو
 مع الميتة وجملة حالية ولا تقتضي ما قبله وكما اليربوع
 منتفح عطف على القتل في قوله على القتل والتقدير و
 على ان كمال اليربوع منتفح عند خازن غلظة وجهها
قول اجم فان الموت لم يكن على وجه يعنى الموت ايسلها
 حتى يكون اجم من قتل نفس او ما وبالم **قول** فكان جود
 بان يحظر عمدة الكلام وذلك لان العبرة في الكلام الشرطي
 انما هي بالثبوت والشرط فيه غلبة الحال ولو عارض عليه
 صاحب الارشاد فاعلم ان ليس هذا من دفع اليه من شئ بل
 هو عقوبتها فان كون القتل في جرم مبادى فله صدق
 في المؤمن العاقل ونذرة وصوله الى الاسباب وذلك
 مما لا يستدعي جعله مقصودا بالذات وكون العراض
 عليها دخلا في موجبات كونه صدوره في كل عاقل وذلك
 مما لا يقتضي جعله كذلك وقار في صدقها لسان العلق بغير
 النظم الكرم وازداد ما صدر عن نبي عليه السلام من عرض الجواد
 المقصود اذ ادع مع ان الحقيقة بذلك انما هو ما صدر عن

سنة اصد

الاصول

عن المخبر عليه السلام في الخوارق البديعة كقتل النفس الى
 ورودها في حال القتل وقوعها في نفس الامر ونذرة وصول
 خبرها الى الاذان وتكون روية تلك التمكنة من الشريعة
 الاولى كما ان صدور الخوارق من عليه السلام خرج بوقوع
 مرة في حال العادة فان فرض النفس في ذنبه الى ترتيب احوال
 موسى عليه السلام هل يحافظ على مراعاة شرط بموجب شرط
 الاكيد عند من يهتد خلقه او اوبى الى الكفر في كماله
 في الحقة الاولى فكانا المقصود اذ اذ ما صدر عن عليه السلام
 فقتلوا مخرجة نذرة در شان التزييل وليس الا ان كان
 فان اجم القتل لا يكون لقتل الصدور في المؤمن العاقل
 ونذرة انما هو وجهين احدهما ان كل كبيرة بل في على
 اطلاق قليل الصدور في المؤمن العاقل وانما ان نذرة
 وصوله في خوف الغيبة الى الاسباب كمن نذرة في القتل
 بل نذرة في ذلك من نذرة في نذرة ووقوع في كل عاقل
 من الاعصار بل نذرة ادم الى هذا الا ان واحدية القرائن
 عليه لا يتصور ان يكون لكثرة صدور هذا القرائن في الاعتقاد
 اذ لا يشر ذلك بل كونه في كون القرائن عليه دخل
 انما هو بالاضافة الى القرائن الغيبة فانه تسبب الى الهلاك
 وهذا ما يتوقع ان لم يكن سببا مفضيا اليه وهذا مما

زيل فيه العاقل فالجمل الاعترض على ان المعترض ان اعترف
 باختصاص ما ذكره من توجب كونها واحدة واذا قلنا بما قلنا
 النفس بل ان يعرف بكونه اتمه الاول واخره بالتعريف
 له فتم المطلوب وان لم يعرف ببلد الاعراف بعد قوله
 وانت جزي بان ما ذكره من بيان الكثرة بمحل غير القبور
 لا عودتها ان ما عده من الخلق عليه السلام ليس بالخارج
 منها ان صدره من الخلق مرة كيف يخرج من جنس الخلق
 يخرج العادة بل هذا الازم ببلد الاوقات ومنها ان المستحق من
 موسى اما الاعترض او عدمه والثاني مما لا يشكروا اما الاول
 فامر معلوم بخلاف ما يتوقف من الخلق فان عدة امور متسوية
 مختلفة في مظهره يعني في الطول فكيف يعرف النظر على اول
 الى احواله عليه السلام **قوله** وان ذلك فضلا ليعتقد ان يكون
 القبور التي جعلت فاصلة تكون جعلت فاصلة الاول والامر اتية بها
 على ان ذلك ان يكون **قوله** مطلقا بالاعتبار الخارج من الكثرة
 شفاها ولم يرد بمعنى لم يرد **قوله** حتى زاد في الاستحسان
 تارة مرة منها على كون التكرار من الامور وليس لها على ان
 زاد لفظك **قوله** وان سالت بغير اى طلبتها كما ذكرنا في
 بذلك لانها من الجواهر حيث لم يقبل فلما جئنا ولعل الاول
 تكرر حصول الجواهر وادخل ما يقتضيه الظاهر حيث لا يتصور

سورة

لا يتصور كما غيره لان الخلق لا يجبر عن شيء مما سأل قبل ذلك
 بل يتسبب من مصاحبة في كل مرة وما قبلنا انما اعتبر هذا المعنى
 في الكلام لان عدم صحته في هذا نصا جنى لا يظهر ان يكون قوله
 للمعترض انما اعترضه الا بان يكون السجدة مسؤلا
 لموسى في الخلق عليها السلام وورد الرمنه كما لم يرد عدم الخلق
 المعنى فان هذا الانعام لا يتوقف على ان يكون الكلام مصدر
 بيان الوصلية في ظهوره لا يفيد **قوله** فلا يتوجب قيل
 بفتح التاء واما كان الصادر وفتح الحاء والتعريف باباه
 وقيل يجوز ان يكون مراد الفعل اعلى ان يكون روي الا ان
 من يعقوب وقال بعضهم بل هو لقراءة المشهورة يعقوب
 وقوله لا يتوقف على ما جرك ليس بغير اللفظ بل بيان حصول
 المعنى مع التاكيد في الكثرة لطيفة وهي ان ظاهر تلك القراءة
 يوجب اعادة موسى عليه السلام في الانطلاق وتبعية الخلق له
 فيه والواقع خلافه فان راى ان المراد بالمصاحبة مجرد
 المعية وكانت اخذ ذلك مما نقله بعض المفسرين عن الكسائي
 اذ قال معنى هذه القراءة فلا تكرر السجدة الا انه اساء في
 التعبير **قوله** لما نقله الامام بتعليقه وما مصدرية ومنه
 من جوز التفسير على ان يكون بمعنى الوقت وليس بوجه
قوله والاشارة في قوله العتابة وقيل وكذلك تقول

سورة

سورة

سورة

سورة

سورة

سورة

سورة

يجوز ان يكون الموجود نوعا الوقاية تحت بلديهم الدال
 وهو لغتهم لمدل ورد بان نوع الوقاية انما يلحق به بالحق فقط
 النوع على كونها وبدون النوع لا يكون فلا حاجة الى
 نوع الوقاية وكلها مستوفان فان يسوبه ذهب الى عدم
 جواز الاتيان ببلد مع ما لا يتكلم به دون نوع الوقاية وقد
 بهذه القوة واجب بذلك الجواز واعترض عليه بما ذكره
 المقترض من ان نوع الوقاية انما يكون بها لها حفظ يكون هو
 الكلفة البينية عليه وانكره لان ما لا يتكلم مقتضى كسرها قبلها و
 لو كسر زار علامة البناء وليس انزلها حتى يلام حياضه
 سكونه بهذا العارح فلا يجوز ان يوتي بها ولقد رد ايضا بان
 كيف يتحقق ان يتقال لمدل بالتخفيف بغير نوع الوقاية و
 قد جرد خبر النوع من غير نوع الوقاية انما يتكلم عنهم
 وعنى ليست من قبيل ولا تيسر مني وقد يجاب بما ذكره في
 الرمز ان خبر في البيت لفورة الوزن وبتايد هذا القول
 بما هو يسوبه من ان خبرها من غير من وتبينها انما يجوز
 في النوع لا يتقال لما كان اللطاف العول انما ثبت عدم
 النوع في ذلك من لدن ولد بغير الدال فانه علامة البناء
 كما يكون لما هو به الرضى وغيره من اللغات انما هو حفظ على
 السكون للتمام ولم يحفظ على الكيفية والنوع اللاتيين قوله

حاشية

قوله قد ينقل عن السوطي ان البيت لم يدر ان الخط
 يصفه عبد الملك بن الروان بتباعده عن غيره جدا
 بين الزينة والحجاب وجب بغير الحجاب البعوض ونحوه انما هو الحجة
 وسكون انما هو المشاة من تحتهم بالهجرة اسم ابنه
 عدله وازاد بلقيس بل حفظ الشبهة عدله وانته على
 التقلب ويرد بل حفظه على ارادة اقوامه وتام البيت
 ليس الا نام بان المجر والشيخ الخيل والمخيط المائل من
 الخوا الى الخوا **قوله** ابله كنعنة وقاكن من كنعنة عن
 الاضافة قال بعض الراجح هي هبة وهي احد رضان الاكل
قوله نعال استعمل اسمها اختلافه في وجع اعادة الابل بل حفظ
 الظاهر فقال النيبور للتاكيد والارادة اقبل العين
 المتصلين لما فيه الكلفة والبناء والاطالة وغيره
 عليه بان وجه المدل على التاكيد غير ظاهر واجتماع الضمير
 المتصلين كثير في كلام الضمير او قلبه في كلفة والبناء
 والاطالة ممنوعه وقيل لانها حين ايتا اهل الفرض لم
 ياتوا جميع بل بعضهم كما هو المتعارف لكتنهما استعملت جميعا
 وورد في الحديث انها كما كانا يشمان على حاله ولكن
 القدم يستعملت في قوله فاستعملت لكان المتبادر انها
 استعملت ذلك البعض الذي استعمله في قوله بالظاهر ليعم جميعهم

حاشية

حاشية

واختلفه ابو حيان وقد عده بعضهم وفيه اربع اجناس هي
 ذلك فقار الوانز الحان مولود مولود الاول معلوم ان مولود
 الاول جميع الامل وان استغلام في العادة انما يكون لم يزل النازل
 بهم منهم وجميع بعضهم وظل سبعة اشق في رواية حيان والوراد
 على ذمهم وموافق للمعنى وكلما قلنا لامل المذكور في كتب
 الاموال ان اذا اعيد المولود لامرأة كان الثاني عين الاول
 ولقد ذكر ابن الجيب وجهها في قوله في الجلبية حصة لولده فلما بدت
 الغيرة ولا يمكن عوده الا ان ذكره فانه لو قيل ان استغلام الكان الغنيم
 لغيره فلو قيل استغلام الكان على الجز فخلالم يكون به من ذكر الغنيم العابد
 الى الغيرة ولا يمكن ذكره على الحقيقة الا ان ذكره في الغنيم
 لغيرة صانته الغنيم فغير ذكره ظاهر بقدر البعض وانه ان العدة
 في استغلامهم على ان يكون حصة للامل لزيادة تسببهم على من وضعهم
 ودر باب الوانز ذكر الامل والاحصل المقصود ايضا قال الشيخ ان ذكره
 يشاك وان زاده بان الامل تخصص بالاضافة فلا يكون استغلام حصة
 لعدم العاقبة قبله والمقصود ان هذه جملة لا يكون حصة للامل
 ولا للقرينة والاولى ان ثبت لموصوفها قبل ثبوت هذه العدة
 مرة اخرى ولم يثبت هذا وهو ظاهر ما قلناه في باب الوانز
 المتكاثرة ان غلبت برزخين اما الاول فقلنا نعم قطعاً وبقينا انك
 اذا قلت ان بيت امل قرينة كذا لا ينضم في ذلك هذا الا وهو كالمعجم

كلامه على الامل
 والحكامه

سورة غنم

بالعدد احد

سورة احد

في القاسم بجزان

في غير حصة الى بعض منهم واما ان في حكمه الحديث على عدم
 القصد الى البعض ولا ان تولد قابوا ان يصيغوا بها
 في جميع الغنيم الى الامل غير البعض منهم وبذلك يبين بطلان
 زعم الاول على وقوع العادة دون الثاني وكون المقصود
 ذم الامل تلك الوانز غير مسلمة فلا بد ان يكون الاول اقل
 ذمهم والاراد بالخالفة للاصول ليس كما ينبغي فان كثيرا
 من الآيات ورد على خلاف ذلك منها صلحوا الاحسان الا
 الاصل وكنتنا عليه منها ان النفس النفس الربالم وهو
 الذم انزل عليك الكتاب باطلح مصدقا لما بين يديه من
 الكتاب وما يتبع اشهدوا ان النطق لا يغنيان يصلحا
 بينهما صلحا والصلح خير الى غير ذلك والعنوانان عدم الاطر
 سلم كونه للامل الغيرة انما يكون في موضع لا يمكن الحكم
 على العينية وما نحن فيه ليس كذلك لا يجدر نفعاً ولعل
 الوجه الحقيقي بخارفة التثنية بل ما نقل عن الشيخ ابن الجيب
 ثانياً واما ورد عليه ليس مما يلينفت لانه لا مساق
 الكلام الى البيان وهو لهما اليه وما جاب بان مقصودهما
 بالاثبات هو الاستغلام وهو لا يكون من نفسها فهو الراسخ
 ذمها على بنكها عليه وظنون ان الكلام في الامل الثاني على ان
 يكون المام حصة للقرينة وايضا دعوى كون المقصود بالاثبات

كما احد

سورة احد

سورة احد

كما هو

الاستطعام مما لا يصدق في ذلك الا انه لا يصدق في الاستطعام مما لا يصدق به
ان حصل الاستطعام متوقفا على ذكر السائل او لا على ان ذكره به
مقصود اصح انه لا يصدق في الاقضية نفسها كما يظهر وما
ذكر في التخصيص بالكلية ولو لم يتخص معلوم ما يخرج معلوم
خفيه وتابعه ذلك في الفاعل وهو يكون في قوله عام في جمل
فهرية باب شيء من القصور والحق الفقه المعقود المشهور كما وما يورد
هذا الوجه من هذا الوجه صفة هذا يعرف كون معنى الكلام الاصل
ما يتطهر لزوم كون معناه امره ما في الايمان طلب الطعام و
هذا مما لا يصدق به وايضا يورد كون فالجواب اذا في العفة
السبقة فان الظاهر من ان العفة الاخرى على هذا النمط
لانها سبقت سابقا واحدا ولا ينافي ذلك ما في المصنف في وج
العدو والافتقار على تلك الكثرة بوجه العدو وانتهى ما احتمال
كون الحلية صفة للاهل كما لا يصدق به **قوله** وانه في صفة لئلا
وجعل صيغة فالجواب في الكلام وقرينة صفة الكلام ثم مش
الغضاية كناية عن التوسر والاطعام وهذا الغرض انطبق مقتضى
الغفام وليس بمحقق اما لا فالحال حقيقة في ذلك قال في
المتن في حقيقة فالجواب من صفات السهم في الخنزير ويخرج كناية
العفة ولانها ينافي فالجواب في النظر الجليل هو التخصيص في المولى
كون الغضاية في ذلك مرجح الا وجه الاعتبار امر الكناية كما هو

كما في الاقضية
وهي في العفة

كناية في

هو انظار **قوله** يريد الرج صدق لي بما ان يدينه ويتاوه
قبله شيء في قبله في قبله على المعقود بالكتابة في الرج
وجعل نباتات الارادة كخيل او قبله على ان ارادة صدر
لي براد الى الارادة في جاز وفي **قوله** يفسر على بفتح الميم وسكون
الميم اي يفتح كناية في وصفه فاني في الجمل يفتح الميم ارادة **قوله**
بهم بالاحسان ويخرج عليه **قوله** ان يفتقر الى الكفاية في الجواب
للمعقول **قوله** في قبله سببه فقام في بعض الاصل صدق وصيغة
الترخيص لعدم ملازمة قوله لو ثبت لا كذا في جملة الجواب اذا لم
يتم الا اذ كان في قوله في نظر فالجواب في النظر لا في غيره
وبين البناء على الوجود العتاد في حصوله وجب الجواب بل
خذ اليه في قوله لئلا في قوله وانما في الاعوان فينبغي ان
يكون هذا كذا في قوله لا يوافق ان قوله بل هذا وجب
الحذف نقل عن القولي هذا القول هو الجواب في كناية في الجواب
الاشياء عليه السلام **قوله** في قبله نفسه وجاءه قبله انما في صفة
لما ان ناقم باباه والابا ومعنى بل الترخيص كون الاولين
اظهره ما قبله من ملامه والقولي عن التعليل ان ذلك في الجواب
كان طول حمله في ذلك وعرضه في ذلك فاقام في الجواب
سواه فان مثل ذلك لا يصدق الا كناية انما في الجواب وكان وجه
الكناية مختارا في قوله **قوله** وايضا على اخذ الجمل فيصنع

سواء

سواء

سواء

كما في الاقضية

سواء

سواء

السؤال بانكم لم تأخذ الجمل على حكاك حتى تنفق من اى نقوى
 صغيره فتدرب اخذ الاجر وتخطه بركه **هوله** فنقول اني اشغل كما
 لا يعنى فيضن السؤال ايضا بانكم تغفلوا لا بعيننا ولا بعيننا
 خصوصاً في مثل هذا الوقت الذي لنا كمال الاحتياج اليه
 ما يد جرحنا **هوله** كما ذكرنا اننا ناطق الى الوجهين جميعاً ومعناه
 اظهاره في قليل كما كان مسافراً لمن اعلم لعقيدته على العنصر بوجهه كما
 موسى عليه السلام وقت رعيته الطمان والمغني عنه بانه كذا كتب
 ذلك حسن نظره موسى عليه السلام وان لم يكن له الوجد باختباره
 ليس مما يتفوه به العاروف بابا ليس الكلام **هوله** للمفسر في قليل
 لانه هذا القول على التوضيح او التوضيح **هوله** من تحذير باب
 علم واتاه مقدره الواو بهكذا فيكون فيه والحامل للسير بين
 على ذلك ان احدنا لا راجاه في اجبى النوازل حتى نت على
 ذلك وتانيها دعوان الواو والياء وانما تغلبان تاخذوا فنظرو
 اذا كانا احليتين واذ كان احداً خذنا لم ان سبيل الهمة
 او لا ما يتم سبيل الرياء ثم نرى في تارة الانتعاش قال الجوزي
 الاتحاد انتعاشه لانه لا يرد في سبيل الهمة واطل العباد
 ثم لما ذكره انتعاشه لفظ الانتعاش فهو ان التنا، احليته فنشوا
 من فعله فعل وقالوا نحن **هوله** اي هذا الانتعاش سبباً فينا
 قد لا الكلام على الوجهين الا بغير من دون الواو لعدم التغير فيه

سئلنا

سعد

فمن فانه مودة في سنة وما اليه هذا كما يشاهد حسن مختصه
 في الفهم ويذكر كما يقال هذه رسالة قبل ان ينهاها وقبل ان انظر
 بين هذا وبين ما نحن فيه بين فاما عندنا كونها متفقاً في غير
 عنوان انها رسالة غير بيان كنهه والتعابير الاعتباري كما ف
 ينبغي للحال الذي هو الاتحاد وانما تجلج ما نحن في ان عدم
 الصيغة باختراق البينين فلا متعابرة ولو سلم خلافاً في هذا
 للحال ليس عن سلامة العلم الا لا يمكنها متفقاً في الفهم
 الا انها رسالة غير بيان كنهه فلا فرق بين هذا وبين ذلك جدا
 ونفي التعابير الاعتباري من قلبه البصيرة فانه حكم على الوجود
 في الفهم ونفي الفاعلة من كلية الاطلاق وهذا معنى ما قاله صاحب
 الكشاف قد تقصروا في بينهما عند حلول معياده على ما قال
 موسى عليه السلام ان اس لك في شيء بعد ما فلما اقتضت فاشارة
 اليه وجعل بينه وبينه ما فرغته كما تقول هذا هو كماله يكون هذا
 اشارة الى غير الاخر وما يجزى من بعض الناس حيث قالوا فتنس
 في كلام الحسن في نظيره بقوله في هذه رسالة قبل ان ينهاها وانى
 بما نقله من التريف في حال وهذا التناشئة ظاهر الوجود وقد
 خطرت بيننا هذه الحق بعينها فاقترعت لها راحة بلاد
 اذ خرج ابراهيم من القبرين من حارثين ان هذا القائل نوح
 لذكره بغير من التناشئة وانما انتم ذكره واقره وجه التحصيل الكنت

سئلنا

كما لا

سئلنا

وجودها فانقلبه من الكسوف في الطبيعي في الغيبة عن بعض امة
 لما خلق موسى عليه السلام ما يدرك على الطبع في نور الحسنة المحمديت
 قال الخضر عند فرقا بيني وبينك ومنها ما نقله من الكمال عزرا
 بعكس رضى عنها كما كان موسى عليه السلام في الغيبة والاعلام
 من تعالي فلم يكن بسا الفروع وكان نور في الجدار نفسه في طلب
 شي من الدنيا فكان بسبب ان فضاه صاحب الكسوف انه
 صوم على الخلق عليه السلام الصبر بعد ذكره بقوله فلما تصاحبي و
 كان صاحب التوسيع ومنها ما وجد في بعض النسخ من قوله ان
 جزء يتم بر السب والاولاد ووديانه فالابليس بكلماتها و
 الثالث بان الظاهر كون النقي للخصيص لا التعميم والوجه عند
 وانه اعلم ان ما تنفع في محبة وبيته بعد اعتدائه على الصبر
 وكثرة طوبى الواقف له عليها السلام ثم خالفه في اعتدائه بالنسيان
 ثم خالفه واستغفاره ان صدر بعد ذلك عنى مما لا يرتضى
 فليقله ايشاء وصدره وتعلق المشية ذكر الصبر يتعين كون
 الثالث كسبا مستقلا للتمهارة **قول** على الاثني هذا هو
 المشهور وذهب الشيخ ابن الحبيب الى ان الاضافة في قوله صبر
 اليوم بمعنى في وتور على الاصل الى بالنسبة وكونه بيني وبينك
قول لم ينطق الصبر عليه يد ان صبره بقوله ثم عليه الجار
 والجر و**قول** وهو دليله دليله انما كان دليلا اذا ثبت ان

سورة قصص

سورة قصص

ان الغيبة كانت ملكها لمن لکن الغيبة ان يقول انها انما
 وهو اسم من ان يكون الغيبة عارضة في الحريم وان يكونوا الجوار
 وانعزوا ايضا بان المراد بالملكين قوم صنفوا بها رضتهم
 البدينية وهذا كما تقول رجل خرج في حق في مهلة او غضب
 سكين في حرمه حاله وشغفه عليه فلما دلت له فيه على ذلك و
 كمالها ليس يشتم الاما او الزوال ولا ازال الام على الاضغاص
 الملكى بطريق الحقيقة في حال عليه لم يوجد قرينة صارت منه مع
 ان قوله تعالى فكان الغلام بين يديا من يؤيدونها الملك
 واما الثاني فلما دخل في الظاهر في حله هذا المقام وانسك بالظاهر
 المتبارك والامر ان نفسه قد تعذر ذكر العوار ولم يتبين كروه وليس
 منشا ما لفظوا عن هذا صفة **الحوار** خمسة زمن واطلوع
 الملكين على الحكم تعليقا او على تلك الحنة والاشيا في ذلك سطر
 السوط في الغيبة يتركها قبل وهو سهل وانما الصعب ان الظاهر
 مما قاله كون الملكين غير العاقلين في اليه وقد نطق قوله عن
 سلطانة بخلاف ذلك ولا يند فيه هذا الاستحالة عما قاله صاحب
 الاشارة وسماء العوار الى الكمال انما هو طريق التعليل ولان
 عمل العواكز بمنزلة عمل الموكليين كيف وهذا غلط من كما يوزن
 لحي في تمامه **قول** فانه من وخلفه فان در ذرا الاضداد وقوله وكان
 رجوعهم ناعرا الى المعنى الثاني **قول** وانما قدم الغنابة ولان

سورة قصص

سورة قصص

سورة قصص

السبب وفر الكسب وانما قدم الغناية ولان خوف الغضب ليس
 هو السبب وحده ولكن ميكونا السبب ككل الكسب فكلما لم يزل فكلما
 زيد نظمي يعيق فالصاحب الكسب قبل ان يفتد بين المبتدء والخبر
 بنظمي كما فصل بين السبب بذكر السبب وافتراد زيد ان الظن
 لما كان متعلقا بهما جاز ان يوسط بينهما فلما ذكر السبب استفاد
 من محجج به جنى السبب فالرؤي يرد وما حكاه الطيب في الخبر ان
 يتعلو بالطرفين المبتدء والخبر فيقال ان التعليل في قاروت
 يتعلو بالمتكسر والغضب هو غلبتها واما الغناية فكلما لا الفكر
 كان ذلك فقبلا افا ما ينكره هو اذى وهو لطمه فالرؤي حقيقة انه
 لما عوج الى السبب بذكر الجزء الاقوى جاء بالمسبب لانه هو المطلوب
 والاعتناء بشان نسيه على الاعتناء وعلى ان فرغ التعليل ما عني
 عن ذكر الجزء الاقوى حتى اعلى سبب التبريد وانراة ما عني ان لا يبتدئ
 اليه لطمه الجزء الاقوى فالرؤي ما اراده ومنه يعلم ان الخبيج هو
 الجواب حتى قوله الغناية ولان خوف الغضب وفيه نظر لان المتأمل
 يحذر كل ما يحل عليه متعلقه وانما قال ذلك لانه ظاهر عبارة
 الكسب انما يفيد كونه الثاني محجج والاو احسن والعلم اللامع
 بالمقام البسود ان يكون محجج البرهن وقد حسن المصنف حيث
 صعد الكلام من الوجوه على وجه يظهر كونه الثاني محسنا ايضا و
 انما رسبو وكلامه الى ان المحجج معلوم لاحاطة الى التيسير عليه ولذا

ولذا لم يذكر في الاو وانما ذكر في الثاني لانه بيان وطرح
 عليه المقصود من هذا المقام وانى باو القاصلة لانه مثل هذا المقام
 ولا يرب صاحب النظر الصحيح وان كل من يندبره الوجوه من خطاها
 من البلاغ هو اذ لا وجه لها فالامر الكمال وكان ورواهم كما لتقبل
 للتبوع وجب ما لو لم يكن في الاو وفيه لم يتبينه كتحققه في وجهه
 بل هو في قبيل جعل على الكلام طبقه اذ انه منزه وليس بهذه
 المشابهة فانظر صاحب الاستفاضة جعل السبب لارادة الغيب
 كونه السبب الكسب ثم بين منسبة السبب كعادة الفكر والغضب
 السفن الصحيح فانه الرجوع الى الوتر عجايب الايام ما قاله صاحب
 الارشاد ان في الخارج فضلا عن الغيبة وتخييل ما يتم بوجه
 الى الاقرب **قوله** على اخر الخرج كما هو معلوم من عدم الجلالة
 بتخلص سخن سائر الناس مع تخفي خوف الغضب على السواء
قوله بعدهما التثاني وماه العلة للتقدمة الى مقصود الخ
قوله كلامه في قوله الثاني وذلك لان مقام الخ طرية كان
 سوارا موصولا الى مقام الخ والحرف على السبب باذن الربيب
 عن قاصد الكسب خوفه ذلك لطمه ولكن الظاهر هو الاو
 وخالف بعضه ليلما به خوفه فالرؤي ان يبدلها ربهما وروبان
 شامخ ذليق في الكلام ولوجه يتفحصه المقام وما فيها وما
 عرفت من وجه هذا الوجه فلهذا ما قبله قال الخ والاعلام

كبارا

مصدر

العود العود

كبارا

مصدر

عاقبة

فحقها زابوا وثمانين فقال الله سبحانه **حوله** ولما قرئتم قال بعض
 الضميمة ان افضل من السيل للفضيل لان هذا الغلام المذكور فيه
 ولا حرمه ونظر بعضهم الى حمان ثم اخبر عن علي بن الغلام كان
 زكيا طاهرا من الذنوب بالفعال ان كان صغيرا ووجب له حاله
 ان كان بالغوا ولهذا قال موسى عليه السلام انما زكوة وهذا الكلام
 في مخالفة في حرمته زكوة لا يجوز في الحال والمارا ووجب له الظاهر
 والباطن ولو سلم فانه من التقرير بل في قوله معنى فعل التفضيل
 ثم تورد لانه ثم لا دليل وهذا الكلام صحيح وهو وارد
 وما قبله لانه المذكور انما هو في حرمه من غير ان هذا الغلام
 زكي في الحال والمارا ووجب له الظاهر والباطن لم يكن ذلك سابقا
 لقتله بل مقتضى المقام ان لا يثبت له زكوة اصلا لاحال ولا ظاهرا
 من زكوة الغفر فان الغفر لا يجوز ان اراد عليه السلام ان زكي في الحال
 والمارا ووجب له الظاهر والباطن بل يجوز ان زكيا بحسب الظاهر
 على تقدير بلوغه وان زكي في الحال على تقدير صغره والبطن المذكور
 بحسب الظاهر والباطن ووجب له الحال والمارا لاجتماعه في حرمته
 بالحق والشهور ومنه الزكوة بحسب الحال والظاهر من غير مخالفة
 الاحكام الشرعية على ان لا يظن لارادة موسى عليه السلام من زكوة
 السبب وضعفه **حوله** تعالى وقال في ربه وعظما قير وقية في
 بعض النسخ وعام بها بالحفيف فحقها من النظم فيها وفي بعضها

كما اراد
 سورة احمد

كما اوردت

سورة الفجر

بعضها بالانقباض من الحاء فحقها فيه كونه هذا والكلام المصيد
 يتبين ما هو الصواب من ذلك النسخة من ولعلها وقع في بعض
 النسخة بالحذف من النسخة فانه مما لا وجه له **حوله** حصوله بحسب
 بيانها بخلافه من كونه مما حمله مضمونه وروي في جازي **حوله**
 وانتم على ذلك كما في جواب لسؤال ابوان الله تعالى وصفنا بما هما
 بالصلح فكيف بكنه الذنب والغفلة قال ابن الكمال ولا لا زكوة
 على ذلك ان لا يصح له حتى يتجدد الى التضرع بان اكثر النعم
 ما لا يودي زكوة وفيه على ما سلفه وهو هذا الكلام فانه
 اراد بيان حال الكثرة في الحال ولو لم يهتد الا بذكر الكثرة لا
 الاعتدال ثم قبله ولو سلم ان اراد دفع ما انفك العلم من الصحاح
 ذنب الى ان الكثرة كان علما وهو ان الخبر قالوا كان ابونا صالحا
 وكثر الحال اليه بل لا يصح ما يميل الصلاح فالحجاب الذي اختاره الحسن اولى
 بوليانه على تقدير كونه الكثرة ذلك ان حال الصالح بحسب الجواب
 المنفي الذي ذكره في القائل وما هو غير ذلك من اليمين بالزكوة ان
 الخبر سبغ في ابتغائه وادامة فعله كان اكثر مما يمكن الا ان
 كذلك وفيه ان الظاهر من سورة ود ان يكون جوابا فلما سكت
 لمنع ذلك سبغها في السكت وايضا اراد القائل ان الكثرة لها
 حال سواء كان صلا في العمل ولا الاثر الى قوله قبل ذلك
 وعقباته لعل الكثرة لم تلبسنا وجوه الغيبة فلما وجد قوله

كما اراد الله

سورة الفجر

سنة اقص

صان المقدم **حوله** وقيل هو جرح في بعض النسخ كان لوج
 فغير يقدر وكان جرح لوج ارض الكثرة وكلام جار على لوج وهو
 وليس بميقم فان هذا نقله في بيان الكثرة لوج كذا كما انطلق
 بكتب التفاسير وايضا معنى الأفعال في سياق بيان الاختصاص
 في الكثرة قيل في لوج ولا ريب في ان كان الوجود في بعض النسخ
 ان كان منزه عن الظهور **حوله** حفظا في لوج في السببية كما في
 قوله صلى الله عليه وسلم ان الخثرة لا تخلو النار في صورة جسمها **حوله**
 الى العلم او رد على ما ان يقضيه كيت الله لا انقصا على غيره
 كما ان في **حوله** فان ارادة الخثرة قيل في ارادتها معهما
 فإرادة العلم من قوله الينا كما **حوله** وتانيا الى الله تعالى
 والى نفسه او رد على ان جمع نفعه من الله تعالى في الضمير لا يناسب
 الادب ولذا قال صلى الله عليه وسلم لولا ان قالوا في بعضهما فقد
 عوى بيوت حطب اقوم انت بجميع بين ربك مرة ورسول في الضمير
 واذا كان كذلك في مثل هذا الضمير كيف الحال في الضمير المشكوك وما
 قيل ان فيه النسبة بينهما كجاء العلم ولذا لم يرتفع به في معنى العلم
 وهو في الضمير من عدم السببية فإرادتها تسمية العلم لم يرتفع به
 الا بالجمع في الضمير وانها من النسبة من جهة العلم وهو كما يرام بهذا
 الجمع بل من ذلك لجمع بالانواع وايضا الاسماء التي في مثل هذا الجمع
 من جهة التنوع امر الابهام بشهادة انك اذا قلت في العلم ارسوله

سنة اقص

سنة اقص

سنة اقص

سنة اقص

فقد انتهى وخرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كنهه شيء كيف
 وقد قال تعالى وحيطبت الرسول فقد اطع وكذا ورد في بعض
 اهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعبد مع ظهور ان هذا الضمير في
 امر الابهام وعدم علم السوء فلا عجب في علمه وانما التنوع في
 الجمع كذلك ثم قيل في الظاهر انه كونه الارادة الى نفسه ايضا كونه
 تعلق في التعريف فغيره بالغير المتكلم مع الغير بما هو بغير المتكلم
 الواحد لان مرتبة الانفعال متناهية في مرتبة الانفعال مع ان كونه
 تبيينها على انه في العلم او في علوم الحكم فلم يقدم على هذا القول
 الا الحكم عاينة كحاله التعيين ومنه فعل الابد الى الله تعالى
 اسما الى استغفار الله تعالى بالفعل وان الجملة للعباد وقد عارض
 ارادة للعلم دون ان يؤثر في علمه كونه تسمية العلم وعرض
 عليه بان الضمير متعلق ارادتنا بتبدلها بايامها في قوله ذلك
 ترتيب بتبدل الله تعالى على ارادة نفسه وفيه رموز الادب
 ما لا يخفى واجيب بان الالتم لزوم ذلك من الخلق فإرادته بتبدلها في
 لعلمنا بتعلق ارادة تعالى بتبدلها بتعلقها في قوله ارادة مرتبة
 على ارادته تعالى واوله في ذلك المعنى فإرادتها على ما علمه
 بان متعلق الارادة انما يحصل بفعله الذي هو فعله واما كونه
 الورد الاخر الذي هو فعله واوله في ذلك المعنى فإرادتها على ما علمه
 متعلق ارادتها بفعله الاخر وهو التبدل كما اراد عليه هو

سنة اقص

سنة اقص

سنة اقص

اور على ما اختاره من منب المنس الاستلام ترتب فعلا سجدا على الارض
 للفرق وان لم يعلم به وايضا بره من الذنب احتمال النظم على الرب وفيه
 غير ذلك **قوله** اولان الاول في نفسه متر في نظر اذ لا فرق بين الاول
 والثاني في الكونه ثم يجب الظاهر وفيه يجب ما يصل **قوله** او
 لا اختلاف في حال العارفين قالوا ان الكبر بره في اول
 الاثر تباروا في اختياره بره في نفسه اذ من عند الحق لا يفتقر
 برهان الا اذ اذ الاداة الاستغناء وهذا ما استنتجناه في **قوله**
 ومنه في كبر على مني تعارضه من ان لا يفتقر لان الشا را به
 ما فعله بامر به ويوجب النور التامة وحز العلم ان القاهر الجبار
 ليست يعرف في شيء **قوله** وحذف التاء تخفيفا من الشمس من
 نون ال تخفيفا من لفظ بهذا المقام تخفيف النقل الحاصل على ال
 لفظ بتلفظ بسماعه لفظه من ال اقبله وهذا مما لا يقدره اول العلم
 ولا بعد ما قيل في ان من اشارة الى ان خفضه من عليه السلام بعد اظهار
 الحكمة في الافعال الثلاثة فكان يتعار عليه فيكون منهم من عكس
 قال الاول اقرب يعني مكنته اذن ملك فارس وروم
 رده الفاضل من الكبار بعد ان قال هو مكنته الملك اليوناني
 القدر في بابة تخليد ارسطو وفيه من منب المنس **قوله** وهذا التوفيق
 بهذا كونه في السلام ولا يبره ان الخلف في منونة مكنته على
 منب المنس بما اوجب البري و محمد بن الربيع في كتاب النجاة **قوله**

اعراض على المنس

اعراض على المنس

سما احد

سورة اول

كما اول

سورة اول

الذين نزلوا عنهم بنسناد فيهم من استنساخ رجلا سال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الخبرين فقال كان ذرا ورم فاعتقل مكافئ
 الى محمد بن الكندي ربه الحديث ثم اخبر عن علي الفاضل الرواس
 اليوناني هو صاحب ارسطو وايضا ما قال العلامة محمد بن جماعة
 الكندي زئبان روم هو صاحب الخطف ويوناني هو صاحب
 ارسطو وحمل السماع في ان من لم لا هو الاول وما في القاموس
 غيره وهذا التوفيق مكنته ارسطو قال الامام الاظهر ان ذال
 هو الكندي اليوناني لان مثل هذا الملك العظيم يجب ان يكون من
 الحار عند سهل الدنيا والذي هو معلوم ان هذا الملك العظيم
 هو الكندي اليوناني الا ان فيه شك لا اذ اذ وهو كان تخليد
 ارسطو ليس الحكيم وكان على منب منب منب فضعف الاستغناء على اليه
 الحكم بان منب ارسطو ليس صحيحا والسبيل اليه وروايان
 وجوب كون مثل هذا الملك معلوم الحار غير معلوم اذ كان
 بعيدا عن هذا فقه يعمل لانه وروايان منب منب منب الحار
 وقد يضيع الكتب في باب الفتن وسبب الناس بوزار الخان
 وبان كونه على منب منب منب ولا يلزم ان يكون شخص تخليد
 يخلد في كل ما رواه البرهان ارسطو ليس تخليد انما هو
 وقد خالف في كونه كثيرة وابو يوسف هو كذا ما تخليد الى
 تخليد روم وخالفه في ما لا كثيرة والاول ضعيف لان

سورة اول

سورة اول

سورة اول

البيهية حكمة بلزوم الشدة بحسب العادة وما ذكره في الاصل
 مدرفح بمشتهار لم يكن هذه الملائكة في الاول والافغان
 سديه لظهور ان ليس كل ما ذهب اليه الفلاس في حكمه عليه
 بالبطان فاعلم الاسكندر اخذ من عالم يخالف الحق وترك ما
 خالفه ثم يقول الظاهر من عدم تعوض العام للروح من تعويضه
 بلح الاقوال الواقعة فيه وشتهار ذلك القول ان فيه كونه
 اللوح هو اليوناني وعلل العوكة ذلك فان في حقيقته بذكر تارة
 وبهذا الامر مستقيم لوجه ان اليوناني روي لا الحالة
قوله ولذالك سمي ذلك القوم بمخفر قطر الاضواء اجابتها
قوله وقيل انه تعالى حرمة لعدم ملائمة قوله انما كذا في العبادات
 وذا قال انه كذلك سمي جعل الذكر كمن النوان **قوله** تعالى في كل
 شعرة من شعركم شعرة لا ياباه قوله لخص اراده وتوجه اليه ان
 من جهة ابواب مراده فخلق قدرة الله وادارته مثلا وليس مما
 اعطى له من الاسباب كالمقابل ورواية بلزم عليه هذا يكون
 كل شيء سمي له ولا يجوز ان يكون لبعضه سبب وسبيل و
 ليس كذلك وهو غير وارد بل شأوه وانفسه فاذكره في القائل
 في توجيهه لبعضه فان كل شعرة كسببها في نفس الله معها وتب
 وبعضها بعد ثم في نفس كل من جهة اخرى الاولى ان يعتبر
 كلمة من ههنا للتفصيل **قوله** او من عطف على جارة فيكون كل

سورة احد

سورة احد

كل من كان معناه ذات حمأة وهو الطين الاسود وعلى الاول
 من جملة التنوير لهما اذا اشتدوه وبالجملة يقولون ان التنوير
 بكل الوجهين ورد بان ذلك لانه ما يجوز بين ابن جابر و
 معاد رفس عنهم وتفصيله على ما ذكره القوي ان ابن جابر
 رفس منها قال لا يظن اني كما اقراء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في عين حمرة وقار معاوية رفسه بين حمرة فقار عبيدة
 بن عوف بن العاص في رواية وانما ابن جابر في حقيقته كعبا
 بينهم حكما وقالوا كعب كيف جحد في التوراة فقال اجردا
 ثوب في عين مسودا فوافق ابن جابر رفسه منها فان على
 تقدير التوراة على احد الوجهين المذكورين لا يتصل الخلفات
 المتبورة فبقي جمل الهواد الاعظام وليس مما يلائق اليه
 فانه بعد حكم الحكم ليس فيهم بل التقوى على اتحاد
 المعنى فهذه العقدة ههنا تنوير التنوير منها كما بل في قول
 بطلانه لا حتى لا يربها واحتمال ان يكون كلمة منهم متفقة على
 عدم الاتحاد المعنوي بينهما واحتمال الجمع مما لا يصح ان يكون
 وسطان هذا الوجود ظاهر في مساوية اللفظ فان قلت فاصح
 المتأخرين منهم والاختيار عن التوراة من المعنى قلنا كون اللفظ
 التوازيين قطعتين في مدلولها وافوز بحقيقة **قوله** ولعله
 بلغ ساحل المحيط جواب عما يقال قد تفرق ان الشمس والقمر

كما تارة

الرابع تدور معه ان جرم الشمس كرمز الارض فكيف
 يكون خروبها فخرج من غير الخروب ان سجانه اجرامه وجدوا
 وظن انها تنزب في عين كذا حيث يبلغ موضعها من المغرب
 لم يبق بعد وقوع خروبها ان كان ركبها نحو الارض السطحية
 يراها كأنها تغيب في الماء وليس الخروب كون وجودها بهذا
 المعنى بل بلوغها سطح المحيط وعدم كون كسبي غير الخروب
 فربما يظن به وقال بعض المتأخرين بعد نقل كلام الفيلسوف
 ليس المراد ان انتهى الى الشمس عن غير ما صح في وصفها
 لانها تدور مع الساعات حول الارض في غير ان تتصلب بها وهي
 اعظم من ان تنظر في عين من جنسها بل هي أكبر منها اصغافا
 مضاعفة مبناه على اصول فلسفية لا تعدل عليها ثم قال
 منهم: تقيح وقال عليه السلام الى افلكم المصنوع والتحقين بلان الارض
 يدور على الوجود ولو كان المعنى على ما ذكر لقبيلها تقريبا
 مع ان في اطلالها العين على المحيط ما لا يخفى على من يصبغ
 ولا يخفى ان هذه وان كانت مسلمة فلسفية الا ان كون الشمس
 في فلكها كحركة عمالها في فلكها لا يشترط وايضا لو كان
 خروبها في عينه لكان طلوعها من عينه ويصعب يدور
 ان الشمس تنظر في عينه وهو واجب على ان يورده على الشمس
 بل الوجود الحسي لا يدور على الوجود الواقعي فالأولى وقد

ملاحظ

كان يراه

ملاحظ

قد يغفل كثيرا والوجود الزماني لا يغير تقعا واختيار وجودها
 على اراها لحوانة وجوده عندنا هو ما والوجه الخطأ عظيم بالنسبة
 البناء وانما من حيث عظمه انما هو كالعين والجزء الاظرف
 سقيم وهو من كون ذلك حكاية حال ذواته التي تكون
 المغير عنها انما هو غلظة او درجة الحسنى كما ذهب اليه وهو كون
 الخروب بالنسبة الى عظمه كالعين صغيره في بل هو كالمسحوق و
 الجواب المنع فانه لا يمتنع من كون المراد بالعين المحيط
 وبلوغها سطح المحيط وعدم كون غير الخروب من محيطها
 بل على ذلك وفي صورة التكميل يكون مبناه على استنباط
 الغروب فان بعض من **جواب** وكانوا كالفارابي فانه حاصل
 هذا الوجود ان قولنا ان تغرب وانما ان تغرب في عينه حسنا متقنا
 وانما ذلك الحس هو تدويره الى ان يتعالى وتوجهه وخطا من
 الوجود ان ان المعنى انما ان تغرب بالاعتبار وانما ان
 تحس اليه بما في الروح والاسم فقال انما ان تغرب وتعلم على
 الكون فصور تغربه فتملا اسرلا لا تدور على الارض وانما ان
 هو فخلا يتوضر له لا بالاعتبار ولا بالاسم وكان ما حكي انما ان
 في ذواته التي على هذا الوجود هو الاطوار الحكي لان الظاهر ان
 تعالى في نفسه واسمهم وهم كفار فقال انما انما انما انما
 وانما الخروب فلما يتوضر له انما انما انما انما انما انما انما

بيان

ملاحظ

وفي ان التعذيب مقابل الاحتياج الحسن لما في ذلك فلا وجه لغيره
 التقابل على احد الوجهين وانما المراد به بيان وجه كون الامر اتخاذ
 الحس ولو قد يتصور غير هذا التقابل وما انفكده في الكلام
 ذلك الوجهين على القول بالحكم مع كونه يظهر لمن يحرف **عوله**
 وسماه حسنا لانه حسن او هو من قبيل الوصف بالمصدر **المتعذب**
 وكونه حسنا في مقابلة القساة فان من استحق القتل لم يقبل
 فقد عول مع الاصل وتقديم التعذيب على الوجهين **المتعذب**
 بان الذرية يستحقون في حال الكفر **عوله** وبؤبؤ الاول
 قوله اما في ذلك فانه ظاهر في اختيار الدعوة من الامرين **المتعذب**
 خير بينهما ويجعل الرباط بين الجواب والسؤال المقدر
 وهو ان ان التعذيب اختياره في السؤال الثاني من الكلام
 السابع وما على الوجه الثاني في تمام حصوله الى ارتكاب
 تكلف من القتل لا يترب من ان هذا الخبر انما يكون
 على تقدير بقائه على الكفر فلا قدم الدعوة وطرف على اعم
 على كونه بالتعذيب والاراد بهذا التعذيب احد الاوجهين على
 هذا الوجه **عوله** الاول وادبانه في خبر وجهه من الكفر حال
 توجبه القتل والامر ولا يقتضيه ذلك تعذيب الدعوة وايضا كون
 المراد بهذا التعذيب احد الاوجهين متحقق بل المراد به القتل فان
 لما كان خبر اهل القتل والامر اختيار الاول في حق من استحق على

قوله المتعذب

عوله

على كونه هو قوله التام فان مراد القتل الربط وحكمه
 لم يكن بملاحظة نفس الخبير صحرا بدلك بل استفاد من
 قوله في الوجهين بناء على ان ما اختاره ينبغي ان يكون احد
 الامرين وليس الدعوة احدهما وقد اعترض في ذلك لا يخبر
 بينهما انما كان في صورة بقائه على الكفر وعدمه **عوله** بان
 ولما كان حاله وكلامه في اختيار القتل والامر يستحق **عوله**
 لم يخرج به احدهما بل حكم بان المراد بالتعذيب الحسد لانه ما يقع
 لا يلائم ارادة الامر بالتعذيب المتغيرة بانها في جوار
عوله فيتعذر بنا ومن حيزي حيان اني سنون العظم في
 تعذيبه على عادة اللوك في قولهم نحن نقتلنا وقوله ابن الكمال
 وانما لم يرفع نفس المص بهذا الوجه مع كون الظاهر كونه بمنه بناء
 على ان ذلك اراد على اتحاده وفيه تعيين في الكلام **عوله** متعالى
 حيث هو بلا تنبيه ولا يقتضيه على الارهاق فيكون للمص
 الا يقول انه من سناد التعذيب الى الله تعالى والى الله تعالى
 حال الخلق والكتب على ما هو للوقوف من حيثها **عوله** استكما
 قالوا في شيهه فتقره تعالى فاردنا ان يبديها ربها **عوله** من
 وما فيه لا يحتاج الى التبيين ولا يستفاد ما ورد عليه فلان
 ذلك يتوقف على ان نفس بائنه القتل ايضا وان ثبت هذا
 فالاولى ان يكون سنون العظم **عوله** يكون سناد الفعل الى نفس

عوله

عوله

عوله

استنادا الى الالب الكرفانك وقت البرج الاعلى وطلب التمد
على كبره وابتعاد هامة لما يبصر في ذوالانعام وكذا
بجوز مقدر الى العظم عند العاقر بانه تعالى ومنه خلقا نيك
بان التوفيق كور منوع بل اعدا فاعده انابا لاروضي
بالمكره على طريق الخلق بين الحقيقة والحجاز فان العصف في الظلم
يه **قول** في الهوة عند احتلام بعد طلوع الشمس في ثمانية
كان يطلع في اخر وقت العور وهو غدا في كور من اعطاه وساه
وهذا مستح فان التكره عند الغيب عند العور واليسفي
الحال ما قبله في كلام قتادة اعمال سوف تغدو انفسا من
غدا بكرة على التناسخ لاظهار المعنى الاصح بالمقام قبل انظهم
كول وهو الغريب التكره في كلام **قول** ولا يخفى ان ادخال
شرف في كلام الغريب بعد من كمال التكره **قول** حقله الحسن قبل
الاول حال الطين في التمديق والاقراء والعمال الصالح وهو
مقتض في تب التمد على الامان والعمال الصالح وليس يترك
لعم الفعلة ايضا **قول** على الحال من الغيب في دور من غيب
التبند والغيب **قول** ويجوز ان يكون اماو للفقير اعرض عليه
ابن الكمال بان تصد الحواب بالما التقبيلية بياها لا ترمي
سبق الاجاز على ما ذكره الاجاز في الكلام المبع وهو
مردود بان فيكون لتقبيل الاجاز الحاصل من ذهن السامع

كما اورد

سورة اهدى

كما اورد

سورة اهدى

كما اورد

ثم ارجع على تقدير الخيرة ليست كمنه لما لتفصيلا ما وقع في كلام الله
بل المقدر لكاتب من كلامه في الخيرة وكذا على تقدير التفتيح
قول فيها ما قاله بعض الفضلاء احتمال الالهام لا يجدر لان
الدعوة الى الحق لا يكون الا في زمانه واتباعه وتبصيره في ذلك
ابو حيان حيث لم يصد ذكر بناء على ان مثل هذا الخيرة لا يكون
الابوي بالذات وبالوسطه والكاليف وانما في النفوس لا يكون
بالالهام وقد فعله بعض بان تصدق الله عليهم السلام في قوله
كان يجردا روبا والالهام ليس يولد منها وفيه **قول**
وقد فعله في البر على ان صفة مصدر حذو في قوله اذا بر **قول**
فان مصدر حوزو بعض انه العرفي في مطلق بالفتح اسم مكان
ايضا الا ان كان خلفا فيه جملة التذوق مصدر لم يلق
ايه صونا الكلام اية الخواجا بان الفعالة الملقطة **قول** لا يكره
الابنية لرحاوتها وكانت عملة الا انهم اتخذوا الكبرياء
الابنية وهي جمع سرب بفتح السين في القانوس السرب في الحسن
وصغيرة في الارض ومن لم يمد من الكلام اعترض عليه بان الخيرة
التي لا يتخلل البناء كيف تتخلل السرب واختره ذلك ما قبل
في صدر الحواب يجوز ان يكون بعض مواضعها صلبة خلق الله
فيها سلك الكبرياء والباقي روية لا يتخلل البناء ولا يمد ان
يكون السرب في اعمالهم ثم يتركه نفس ليس على ما ينبغي

كما اورد

سورة اهدى

سورة اهدى

كما اورد

والاولى والاولى بها سرب وامثالها لا يبلغها النور الا اني اختلف
ان يزول بسببها الا انهم وقيل يلزم على ذلك بقاء السرب
وقد تقدمت وجوبه لانه الحق السري يتعارف الناس او
الاية كما اشار اليه والكاتب ليس منها والعرف يخصه التلكة
المتقدمة على ما عرف **قوله** او يكون محض مصدر مخدوف
لوجوه اخرى وصرا لطلع مثل وجوبها تغرب عنى كما انه وجد
تغرب عنى منتهى كذا وجوبها لطلع منها بمعنى وقد اصلنا
بما له بجزء نعلم ان نطلع وفيها تغرب وجوبها لطلع
المار ذكره في الغروب كما قيل التشبيه في فصل العبدان الا ان
كيفية كما يشهد به النور والوجوه ان السربان **قوله**
او يجعل مثل اصلنا لعمومها سرب او يجوز ان يكون محض
سرب كما في الكثرة وغيره وجوبه هو ما قيل يبلغ مطلع الشمس
شاذ ذلك كما بلغ مغربها قال صاحب الكشاف ان قوله تعالى وقد
اصطنعنا على هذا الوجه انما هو لئلا يفسر الى الابد وانما يظن
للسبب الجوهر البصر في قوله تعالى سببها حتى اذا بلغ اى اصطنعنا
بما له بجزء السبب ليعود الى هذا الموضوع لانه لم يزل يتردد
كما نقله عن ابن العربي على ما قيل ارجو وجوده وصفا بمعنى سرب
مثل سرب ان كونه الى الحق المتعارف بين الحق والجهل بل لفظ
الشيء علم متفاوت ما بين سربهم وهذا الذي نقله عن علي بن ابي

حرف

لما اصب

كما اصب

بان فوزه وقد اصلنا لا يحسن التباين بما بقا وذلك وقال
ولست بعدة من هذا الوجه لان التباين لا يلزم منه مطلع الشمس
وان كنت فلفقتين على علم هذا الوجه ويكون حيد لطلوع
وانما بعد ذلك لئلا يراى اليه في قوله المعنى الذي ذكره وهو
سوارا بعدة لئلا يراى لئلا يكون صاحب الكشاف لا يلزم
ما ذكره من بعد انهما وقد اختلف في بعض النسخ في قوله على
قوله المعنى او كمثل **قوله** بين الجليلين المبني بينهما سرب ولو
قال الجليلين اللذين سرب بينهما كان احسن والظاهر السرب
على الجليل ثابت في اللغة قال في القاموس ال الجليل والظافر
ابن الكمال على التحوذ فان قال جليلان مختلفان في السواد لم
يلزم عليهما كل شيء وانما سببا سرب من سربها خارج الا ان
وكانت بينهما حقيقة في جميعها باصحة وبلوغ عم قاله في الكفاية
في منقطع ارض الزمر وما قبلها جليلية وادريجان
وهم وقد تقدمت في ذكر صاحب الارشاد وقد ذكر القولي في
غيره انه قوله ان سربا سربا فلا يلتفت الى ارجوها **قوله**
المعنى وما لظلاله وذلك لان سرب ذلك انما علم يكون في حاله
شان اوله ولا يراى علمه فاعلمه وعدم ذلك ليعود الى
سرب لا يراى في سربا يكون مقولته تعالى **قوله** كبره التباين
فهو معتبر بحال الطود ونحوه انما هو في القليل فليت ما به

سما اصب

الاول هو السرب

فينا بغير مدخل العباد على انه يكون في فروع ذلك المعنى **قوله** بالعكس
 قيل في وجهه ان السد لا يمنع نقل في العمل ولا فاعله لكنه واما
 السد بالفتح فهو المفعول والشيء ادر المفعول ما جعله النفس كما يقال
 المصنوع لما وضعه **قوله** لغزبة لغتهم قال في الراجح ان السد لا يمنع
 عمله لهذا بعين هذا كما يجب التوجه لا في المفعول من باب الالف لا
 لغزبة فيقولون في التمام ان يعرفوا الغزبا فيقولون في
 وليس بناكر لان المعنى انهم لغزبة لغتهم التي اعتادوها لا يقولون
 شيئا لعدم مقاربه لغتهم ولا يسمونها شيئا في اللغة ولا يخفى ان
 شرطه العلم التقاضي او التمسك واستواء الثاني معلوم واذا
 لم يكن منهم فهم شيء معلوم من استواء الاول ايضا فهذا العلم من جهة
 بين الطرفين في وجهه في العمل فلهذا علمه في العلم ووجه ذلك
 لانه بين احتمال فهمه كما يجب الغزب في فاعله فاني قد ذكره ووجه
 استواء هذا العلم في اللغة الثانية بان يقال ليس لهم فلهذا بعينهم
 على انهم على ان يكونوا مع اللغة الا ان العمل في جبال الكلام و
 الغنم **قوله** اي لا يكونون كما مع كلامهم ولا يسمونه الا لا يقولون
 الاغلاظ التي يتكلمون بها قلوا بالمعنى ان الاغلاظ على ما هو
 المعنى الحقيقي لا من قولها في معرفة ان الاغلاظ من قولها هكذا قيل
 معها لولا ان العمل على عدم انهم يتكلمون في حين يتكلمون
 لا يتبين للسامع في وقتهم ولا في الاغلاظ وما قيل الاول ان يتكلمها

سور اول

كما اول

بها ايضا على مدلول الاغلاظ الغزب من فهم الاغلاظ انهم يتكلمون
 والاول وجهها ولا فاعله في فهمه نفس الاغلاظ فلهذا من قوله التماس
 فان قوله الغزب من فهم الاغلاظ من معانيها مسلم الا ان ساد الكلام
 الى انه لا يقدر ان على انهم اللفظ المستمع لهم المستمع لهم
 معناه المفسر ولا يخفى ان حيزه تصور اللفظ على عدم العمل في فهم
 لغتهم على الوجه الاكبر وليس في العلم اللفظ مقاربه فيقولون ان ترك
 هذا النقل الى اللفظ غير صحيح في اللفظ والآخر من جهة ان المتبع كان
 ليس مما يجب **قوله** اي قال من جهة الفروع في لغة ابتداء
 في الفروع ولغزبه ايضا بطول الكثرة فيما بينهم فانه معطى لغة
 بين فاعله الالف اللفظ وقا حذوه ويضع اللفظ الى ما نقل
 في التفسير والكثير من ذلك في قولهم وفهمه قوله وهو قوله كما
 التي انما الله كما علم سبحانه منقطع اللفظ في تلك الضالته التي
 ما يؤيده مصحف ابن مسعود ان قال في هذا الكلام قوم غير الذين
 لا يكادون يقولون قولهم في كلامهم يتكلمون اجتمعت **قوله** بديل
 منع العلم في المكاتب تركه في ذلك من قولهم في قولهم في قولهم
 اما قبله **قوله** وقيل كانوا يقولون الربيع في قولهم في قولهم
 وقيل كانوا يقولون انهم ليسوا لغزبه عرفون بقوله بالنقل
 والخشب واما في الموضع فالاولى ان يقولوا او تتلف اللفظ
 لان قال في قولهم انهم ليسوا لغزبه عرفون بقوله بالنقل

سور اول

سور اول

كما اول

لا يتصور كل منهما مع غيره بل القائل الثاني القائل الاول ايضا كما انطلق به في
 بعض النسخة وكانوا يقولون ان من ايضا فرد المصنف غير معدول
 فيجوز ما ذكره الامور الثلاثة وكانوا يجوزون لا تشبهه في عمل الخبرين
 وكانوا يقولون ان من على الافرغ من الكلام ويتفهم المرام وكلها هما
 بما صرح فيهما في المقام قال اللفظ صريح في انه هذه الثلاثة يمكنها تفسير
 كل واحد وهو المراد في الخبر لان النظم يشمل الكل ولا يخص واحد
 فكيف يقال ما فرس بعضهم فرد بما عرفت من ان الرضى للتبعية على ضعف
 كل منهما **قوله** انما بقوة فاعلم ان كل واحد من الاربعة القوي بما هو
 القاصلة على اختلافه فيكون كمن قالان عند قوة على كل منهما معا غير
 ظاهر للاضطرار كما حسب الحقيقة والتبعية وايضا القوة على الحقيقة
 فالمدحوة القطعية او على نحو راجعة الى السببية في الاربعة وقوله ان كل
 ارد معا ونتم عمل اليد وقوة اليد هو التخصيص لقوة العلم من ضعف
 القطعية ليس رضى اولها في جميع المعنيين والارادة الالهية وقوة ما
 قاله المصنف فانه لو كان ان يريد والركب يريدونه ولا يخالفه في قوله ذلك
القائل **قوله** وهو لا يتناقض في الوجود والافتقار على المعونة بما جارعا
 يوجد في قوله ثم لا يتناقض في جميعه وسمى وصف الثاني بلاحقة لان الاول
 قوة الوجود هو طلبه على الاله وتكليفه له لا وجه لها انفراد بل هو
 المعنى المطلوب من رضى الوجود والافتقار كما يريد على لام الافتقار
 الذاخر على كونه الظاهر المقدم وقوله في الخبرين بل يتعدى الى غيرهما

كما كان

سواء

فيكون ان كل منهما وقوله ايضا انما يمكنه الينا ولا يترتب في ان الالهيات
 بناء على ذلك لا يكون في هذا القبيل **قوله** فقال ما سوى من الصدفة
 قيل من الراسخين المتفكرين ثم قيل في معنى ان يجعلها جبالا على
 جانبي الراس وان كان ذلك المتبادر ولا حاجة الى ذلك بل لا وجه
 له لان صاحب الكفر وغيره فرسوا الصدفة على جانبي الجبلين على
 بقصد انها في الكفر فكل واحد من الاربعة القوة وصدق من صدق قوله
 اخوانه في الاله والسموات المتساوية كما زعموا واما له هذا والقائل الثاني
 بذلك في قوله ان الرضى في العلم من ما سوى من الصدفة من ان
 الجبلين وما يتبين ان هذا ايضا فذكره في الكفر بل هو من عليه
 الاثر في قوله وصا وقد قابلوه وتصادفوا نقابا والتعبير راسي
 الجبلين لا يبرز في الرضى ايضا فان المساواة لها مستند بل هو ان
 الى كسما وذكر صاحب كون الصدفة من جانبي الجبلين يحصل
 للمرام وروى ذكر الاربعة ايضا **قوله** في قوله ان الراسين فانه لو لم
 يعرف في الذي لم يعلم ان المنكسر مفعول الاله والحق في ذلك ما جاز
 كونه مفعولا للثاني في قوله قال الرضى هذا التقى البهرون والكفر
 في مثل هذه المسئلة يعني عند هذا الاول وطبق الثاني المفعول على
 ان الخلق باهتار المفعول في الثاني وكان حلوا الثاني في الرضى في قوله
 تعالى اتوني افرغ عليه فظن ديبلا البهية على ان الخلق راعا
 الثاني والالهام وجه الكلام وانه اعلى غير الخلق راعا على طرف

سواء

170

المعقول في الثاني عند التعليل **الاول** وقد ذكره في موضعين في كتابه
 الكثرة والستة في ميثاق بنظر افرغ عليه قال وهذا القوة ادر
 على ان الثاني ومنه القوة مستدل على ان الثاني يربط بالاول
 قولا لا اسما والتمسك يكون متناهي كما يبي من موزر والمواضع وكل
 المتناهي ووجهه في موعود من القوة المتناهي على تقدير ان الاول
 اسما والتمسك ايضا ويكون هذا القوة اذ اسما كلمة متعين
 المعنوية لرجح كقوله الاوراقان في موعود من تمام الاقضية الكلام على
 غير مفسر وهو في الكلام من ان قولا على صفة القوة
 معقول افرغ بلا سمة حتى نقل على انه معقول في القوة الاولى
 ايضا ساسه سطر **الاول** حذر من تلاقح متناهيين معي التناو
 الطاء وقيل هذا اذا كان محذوف الزم ان جاز حذفتا من اجتناب
 المتناهي في الطاء ووجه محذوف في قوله وهو التمسك ببار الافعال
 في الكتابة اما هنا فاعلم ان التمسك المحو النسبية على العمد في الفعل
 غير محذوف في التاء قبل ذلك الفعلين حذفت فيهما الا واحد
 ايضا في حذوف واحد وذلك الجواب كقوله اما اوله فان حذوف التا ولا
 يستعمله الالبس ببار الافعال في الكتابة في موضعين في الاقضية
 اما الاقضية في الاقضية والتمسك في قوله اليا وعلى تسليمه
 عدم التمسك بباريا ويكون الوجه ضيقا لا كلاما في موضعين في اما هنا
 قولا على ان حذوف ذكر الالبس بصحوا عند النسبية من غير الحكم

كلام اول

سعد اول

الباطل ايضا لا يكون موطئة له لانه من جنس الاقضية وبما لا يتبع
 الالبس الحظي ولما كانا فلان بناءه وجوب الحذف عند عدم
 الالبس ولم يحذف من استماع الثاني وبذلك يتبين الرابع
 وهو على الحذف من ايضا فان حذفتا وتعلل الحذف من احد
 هذين الفعليين دون ما قبلهما وما بعدهما لما في الخبر بينهما من
 السافر وانما حذفت من الاو دون الثاني لكونه افرغ له وادخل
 في حيز الكلام كما يشهد به الذوق السليم ولاق في المتناهيين
 محذوف الحذف فقط وبذلك يتبين حقيقة التمسك بالتمسك في قوله
 للمحذوف وتعليله وهو يلحق بالاقضية **الاول** ان يعده ما يصح
 فان ظهر ان حذفت من غير تسمية يكون معنى العطف والارتقاء كما في
 ظهرت على الرجل عليه وفلترت البيت علوة من الالبس ظاهر عليه
 غلب وظلم الجبل والسطح اسما فلما قبل اسما ان يظهر
 عليه حذفت الجار واحد الفعل نفسه ومنه في قوله في حذوف
 ان يجوه ما يصح في الظاهر من حذوف الالبس في قوله على ركبها
 يتحمل ان يكون من على السطح عليه عليها **الاول** حذفتا
 يقال نحن نكرم خانة وكان كعبنا على علفا وصلب قبلوا
 لما حذفتا ثم اني رافق في اني بيرة في حذوف منها ان بلوت
 ويصلح في حذوف من السطح يوم في حذوفها دون على الالبس
 قالوا ان عليهم رجوا في حذوفها حذفتا من على الالبس

في حيز الكلام

سعد اول

سعد اول

سعد اول

حتى اذا بلغت مواسم صوفيا حتى يروى كسلب الشمس قال الله تعالى
 وجمعا من صفة ان شاء الله وسنني فيقولون اليه وهو كونه
 صبح تركوه بخير ويزجون على الكسب وقيل العطاء ما ذكره لان
 معتق الفداء النصف على كل ذريرة من رصانة بنده واحتكام اساسه
 على ان يكون الخلق بينهما بان يقال ان عدم قدرتهم على تقبيل يوم
 وعصر وذكور يقبض الى الخلق فاما حثانته وصلاته كيف طعمه من
 كذلك لا يمكن لهم التفت في يوم واحد واما اى العاقبة والاعتقاد
 يتوفى في منجز الرد **قوله** حتى يبلغ الملائكة طاربه وبلغه حقيقة على
 ان يكون البدن الملقى بمصالح الحكم للذبح قبل هذه الردية لانها
 قوله تعالى حتى اذا ساء وجه الصدق قال الرظا الابر والغيرني
 جعله كالمس والبيان عطف على اول معنى جعل شيئا ما بين
 المس والبيان **قوله** ثم وضع المناجى حتى صارت كالتار قيل
 لم يقدر الا على التورع الا ان السجادة عرفت ان ذلك الطرفة
 العظمى ثم اذ ان ذلك المناجى بين بطريق قوله العادة وقيل يحتمل
 ان يكونوا وضعوا حرف من بعد عنها وجعلوا اياتها مطولة
 حتى تخاصم بعيدا بطريق غير ذلك ونظيره تايفر في النجاشية
قوله وصار جلا صلا الى المس جلا **قوله** حذ الرد والعتاد
 على تورية قيل لا بد من ان السرفة لم تزل على عيان
 واما الاقتران على تورية فهو مقدر في قوله ذالقرين او الائم مقدر ان

كما اورد

صداورد

سناورد

سنة

ارضا الى السجادة ولا وجه لهذا القول لان وجه كونه نفي من
 الظاهر ليس من عزوبهم واما كان حصوله يتوقف على قدرته فكما
 لاحد عباد على نطق وتورية كان ذلك الاقتران من تعليم نطق
 كانت العبادة او القدرة على تورية فكان الرد **قوله** وقت وط
 يخرج الجميع ويخرج قدمه على الاعداء لقيام السنة للاحتياج الى
 تاويل الخبير بالشارفة كما اشار اليه وذلك لفورة ان جعله كاعتد
 خروجهم ويوم مبارك يوم القيمة واسلطها فلا يكون عديها
 حقيقة قال صاحب الشفاء وهذا مما لا يراه النظم الكبر بل
 هو يوم القيمة قاله انما يجيء مجيء ويجو ما يدبره خروجهم
 وقوله الدجاء تنوار عيسى عليه السلام وكذا ذلك لادته وقوله
 فقط كما قيل قال بعض الامور التي تكلم بقوله مجيء مما لا
 يرسلنا عرض جهنم كالمزمن لما يكون بعد قيام الساعة لا قبلها
 قال صاحب بين النظم التفسير يوم القيمة والعجز عن ذلك المفسر انه
 قال في قوله تعالى وتراكتنا جميعته يومئذ كلام مسوق في جوابه
 تعالى معطوف على قوله تعالى جعله كما وعطفه مفعول اجعلنا
 بعض الملائكة يوم اذا جاء الاعداء يخرج بعض مبادير يخرج في بعض
 افترضهم يضربون اسطرلابا فيجوز ويخط السهم جهنم
 حمار برشدة الهول ولعل ذلك قبل النسخة الاولى او كان
 بعض ما يصرح وما يصرح في بعض افترضهم حيان يزجون

اول العود

نزل من ذمهم والبلاد وقال فرخه ونفخ من الصور في الصورة الثانية
 بضم الفاء وفتح جيمها يوم لا يجتمع الظلمان كافة ولم يدره
 حيث لم يبرح كحاجب الجلب على الورده بلا بطرقة وصح من قوله
قوله حين يتخرون الخاة الى ان اليعرب صبا مع ظلمين او الظلمة
 للخرقة بعد العوض منها السنين مقدره باذناء الوعد في وجه
 وانتباه من الرض **قوله** او يجمع بعض الظلم فليلمة المقدره جاء
 الوعد بضم الهمزة **قوله** ويحفظون انهم وجمع خيل من خيل
 واسمها الخيل العزيم ظلوا وجمع **قوله** ويؤيدوه في الصور فبطل
 الظلم ان التأييد على تقدير ان يكون جملة ولا محال في تقدير
 قد وانما قال يؤيدون بدل العدم بعين الثانية اذ يحتمل العطف
 لكن الظلم المتبادر الثانية وهو ورد ان التأييد ظلم على العطف
 ايضا وذلك لان ضم بعضه على الوجه الاخر صرح الى ما صرح وما صرح
 وهو ضم الهمزة الى كافة مطلقا وفيه ما لا يبين بجلاء الترتيب ولا التام
 لا يخص بصحة العطف بل يجر في الاضمار الى ايضا فاستفاد
 الدلالة وحصول التأييد على كلا الوجهين وانما عدم الاضمار كون
 الثاني متبادرا لان ما قبل منه الكبرية يؤيدوه **قوله** قيام الهمزة
 وهي في الثانية لا حيا في الصورة ونوع بعض الناس ان لا ذكر
 هي الصورة الكسوة فقال العوض على صواب الابداء بقوله هي الصورة الثانية
 وانما هو ضم قوله ان الكمال منه الصورة في قوله ان لا ادعى

سماع
 سعد
 سعد

كما احدس

على ذلك الغاء والتعقيب وانما قيام الهمزة انما هو في الثانية
 ولم يدر ان بين الظلمان **قوله** فانما كرا بانوحيد على صيغة المجرور
 ما كان عطايا العين عن الذكر وهو مسمى عن طريق الملام جوار
 باب الظلمة المسبب وراثة السبب وفارقة الخبر ان لم ينظر
 نظر ابودرهم الى الذكر بانو حده والتعقيب كان لا ينظر للبهة وانما
 اريد بالذكر الخوال كون المراد بالعين العين البصار **قوله**
 وكما عطف نكرة على نكرة وليس هو الذكر المذكور في القسم المليلل
 لمانه اريد باليات الدالة على وحدته وحفظه بجملة ومنها
 الذكر المحذوف هو التوابع والاضافة ذكره ان شرطه الابل
 النقط على الحرف ان يكون طبع المحذوف وليس ادلية ذكر
 بلا انقضاء السبع ذكره وقد جوز ان يراد باليات معنى الكلام
 بجلاء بعد جملة **قوله** فان الهمزة قبلها بالضم الفاعل هو قائلها
 كتحريم التعقيب فان الهمزة بالضم الفاعل هو قائلها
 فانما هو جيب الهمزة وقيل ان يراد بيان المراد من الهمزة العوض في
 عبارة المسبب بيان محصل الكلام ولا حاصل كحل المسائل
 والجواب فان تعقيب الهمزة المذكور بذلك على وفيه العوض
 اذا الهمزة المحذوفة المنقحة لم تستطع السبع فالتعويض يستطع
 السبع اذا صح به كيف وتوجوه حذو الهمزة الى الخلف فانه تعالى
 الهمزة بالضم الجزع لفظا والعوض الهمزة يسع اذا صح به بانه ممنوع

سماع
 سعد
 سماع
 كما احدس

الكوفة لان اولهم ههنا قال صاحب الكفة بتعريفه بيان
 الكفاية لانه كان ايضا في الخواص وكانوا امره ليجاج عليها
 رفرس بعد وقال الفاضل ابن الكاوية ارادة ان يكون في الخواص
 قوله تعالى او تكلم الذين كفروا الاية اذ ليس منها من كثر بقاء
 الله تعالى وابعد وانشره وقد بقي بعض الضملا في جعل
 الرجانية مؤتمنين بالبعث على ما هو عليه وهو نفس الامر مما
 يتبعه واجاب عن بغير كلامه بالية يجوز ان يكون في كلام
 على رضاء مقابلة لا يتبعه في ولا يترجم ان يكون الاضاح
 كل وجه ويجوز ان يكون في الخواص كونه عنده غير مؤتمنين بالبعث
 على ما هو عليه والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكفة في الظاهر على
 التعريف ولا يترجم الكون وحكامه عنده للمؤمنين من ان يتناه
 انهم امر واردة اوفيه ببقود منتهى من الكس خلا ويحكم
 ما يطابق سؤالا **قول** اوله على البدار وانصب على الذم قبل
 ما يباح ان صدر بطواريس منشا في خزان الاغال ومضال
 السعي كما لا يتبع مقام الجواب والتفريع الاول وان دل
 على جوده الكفة ساكت عن ابناء ما يدعى الحق في تحقيق معنى
 الخبر ان من الوتوة يثبت الرجوع وحققا في شرحه مما هو على
 ان التفرع الكفائي مما يقطع ذكر الاحتمال رسا او لا محال
 لا وارجح ان الامر بعقبة نون العظمه ومن الذين ان

صحة العدم

اوله صواب

ان جوده الاعمال انطق بانفساء ترتيب الرجوع وعدم النفع
 من فعلها السعي في الخوة الدنيا وقطع نون العظمه لانه
قول فترد من بعض هذا مقوله على قول فيقال ليس
 في الاخرة وضع الميزان حقيقة وقوله ان النفع لهم سعي على ان
 من يعود ذلك او رد على الورد الا ان حقيقة ان يعطف
 بالواو وعطف احد الطرفين على الاخر لان منشاء الاخر اراء
 بهم كونهما بايات الله تعالى ولقد اوردنا جوده افعالهم واجيب
 بان الاخر اراء في فعلها وجوده الاعمال وحفظ بطايق الخوة
 بنا وعليه **قول** جملة منبئية له قبل فاعلم ارجح بالامر للواء
 وبذلك جهنم ههنا **قول** ويجوز ان يكون ذلك مستبدا و
 الاشارة على اللواء الحاصل في الدنيا **قول** فيما سبق من حكم الله
 تعالى متعلق كانت وانما الخيرة هذا دون ما هو له هو في
 كون التغير بصيغة الماضي في اشارة تحقيق الكينونة والوقوع
 لانه من قبيل التناوب ولو لا حاجة ههنا اليه ولانه معروف ذكر
 في مواضع قبله **قول** ذلك حاله في قوله في الاخرة الى
 اعتبار تقديره على ما افناره المعنى في ذلك كانت لهم جنات
 الفردوس ان ذلك من حكم الله ودعوة اذ الخلود فيها حصل
 لهم ايضا فحكم الله تعالى ووعده وليس يتبادر اذ واجه
 لان ليقا ضالدين فيها فحكم الله ووعده وجلا وكانت

كبارا

صحة العدم

لغة العدم

صحة العدم

عند علمه الوجب وعند المالكين من السمع **وله** تعالى كلمات
 الزاوي قد اكتب كلماته بنى المراد كلمات عليه وحكمة الكلام
 التي يعبر بها عن علمه وحكمته **وله** فانها غير متناهية لانها كعلمه قبل
 العقولية والسبعية متناهية لانها متناهية لانها متناهية لانها
 الوجودية متناهية وخارجها علمها في قوله في قوله من نفاذ الوجود قبل
 نفاذ كلماته تعالى نفاذ الكلمات ايضا والاسباط المتناهية
 واصيب بان كلمة قبل تجاز عن وجود نفاذ الوجود ان يتحقق
 نفاذ كلمات الرب وقال بعض مخرج الكفران الالية واردة
 على الترتيب لا تجوز من غير المتناهي فضا وقد اخرج في المتناهي
 نظيرها للعباد وتوقيها لهم ثم ان بعض اصحابنا استخرج قوله
 غير متناهية بان تعالى بقدره على ان يوجد كلماته غير غير ان ينسحق
 الى حد وقال في قوله كعلمه يعني ان علمه ايضا كالكلمات المتعلقة
 به قال وانما هو بان علمه غير متناهية ايضا لان عدم تناسل تلك
 الكلمات لا يترتب عدم تناسل علمه وذلك غلط في وجه امرها
 ان المراد بالكلمات ليس الا ما يعبر به عن علمه وحكمته وتارة يتخلل
 التسمية فرع محله وتارة منها من هذا الكلام لان المراد بالاساطين
 ومنها نقول لعل ان علمه ايضا كالكلمات المتعلقة به ومعنى
 كلام المعص ظاهرا وهو ان عدم تناسل تلك الكلمات بالاشارة
 الى اشتراكها في الالهي بالاشارة **وله** وقد نزلت الحكمة

سعد
 طيبي
 شيخ الفاضل

الحكمة فخذوا في خير كثير ان بعض ان ذلك خير كثير ولكنه فظة
 ككلماته تعالى بلغ الكلام الى انزل العلم والمهدى على جميل
 احسان والصلوة على خير الرسول القائم بهجته وعلى اله
 ائمة الهدى وسادة واصحابه وارثي علمه حالاته وانما
 مساواة تعالى العصور عن صفات الكلام وهو صفات الكلام
 والجماع في فظرات الايام وعبرن الاقدم وفيه ذلك
 فله في يوم السبت الثالث عشر من صفر سنة ثمان مائة والظفر
 سبع وتسعين وثمان مائة في الاله والشمس
 في الاله ايضا واسط الحوم مفتحة
 ذلك العام

قد صارت في الكتب والاشارة
 في سنة رجب سنة ثمان مائة

حاجية سورة البقرة لا تقرأ الا في
محرم الحرام وفي شهر ربيع الاول
والمحرم الحرام والامم لسه اشقيين
وتلحقه والت

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly bleed-through from the reverse side of the page.]

[Faint handwritten text in the bottom left corner, including some red ink markings.]